الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الفرع: محاسبة ومالية
التخصص: مالية المؤسسة

المرجع :

مذكرة بعـنوان:

القروض البنكية ودورها في تمويل التنمية الفلاحية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:
-شيماء صلاي
-سراب زواق

إشراف الدكتور:
- لخميسي الواعر

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
صالح سنوساوي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لخميسي الواعر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
حليمة بوسيكي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

شكـــر وعرفـــان

في البداية الشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث،

وأنار دربنا وأمدنا بالصبر والإرادة.

نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف

" لخميسي الواعر"

لتفضله بالإشراف على عملنا هدا، ولما بذله معنا من جهد

وما قدمه لنا من نصائح وما لمسناه منه من طيب الشمائل وطيبة القلب

وحسن الرعاية وكونه ابرز الصورة المثالية للأستاذ المجد والخلوق،

وعلى توجيهاته القيمة وإرشاداته وانتقاده البناء،

أدامه الله للعلم ذخرا وللطلبة سندا.

نشكر الأهل والأصدقاء وكل من ساهم

في تقديم الدعم من قريب أو من بعيد.

الشكر موصول أيضا إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة

الذين تفضلوا في قراءة وإثراء هذه المذكرة.

الإهداء

إلى من لا تمكن للكلمات أن توفي حقها، ولا الأرقام ان تحصي فضائلها،

إلى من قاسمتني همومي ومتاعبي كثيرا ورافقتني بدعائها كبيرا،

إلى صاحبة القلب الواسع، إليك أهدي ثمرة جهدي... أمي.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد والرعاية، ورافقتني

في دروب الحياة، إلى اعز الناس... أختي.

إلى من أظهرت لي أجمل ما في الحياة، إلى من كانت ملاذي وملجئي، إلى من تذوقت معها

أجمل اللحظات وتقاسمت معها أروع الذكريات... سلمى

إلى صديقتي وزميلتي التي عاشت معي أيامي هذه وشهدت معي

أياما دراسية رائعة لا تنسى... سراب.

الى كل من فرحو بفرحي وسرهم نجاحي.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولم يكتبهم القلم

ولا تستطيع حملهم الورقة إليهم

جميعا اهدي هذه المذكرة.

شيماء

الإهداء

إلى روح أغلى إنسان على قلبي.

الى من فارقتنا في عمر الزهور إلى قرة أعيننا. وفرحة قلبي أختي

غاليتي رحمها الله و اسكنها فسيح جناته... مرام.

الى نور بصري وبصيرتي نبراس عقلي، إلى من هام بهما قلبي.

إلى رمز الابوة ومفخرة عزتي ومثلي الأعلى وقلب الأسرة النابض... أبي.

الى ينبوع الحنان التي امتلأ قلبي بحبها من علمتني أبجديات الحياة

وكانت خير المدارس التي تعجز كلمات الشكر والتقدير

عن شكرها... أمي.

الى من كانوا ملاذي وملجئي في الحياة إلى إخوتي و أخواتي ...

لميس رشا ومحمد.

إلى كتكوت العائلة أخي الصغير... إياد.

إلى من تقاسمت معي أحلى أيام الدراسة صديقتي ورفيقتي

وزميلتي... شيماء.

الى كل صديقاتي وأصدقائي الذين وقفو بجانبي

ولو بكلمة تشجيع.

إلى كل من أحبني وأحببتهم في الله وتمنوا لي النجاح والتوفيق.

سراب

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القروض الفلاحية في تمويل التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال دراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، وذلك نظرا للأهمية التي يحتلها هدا القطاع باعتباره من القطاعات التي تراهن عليها الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي، لدا كان لابد من البحث عن الآليات والسبل الكفيلة بتوفير التمويل الكافي لهذا القطاع.

حيث يعتبر التمويل الوسيلة المحركة للقطاع الفلاحي، لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض بهذا القطاع. ونظرا لهذه الأهمية فقد أخذت الدولة على عاتقها تزويد الفلاحين والقطاع الفلاحي بالقروض من خلال مؤسسة مالية متخصصة هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتمثلت هذه القروض في قروض الاستغلال، قروض الاستثمار، وكذا القروض المدعمة من قبل الوكالات.

كما هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل مضمون، أهداف ونتائج البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة(2010–2019) والتي كانت تسعى الدولة من خلالها لإنعاش النمو في القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية، وقد أدت إلى تحليل واقع القطاع الفلاحي الجزائري وذلك بالاستعانة بدراسة وتحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية (المؤشرات الكلية، مؤشرات الإنتاج الفلاحي) لمعرفة مدى تأثير القروض الفلاحية.

فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

بذلت الدولة الجزائرية مجهودات مختلفة للنهوض بهذا القطاع، وخلصنا إلى أنه لا يمكن إنكار أن قطاع الفلاحة عرف تحسنا ملحوظا لكنه غير كافي، وفي هدا الإطار وجب الإشارة إلى أن هذه الجهود التي بدلتها الجزائر لم ترقى الى المستوى المطلوب للنهوض بهذا القطاع، كما ان تمويله في الجزائر ضئيل جدا مقارنة بباقي القطاعات.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي ، قروض بنكية ، القطاع الفلاحي ، التنمية الفلاحية ، برامج التنمية الفلاحية في الجزائر.

RESUME :

Cette etude vise a mettre en evidence le role des prets agricoles dans le financement du developpement agricole en algerie en etudiant la realite du secteur agricole en algerie, compte tenu de l'importance que ce secteur occupe comme l'un des secteurs sur lesquels l'état mise pour realiser la diversification economique, ainsi il etait necessaire de rechercher des mecanismes et des moyens d'assurer en fournissant un financement adequat pour ce secteur.

Ou la finance est l'outil moteur du secteur agricole, en raison de sa grande importance pour la reussite de la politique de developpement menee pour l'avancement de ce secteur. Compte tenu de cette importance, l'état s'est charge d'accorder aux agriculteurs et au secteur agricole des prets par l'intermediaire d'une institution financiere specialisee, la banque de l'agriculture et du developpement rural.ces prets consistaient en des prets d'exploitation, des prets d'investissement et des prets soutenus par des organismes. .

Cette etude visait egalement a presenter et analyser le contenu, les objectifs et les resultats des programmes de developpement adoptes par l'algerie au cours de la periode (2010-2019), a travers lesquels l'état cherchait a relancer la croissance du secteur agricole et a realiser le developpement agricole. Des indicateurs economiques (indicateurs totaux, indicateurs de production agricole) pour determiner l'ampleur de l'impact des credits agricoles.

L'étude a révèle ce qui suit :

l'état algérien a fait divers efforts pour faire progresser ce secteur, et nous avons conclu qu'il est indeniable que le secteur agricole a connu une amelioration remarquable, mais cela n'est pas suffisant.l'Algérie est tres petite par rapport aux autres secteurs.

Mots-clés : Finance paysanne, Prêts bancaires, secteur paysan, développement paysan, programmes de développement paysan en Algérie.

ABSTRACT :

This study aims to highlight the role of agricultural loans in the financing of agricultural development in algeria by studying the reality of the agricultural sector in algeria, given the importance that this sector as one of the sectors on which the state set to achieve economic diversification, so it was necessary to look for mechanisms and ways to ensure by providing adequate funding for this sector.

Where finance is the driver tool of the agricultural sector, due to its great importance for the success of the development policy conducted for the advancement of this sector. In consideration of this importance, the state took charge of providing loans to farmers and the agricultural sector through a specialized financial institution, the bank for agriculture and rural development. These loans consisted of operating loans, investment loans and agency-backed loans. .

this study also aimed to present and analyze the content, objectives and results of the development programs adopted by algeria during the period (2010-2019), through which the state seeks to reboot the growth of the agricultural sector and to achieve agricultural development. Economic indicators (total indicators, agricultural production indicators) to determine the extent of the impact of agricultural credits.

The study revealed the following:

the algerian state has made various efforts to make this sector progress, and we have concluded that it is undeniable that the agricultural sector has experienced a remarkable improvement, but that is not enough. Other sectors.

Keywords: peasant finance, bank loans, peasant sector, peasant development, peasant development programmes in Algeria.

فهرس المحتويـات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	/
شكر وعرفان	/
ملخص الدراسة	**I-III**
فهرس المحتويات	**IV-V**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: التمويل الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخـل للتمويل الفلاحي في الجزائر	
المطلب الأول: عموميات التمويل الفلاحي	03
المطلب الثاني: مصادر التمويل الفلاحي واستخداماته	05
المطلب الثالث: مخاطر وضمانات التمويل الفلاحي	16
المبحث الثاني: آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	
المطلب الأول: مصادر تمويل القطاع الفلاحي الجزائري	20
المطلب الثاني: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	22
المطلب الثالث: صيغ تمويل القطاع الفلاحي	27
المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر	
المطلب الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بموارد الأرضية والطبيعة	33
المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية	36
المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات تكنولوجية والتنظيمية والمادية	37
خلاصة	39
الفصل الثاني: التنمية الفلاحية في الجزائر	
تمهيد	40
المبحث الأول: الفلاحة والقطاع الفلاحي في الجزائر	
المطلب الأول: مفهوم الفلاحة ومواردها	42

المطلب الثاني: خصائص الفلاحة وأنواعها	44
المطلب الثالث: أهمية القطاع الفلاحي	48
المبحث الثاني: مدخل للتنمية الفلاحية	
المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وطرقها	51
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الفلاحية وأبعادها	57
المطلب الثالث: عوامل ومحددات التنمية الفلاحية	61
المبحث الثالث: برامج التنمية الفلاحية في الجزائر	
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)	70
المطلب الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	76
المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010- 2014) وآفاق برنامج الاقتصاد الأخضر (2015- 2019)	77
خلاصة	86
الفصل الثالث: أثر القروض الفلاحية في التنمية الفلاحية في الجزائر	
تمهيد	88
المبحث الأول: أثر القروض الفلاحية على الرأسمال الفلاحي	
المطلب الأول: تطور مساحة الأراضي الفلاحية	89
المطلب الثاني: تطور مستلزمات الإنتاج	92
المبحث الثاني: أثر القروض الفلاحية على الاقتصاد الكلي	
المطلب الأول: الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي	93
المطلب الثاني: المؤشرات الكلية	95
المبحث الثالث: أثر القروض الفلاحية على الإنتاج الفلاحي	
المطلب الأول: الإنتاج النباتي	100
المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني	102
خلاصة	106
خاتمة	108
قائمة المراجع والمصادر	113

قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور عدد المستفيدين من صيغة القرض الرفيق خلال الفترة (2009-2014)	28
02	ملخص لأنواع القروض الفلاحية المدعمة	31
03	اجمالي القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2017	32
04	المناطق المتصحرة والمهددة بالتصحر في الجزائر)الوحدة بالهكتار	35
05	المخصصات المالية للقطاع الفلاحي خلال 2001- 2004	72
06	تطور مساحة الاراضي الفلاحية خلال 2010-2019	90
07	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في مستلزمات الانتاج خلال 2010-2019	92
08	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2010_2019	94
09	تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2010-2019	95
10	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في اليد العامة للفترة 2010-2019	96
11	تطور حجم الصادرات الفلاحية في الجزائر	97
12	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الواردات في الجزائر	99
13	تطور مساهمة الناتج الفلاحي في انتاج المحاصيل الاستراتيجية الكبرى للفترة 2010-2019	100
14	تطور مساهمة الناتج الفلاحي في انتاج الخضراوات للفترة 2010-2019	102
15	تطور مساهمة الناتج المحلي الانتاج الحيواني للفترة 2010-2019	103
16	تطور مساهمة الناتج المحلي في رؤوس الحيوانات للفترة 2010-2019	104

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط توضيحي لمصادر التمويل الفلاحي	08
02	تصنيفات القروض البنكية	15
03	الهيكل التنظيمي لنبك الفلاحة و التنمية الريفية	26
04	تطور القروض الفلاحية خلال فترة 2000-2017	32
05	المخصصات المالية للقطاع الفلاحي خلال الفترة	73
06	الركائز الثلاثة لبرنامج التجديد الفلاحي الريفي 80	80
07	مخطط برامج التجديد الفلاحي	81
08	برامج التجديد الريفي	83

مقدمـــة

مقدمة:

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة بين اقتصاديات الدول، وهذه المكانة نابعة من إدراك هذه الأخيرة لأهمية تحقيق الأمن الغذائي والقومي، ولتحقيق هذا المطلب الاستراتيجي يستوجب تحسين الإنتاج والإنتاجية الفلاحية كما ونوعا، وهذا عبر وضع برامج تنموية طموحة تستوجب تدخل جميع الأطراف المعنية في تحقيقها.

ويعد التمويل الفلاحي من المحاور الأساسية لقيام أي تنمية اقتصادية وبخاصة الفلاحية، فهو الشريان الذي تتدفق من خلاله الحيوية لجميع الاستثمارات، مما جعل الدول تسعى جاهدة لتنويع مصادر تمويل الفلاحة وبخاصة عبر البنوك التي تعتبر الحلقة المفقودة بالنسبة لهذا القطاع، مما ساهم بشكل كبير في تعمق إشكالية تمول الفلاحة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق أمنها الغذائي، وهذا لا يتم إلا عبر تحسين أداء هذا الأخير. ومن اجل هذا فقد أعلنت الجزائر على مجموعة من البرامج التنموية الطموحة والتي مست جل الشعب الفلاحية والريفية، ومحاولة تقليص المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع والتي حالت دون تحقيق للأهداف الموضوعة. وتعد مشكلة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من بين المشاكل المطروحة بقوة وهذا بفعل الأثر السلبي الذي خلفته وسط المجتمع الفلاحي وللحيلولة دون تأزم هذا الوضع قامت الدولة وفي إطار سياساتها العامة بتسطير مجموعة من السياسات المالية التي تضمن من خلالها التدفق المستمر للتمويل نحو الفلاحين، فبالإضافة إلى تخصيص مجموعة من صناديق الدعم التي جاءت كمصدر تمويل حكومي، قامت الدولة بمحاولة توجيه اهتمام البنوك التجارية نحو الاستثمارات الفلاحية وتوسيع منح القروض للفلاحين، وهذا عبر إبرام مجموعة من الاتفاقيات بين الطرفين (الحكومة والبنوك).

ويتصدر بنك الفلاحة والتنمية الريفية الترتيب في تمول القطاع الفلاحي في الجزائر وهذا منذ 1982 بصفته الممول الرئيسي، إلا أن هذا الأخير ونضرا للصدمات المالية التي تعرض لها وبفعل تعثر الفلاحين عن تسديد الديون جعل منه يتراجع عن تمويل هذا الأخير والتركيز أكثر على القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تقل بها مخاطر عدم السداد. وهذا حتى سنة 2003 أين تم إعادة الاعتبار للفلاح عبر إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة الدعم، يتم بموجبها تمويل القطاع تحت إشراف وضمان الوزارة الوصية. وبموجب هذا الاتفاق قام البنك بالإعلان عن مجموعة من القروض في شكل صيغ (الرفيق، التحدي وغيرها) موجهة لتمويل مختلف النشاطات التنموية الفلاحية والريفية وتمس جميع الفئات(صغار وكبار الفلاحين)، وتعزيز القدرات المالية للفلاحين مما يسمح لهم بتوسيع استثماراتهم وتحسين الإنتاج كما ونوعا.

أولا: إشكالية الدراسة

بناء على ما تم سرده، يتبين لنا أن التنمية الفلاحية والتمويل الفلاحي هما متغيرين مرتبطان ومتكاملان فيما بينها، حيث أن غياب احدهما يحدث خلل في الأخير. ومن اجل هذا سعت الجزائر إلى تنويع مصادر التمويل الموجهة للفلاحين وخاصة القروض البنكية التي تعد الحلقة المفقودة في القطاع الفلاحي. ومن خلال ما تم التطرق إليه وانطلاقا من أهمية التمويل الفلاحي جاءت إشكالية الدراسة لتحدد العلاقة عبر كل من هذين المتغيرين، وذلك على النحو الآتي:

ما هو الدور الذي تلعبه القروض البنكية في تمويل التنمية الفلاحية بالجزائر ؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالتمويل وما هي مصادره؟
- ما هي أهم شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي؟
- ما هو دور بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية كمؤسسة ائتمانية فلاحية في تمويل القطاع الفلاحي؟
- ما هو نوع القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
- فيما تتمثل البرامج التنموية المتبعة في الجزائر؟ وما هي أهدافها؟

ثانـيا: الفرضيات

قصد التوسع في الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم وضع الفرضيات التالية:

– تساهم برامج التنمية الفلاحية في الجزائر في تهيئة البنى التحتية اللازمة لتحقيق النمو في القطاع الفلاحي؛

– تعد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، هي المحرك الرئيسي للتنمية الفلاحية في الجزائر؛

– هناك اثر ايجابي ومباشر للقروض البنكية على الإنتاج الفلاحي بالجزائر.

ثالـثا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- إبراز دور القروض الفلاحية ومساهمتها في القطاع الفلاحي في الجزائر.

- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه.
- الوقوف على أهم المشكلات التي تواجه القطاع الفلاحي ومحاولة إيجاد حلول مناسبة له.
- التطرق إلى أهم القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- إلقاء الضوء على البرامج والإجراءات التي قامت بها الدولة من أجل الحد أو التقليل من المشاكل التي تواجه هذا القطاع.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولة التعرف على التمويل بصفة خاصة في القطاع الفلاحي الذي يعتبر عنصر ضروري لإحداث عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال التعرف على اليات التمويل الفلاحي وكذلك تحديد مصادره.

كما تبرز أهمية الدراسة من ناحية أخرى في تسليط الضوء على واقع التنمية الفلاحية في الجزائر، وإظهار الدور الذي تلعبه السلطات الجزائرية لتطويرها، بالإضافة إلى إبراز مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال أهم مؤشرات التنمية الفلاحية في الجزائر.

خامسا: حدود الدراسة

من أجل حصر الإشكالية وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة، قمنا بوضع حدود لها وتتمثل في:

- **الحدود المكانية:** تشمل هذه الدراسة حالة الجزائر أي دراسة على المستوى الكلي.

- **الحدود الزمانية:** تمتد الدراسة على طول الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2019، وذلك لمعرفة انجازات البرامج التنموية الفلاحية في الجزائر، ومن الفترة 2010 إلى 2019 لدراسة مختلف القيم الإحصائية والبيانات المتعلقة بأثر القروض الفلاحية ومساهمتها في المؤشرات الفلاحية.

سادسا: الدراسات السابقة

دراسة أبهيمان داس وآخرون (ABHIMAN DAS AND ALL)(2009):مقال منشور بمجلة البنك الاحتياطي الهندي، تحت عنوان: أثر الائتمان الفلاحي على الإنتاج الفلاحي تحليل تجريبي في الهند (**IMPACT OF AGRICULTURAL CREDIT ON AGRICULTURE PRODUCTION: AN EMPIRICAL ANALYSIS IN INDIA**)، حاول الباحثون خلال هذه الدراسة قياس أثر القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل على الإنتاج الفلاحي بالهند وذلك خلال الفترة 1994-2007 باستخدام أداة القياس البانل داتا (**PANEL-DATA**)، وذلك على عينة من البنوك الخاصة التي تقوم بتمويل الفلاحين. وقد تم الاعتماد على الإنتاج الفلاحي كمؤشر لقياس مدى فعالية هذه البنوك. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين القروض القصيرة الأجل والإنتاج الفلاحي بينما جاءت

العلاقة متوسطة بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، ما يفسر قلة اهتمام القطاع البنكي الخاص بتمويل القطاع الفلاحي، وكذلك المنافسة التي تفرضها القطاعات الاقتصادية الأخرى على القطاع الفلاحي حالت دون تحقيق الغرض، ما يستوجب تدخل الحكومة في النشاط الفلاحي واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرارية تدفق التمويل نحو الفلاحين.

دراسة زاوي بومدين (2016):أطروحة دكتوراه بعنوان " التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)"، نوقشت بجامعة معسكر سنة 2016، تتمحور إشكالية هذا البحث حول: كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة والدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي. وتم التطرق في هذا البحث إلى الجوانب المتعلقة بسياسات الدعم والتمويل للإنتاج الفلاحي والكشف عن العلاقة بينهما من خلال إجراء دراسة قياسية باستخدام أداة القياس (PANEL-DATA) على عينة تتكون من 15 ولاية بالغرب الجزائري وذلك خلال الفترة 2009-2015، فقد قام الباحث بالاعتماد على كل من القروض القصيرة الأجل، والمتوسطة الأجل وصناديق الدعم كمتغيرات تفسيرية للإنتاج الفلاحي المتمثل في مجموعة من المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين صناديق الدعم والقروض مع الإنتاج الفلاحي.

دراسة مجدولين دهينة (2017):أطروحة دكتوراه بعنوان "استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة"، نوقشت بجامعة محمد خيضر بسكرة، تتمحور إشكالية هذا البحث حول ما هي استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر بالنظر لخصائصه القائمة والآثار المحتملة في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حاولت الباحثة التركيز على تحليل أثر التمويل على سلسلة إنتاج القيمة وتداعيات هذه السياسة على التجارة الخارجية الجزائرية وذلك خلال الفترة 2000-2014، وبالتركيز أكثر على التغيرات الحاصلة بشعبة الحبوب (قمح). وعبر توظيف المنهج التحليلي قامت هذه الدراسة بتحليل التطورات الحاصلة في المبالغ المالية المخصصة للقطاع الفلاحي، وكذا تحليل نمو الناتج الفلاحي من الإنتاج إلى التسويق، وبمقارنتها مع الأهداف المرسومة، تمكنت الباحثة من التوصل إلى نتيجة مفادها أن التمويل الفلاحي في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن أداء دوره كمصدر تمويل لمختلف الأنشطة الفلاحية. وأن ممارسات الدعم المحلي لمختلف الأنشطة الفلاحية غير مشوهة للتجارة الخارجية، مما يدعو إلى ضرورة الرفع من المخصصات المالية الموجهة للقطاع.

سابعا: منهج الدراسة

تقوم هذه الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المناهج:

-المنهج الوصفي التحليلي:من أجل الاحاطة بموضوع البحث والإلمام بشتى جوانبه انتهجنا الوصف في توضيح مختلف المصطلحات التي تتعلق بموضوع الدراسة كالتنمية الفلاحية والقروض البنكية وقمنا

بالجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج، وذلك من خلال التعرف على مختلف أبعاد القروض البنكية والتنمية الفلاحية بالجزائر، ومحاولة تحليل مدى ملائمة هذا النوع من التمويل لاحتياجات القطاع الفلاحي ودورها في التخفيف من المشاكل التي تواجهه.

تاسعا: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول لها صلة مباشرة بالموضوع والتي يأتي مضمونها فيما يلي:

الفصل الأول: وسيتناول التمويل الفلاحي في الجزائر، وسيتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتطرق إلى مفاهيم عامة حول التمويل ومن ذلك عموميات حول التمويل الفلاحي، مخاطر وضمانات التمويل الفلاحي وشروط نجاح سياسته. أما المبحث الثاني فسيكون حول آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ليشمل مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر، تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، صيغ تمويل القطاع الفلاحي. أما المبحث الثالث فسيخصص لدراسة مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر.

الفصل الثاني: فسيتناول واقع التنمية الفلاحية في الجزائر، من خلال ثلاث مباحث حيث يتناول المبحث الأول الفلاحة والقطاع الفلاحي في الجزائر، أما المبحث الثاني فسيتناول مدخل للتنمية الفلاحية في الجزائر، ويخصص الفصل الثالث إلى برامج التنمية الفلاحية في الجزائر.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى واقع مساهمة القروض الفلاحية في القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة 2019-2019، من خلال ثلاث مباحث، يعنى المبحث الأول بدراسة أثر القروض الفلاحية على الرأسمال الفلاحي، أما المبحث الثاني يدرس أثر القروض الفلاحية على الاقتصاد الكلي، في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى أثر القروض الفلاحية على الإنتاج الفلاحي.

ثامنا: صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتنا خلال إعداد هذه الدراسة، ما يلي:

- قلة المراجع والدراسات السابقة التي تتحدث عن القطاع الفلاحي بشكل عام، وخاصة الدراسات المتعلقة بالتمويل الفلاحي.

- تضارب الإحصائيات وتباينها من جهة إلى أخرى وحتى داخل نفس الجهة.

- أما باقي الصعوبات فيمكن حصرها بالالتزامات الشخصية وضرورة الموازنة بينها وبين الحصول على المعلومة وأداء المهمة على أكمل وجه.

الفصل الأول

التمويل الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر التمويل من أهم الوسائل لنجاح العملية الإنتاجية والقيام بأي قطاع، ويعد هذا العامل من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان، وهو ركيزة من الركائز المهمة لقيام المؤسسة حيث يعتبر من العناصر التي يجب على البنوك التجارية وضع خطة استراتيجية له.

يعـد القطاع الفلاحي هو الآخر من القطاعات التي تواجه مشكلات في عملية التمويل، سواءكان تمويلا ذاتيا أو خارجيا عن طريق القروض البنكية مثلا، وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات وإجراءات لتوسيعه وحل مشاكله.

وعليه سنحاول في هذا الفصل دراسة التمويل الفلاحي في الجزائر، حيث كان تقييم هذا الفصل كالتالي:

- المبحث الأول: مدخل للتمويل الفلاحي في الجزائر.
- المبحث الثاني: آلية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.
- المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل للتمويل الفلاحي في الجزائر

يعتبر التمويل من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من القطاعات التي تحتاج إلى التمويل، سواء إذا كان تمويل ذاتي أو تمويل خارجي وهذا من أجل النهوض به والوصول إلى تحقيق التنمية الفلاحية.

المطلب الأول: عموميات التمويل الفلاحي

ظهر التمويل الفلاحي وتطور بشكل ملحوظ للتغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، ونظرا لكونه يشكل إحدى الأنشطة الأساسية في أي مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها فهو بداية كل المشروعات وعلى ضوء هذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف تعاريف التمويل وأهميته.

1- مفهوم التمويل الفلاحي:

يعد التمويل من أقدم فروع الاقتصاد لأنه لم يحظى بالاهتمام المناسب إلا منذ عهد قريب، فقد أصبح له دور كبير في تنمية الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية.

1-1- تعريف التمويل:

يعرف التمويل على النحو التالي:

- **التمويل في اللغة:** كلمة التمويل مشتقة من المال حيث يقال: تمويل الرجل: اتخذ مالا، ومالا يمال: كثر ماله. رجل (مال) أي كثير المال. (وتمول) الرجل صار ذا مال و(موله) غيره (تمويله)؛

- **اصطلاحا:** عرف التمويل بأنه تطبيق المبادئ الاقتصادية في صنع القرار، الذي ينطوي على تخصيص الأموال في ظل ظروف عدم اليقين[1].

- ينصرف المعنى العام للتمويل الى تدبير الاموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي فتعتمد المشروعات في الاساس على مواردها الذاتية لتمويل انشطتها الاقتصادية فاذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات الى غيرها من يملكون فائضا من الاموال لسد هذا العجز[1].

[1]- سالم علي سالم صبران البريكي، أثر صيغ التمويل الإسلامي، على الأداء المالي للمصارف التقليدية، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2018، ص:74.

–ويعني التمويل بصفة عامة البحث عن إمكانيات الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية، الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن هنا فهو ينطوي على مشكلتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالحجم المحدود للموارد، وأما الثانية فتتعلق بكفية تسيرهذه الموارد[2].

1-2- تعريف التمويل الفلاحي:

هناك العديد من المفكرين ممن عرف التمويل الفلاحي ونذكر على سبيل المثال:

- **التمويل الفلاحي:** هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس مال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس مال الذي تحتاجه الفلاحة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الفلاحي[3].

- **ويعرف أيضا:** على أنه توفير التمويل اللازم للاستثمار في القطاع الفلاحي بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراضالفلاحي أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات... إلخ[4].

- **يتمثل التمويل الفلاحي في:** منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري واستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة[5].

- **التمويل الفلاحي:** هو أحد فروع علم الاقتصاد الفلاحي الذي يبحث في رؤوس الأموال من حيث استخداماتها وإنتاجيتها ومصادرها ووسائل تنميتها، بهدف تحقيق التنمية من خلال زيادة الدخول الحقيقية الفلاحية[6].

ولعل ما يمكن استنتاجه من المفاهيم السابقة هو أن هناك جانبين متكاملين لمصطلح التمويل الفلاحي هما:[7]

---

[1] الحبيب مكاوي، كريمة بابا حامد، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، سبتمبر2017، ص: 199.

[2] - مليكة زغيب، تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية،ملتقى دولي حول سياسة تمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21، 22، ص: 21.

[3] فضيلة بوطورة، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي و عوامل تطويره في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السابع، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص: 53.

[4] و ليد حمدي باشا، دور السياسية الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري، 2000-2010، دراسة حالة بنك الفلاحة التنمية الريفية BADR، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، لجامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص: 36.

[5] حنان سفيان، السياسات المتبعة في مواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية للاقتصاد الجزائري في ظل التبعيةالغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014/2013، ص: 163.

[6] أسامة توفيق محمد، التمويل الزراعي في ظل التحرر الاقتصادي في محافظة المنيا، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الزراعة، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة المنيا، مصر، 2002، ص: 24.

[7] دهينة مجدولين، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل انضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، ص: 6.

أ- **التمويل على المستوى الكلي** : يرتبط بتوفير الأموال لقطاع الفلاحة في إطار تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، ويتجسد ذلك في استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص في مشاريع الري واستصلاحالأراضي وزراعة الأشجار المثمرة، وتقديم الخدمات الفنية والإرشادية وتحسين وسائل التسويق والعناية بالثروة الحيوانية والفلاحة المحمية والتوسع في استعمال الأسمدة والآلاتالفلاحية.

ب-**التمويل على المستوى الجزئي (الفردي):** يرتبط بتوفير الأموال لتطوير الإنتاج الفلاحي على مستوى المنتج الفرد على شكل قروض عينية ونقدية وذلك من مصادر مختلفة للتمويل.

2- أهمية التمويل الفلاحي

تختلف أهداف التمويل الفلاحي من بلد لآخر وفقا لعدة عوامل أهمها المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الفلاحةمن مرحلة الفلاحة البدائية إلى مرحلة الفلاحة التجارية، كما تختلف وفقا لطبيعة نظام الملكيات العقارية، وتنظيم حقوق الحيازاتالفلاحية ودور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي[1].

ويعتبر التمويل الفلاحيمن أهم عوامل النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين وسائله ورفع مستوى المجتمعات الريفية التي يخدمها، ويكاد يكون العامل الأول والاساس في ذلك وتتوقف كفايته وطريقة تقديمه على طبيعة المناهب الاقتصادية والسياسية التي تسود المجتمع،فهناك مجتمعات تهتم بالضمان والفائدة وقوة المقترض المالية، ولا تهتم بالغرض من القرض واستعمالاته وبينما في الدول النامية لا يمكن السماح بذلك لترابط الأهداف الفردية والجماعية بأهداف المجتمع والدولة ككل، وتحتاج عملية الإقراض في الدول النامية الى رعاية الدولة وتدخلها وضمانها، لكي يكون الائتمان والتسليف قليل الكلفة سهل المنال وتتناسب مع طبيعة النشاط الفلاحي وظروفه ومخاطرة[2].

المطلب الثاني : مصادر التمويل الفلاحي واستخداماته

سنحاول في هذا المطلب معرفة مختلف مصادر التمويل الفلاحي وماهي الشروط اللازمة لنجاح سياسته.

1- مصادر التمويل الفلاحي

ان اختيار المصدر التمويلي الملائم والمناسب مهم جدا من أجل نجاح العملية التمويلية، حيث توجد مصادر متعددة لتقديم التمويل الفلاحي ونذكرها فيما يلي:

[1] دهينة مجدولين، مرجع سابق، ص: 6.

[2] لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة ولايتي أم البواقي، خنشلة خلال 2000-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية علوم تجارية علوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2019/2018، ص: 29.

1-1- التمويل الذاتي: ان هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة، أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء الى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر الفلاح في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله[1].

1-1-1- الوراثة والزواج والهبة: غالبا ما يحصل المزارع على المزرعة ورأس مالها بطريقة الوراثة، فنظام الوراثة يحتم نقل رؤوس أموال المالك الى ورثته ففي بعض الأحيان يعنى الوريث بتحسين المزرعة التي ورثها، ولكن في أغلب الأحيان تظهر بعض المشاكل عندما لا تكون لدى الوارث خبرة او رغبة في الفلاحة او اذا كان للمزرعة اكثر من وريث واحد او كان على المزرعة دين واجب التسديد كما يمكن الحصول على رأس المالالفلاحي عن طريق الزواج او الهبة والمشاكل التي تنشأ عن هذه الطرق لا تختلف مشاكلها عن مشكلة الوراثة، فالمزرعة التي تكتسب بواسطة الزواج او الهبة لا تكسب صاحبها الخبرة الإدارية والفنية المطلوبة[2].

1-1-2-الادخار: يعد الادخار من المصادر المهمة للحصول على راس المال، حيث انه يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع ولم ينفق على الاستهلاك، بل يضاف الى رأس المال المستثمر[3].

وهذا ما يجعل من الادخار مصدرا هاما في تكوين راس المال بالنسبة للقطاعات الأخرى، اما في القطاع الفلاحي فان دوره محدود وخاص لدى صغار الفلاحين وهذا بفعل تدني الدخل الفلاحي المرتبط بتدني الربح الذي يحققه الفلاح جراء المتغيرات العديدة التي تؤثر في النشاطات الفلاحية[4].

1-2- التمويل الخارجي: وهي مختلف المصادر التمويلية التي يمكن الحصول عليها من طرف خارجي اما عن طريق المساهمة المباشرة في راس مال المشروع عن طريق شراء أسهم المنشأة الفلاحية من خلال الاكتتاب العام او ان يكون في صفة دائمة بالنسبة للمشروع من خلال طرح السندات او الحصول مباشرة على قرض بفائدة محددة[5].

ومن بين هذه المصادر نجد ما يلي: [6]

---

[1] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فراحتية، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر و امكانية انعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الاسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، 2020، ص: 835.

[2] أحمد جابر بدران، الاقتصاد الزراعي، مركز الدراسات الفقيه و الجامعية، مصر، 2013، ص: 116.

[3] لخميسي الواعر، مرجع سابق، ص: 30.

[4] المرجع نفسه

[5] مسعود بن جواد، فريد كرتل، فحص أثر سياسة التمويل الفلاحي على التنمية الفلاحية مع الجزائر، دراسة قياسية لفترة 1990-2017، وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، الموزعة، ARDR، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد11، (مكرر) جوان 2019، ص ص:308 -309.

[6] عبد الحق العيفة، اسماعيل مومني، متطلبات تمويل صيغ المشاركات الزراعية في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد35، العدد01، 2021، ص: 1739.

1-2-1- التمويل الحكومي: يتعلق بالبرامج الحكومية في دعمها للأنشطة الفلاحية من خلال المساهمة المالية للدولة عبر الأجهزة والمخططات التنموية بغية تشجيع الاستثمار الفلاحي وهي تختلف حسب نوعية النشاط الفلاحي والتركيبة المالية للمشروع.

1-2-2- التمويل الائتماني: وفيه يتم اقراض العاملين القائمين على الإنتاج الفلاحي في مشاريعهم عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية او المستلزمات العينية كالبذور والاسمدة والآلاتالفلاحية وهي في الغالب قروض قصيرة الاجل او متوسطة هدفها تمويل الإنتاج الجاري، وقليل منها يكون طويل الأجل يستهدف التجهيزات.

1-2-3- التمويل من المصارف التجاريةوشركات التأمين :تعد البنوك من أهم مصادر تمويل القطاع الفلاحي، وهدا لضخامة امكانياتها المادية، كما تتعد لديها أشكال ومزايا القروض، مما يتيح للفلاحين الحصول على التمويل اللازم في النشاط الفلاحي، أما شركات التأمين فهي تسعى الى استثمار المبالغ المتجمعة أو جزء منها في القطاع الفلاحي وغالبا ما تكون هذه المبالغ في شكل قروض طويلة الاجل ومتوسطة الاجل وخاصة لكبار الفلاحين متجنبة صغار الفلاحين[1].

ولتوضيح المعلومات الواردة أعلاه حول مصادر التمويل الفلاحي تم تقديم المخطط التالي:

[1] رحمن حسن علي وبيداء جواد كاظم، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة(2000-2013)، مجلة الكويت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة و الاقتصاد، العدد21، جامعة واسط، العراق، 2012، ص: 157

الشكل رقم (01): مخطط توضيحي لمصادر التمويل الفلاحي

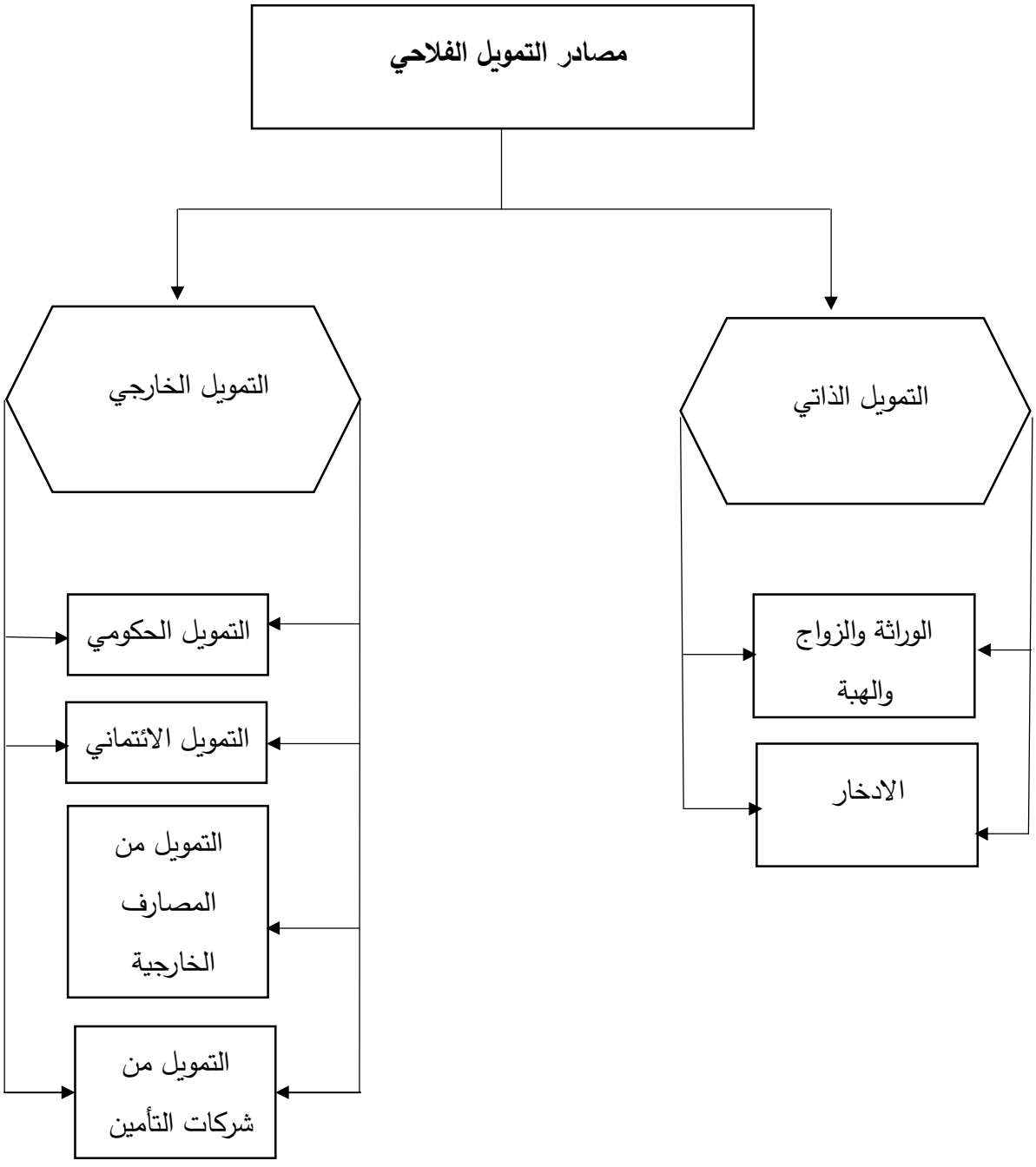

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات أعلاه

2- استخدامات التمويل الفلاحي

تعتبر القروض من اهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، حيث ان القروض البنكية باختلاف أنواعها تؤدي دورا مهما في تحفيز وتحقيق تنمية القطاع الفلاحي الذي تعمل الدولة على تشجيعه من خلال منحه عدة تسهيلات والتي تتمثل في القروض الخاصة بهذا القطاع والمخول له بمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وهذا ما سنقوم بعرضه من خلال هذا المبحث حيث قسمناه الى أربعة مطالب أساسية.

2-1-القروض البنكية وانواعها

تعتبر القروض عملية تحويل مؤقت لرأس مال من زبون اقتصادي لآخر وذلك قصد استغلاله في نشاط استهلاكي أو انتاجي شرط تسديد المبلغ مضافا الية قيمة الفائدة.

2-1-1- مفهوم القروض البنكية

يمكن تعريف القرض كالتالي:[1]

2-1-1-1-تعـريفالقرض

لغة: هو ما تعطيه غيرك من المال على أن يرده اليك بعد اجل معلوم.

وتوجد لكلمة القروض في اللغة العربية العديد من المرادفات أهمها:

- **الائتمان:** ومعناه ائتمن فلان فلانا، أي عده أمينا عليه وجدير برد الأمانة الى أهلها وجدير بالثقة.

- **السلفة:** وتعني المال المقرض وجمعها سلف، كثيرا ما يصطلح على تسمية القرض الاستهلاكي.

- كلمة القرض أصلها من فعل اقترض ومفهومها لغة هو ما يعطي للغير من مال بشرط ارجاعه بعد أجل معلوم، كما يمكن تعريف القرض بأنه تبادل قيمة آجلة بقيمة عاجلة[2].

[1] عادل هبال، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة، الجزائر، رسالة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص: 21.

[2] نعيمة واضح، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية– حالة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في ولاية تلمسان- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة، أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص ص: 27-28.

اصطلاحا: هو ترجمة للكلمة الإنجليزية "**CREDIT**" وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية "**CREDO**"وناشئة عن تركيب مصطلحين أحدهما "**CRAD**" ويعني في اللغة السنكرية "الثقة" والثاني هو "**DO**" وهو يعني في اللغة اللاتينية "أضع" وبذلك يصبح المعنى العام للكلمة " أضع الثقة" أو "أثق"، وهناك من يرى بأن الأصل اللاتيني للكلمة هو: "**CREDERE**" وتعني أيضا نفس المعنى السابق أي "أضع الثقة"[1].

– أما القرض بحسب المادة 02 في فقرتها الخامسة من القانون رقم 06–05 المؤرخ في 2006.02.20 المتعلق بتوريق القروض الرهينة حيث عرفت القرض بأنه: "السلفيات الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية في إطار تمويل السكن"[2].

كما عرفه بعض المفكرين كالتالي:[3]

– حسب " **MANNELDESEZE**": القرض هو شكل غير مقارن وهو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليه الأعمال، بدونه المؤسسات لا يمكنها أن تتطور وهذا خاصة في العالم المتطور اذن القرض هو العامل الأساسي لتطور الإنسانية.

– حسب "**G-PETIT DUTALIS**": ان تقديم القرض يعني الاعتراف بالثقة التزام المقرض بتسديد أو ارجاع القيمة المقترضة بعد فترة زمنية محددة.

2–1–1–2– تعريف القروض البنكية:تعرف بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشئات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة او على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر[4].

– او بتعريف أوسع: "ينفذ الاتفاق على القرض بان يدفع البنك فعلا مبلغا نقديا للعميل او لشخص يعينه هذا العميل والمقصود بدفع المبلغ هو ان يضعه البنك تحت امر العميل الذي يملك التصرف فيه بلا شرط".

[1] سفيان زغيدي، الآليات القانونية لمواجهة، مخاطر القروض العقارية في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، تخصص قانون الأعمال، 2012-2013، ص: 14.
[2] علال قاشة، جيلال عشير، مخاطر القروض العقارية و آليات مواجهتها، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ISSN2602.73-21، المجلد 04، العدد، 03، 2021، ص: 481.
[3] سليمان ناصر، التقنيات البنكية و عمليات الائتمان، ورقلة، ديوان المطبوعات الجامعية 02، 2015، ص: 49.
[4] محمد براق، بن عمر خالد، القروض البنكية المتعثرة، الأسباب و الحلول، ص: 02.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص عناصر القرض المتمثلة في:[1]

- **الثقة:**هي تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية.

- **مبلغ الائتمان:** ويرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك ومدى ملاءة العميل وقدرته على السداد.

- **الغرض من الائتمان:** هو الشيء المستخدم فيه القرض او الائتمان كالعمليات الاستثمارية.

- **المدة:** وهي الفترة الممنوحة فيها الائتمان (السداد دفعة واحدة او على دفعات).

- **المقابل:** العائد الذي يحصل عليه البنك ويتمثل في سعر الفائدة والعمولات والمصاريف.

- **الضمانات:** وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما اذا توقف العميل عن السداد[2].

2-1-1-3- مفهوم القروض الفلاحية :

تعتبر القروض من اهم وسائل الدعم للأشخاص الطبيعيين او الاعتباريين لتمويل مشاريعهم، وهناك قروض مخصصة لتمويل الفلاحة باعتبارها أداة اقتصادية قادرة على تعديل وتنمية القطاع الفلاحي[3]،ومنه يمكننا ان نعرف القروض الفلاحية بأنها:[4]

- يقصد بالقرض الفلاحي تلك الأموال التي يقرضها البنك للفلاحين بناءعلى طلبهم لغرض استغلال وتشغيل مستثمراتهم الفلاحية القديمة، او لغرض انشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتكون هذه القروض في غالبيتها قصيرة او متوسطة الاجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل، وتهدف الى تمويل عملية الإنتاج الفلاحي، وكذا بناء وتجهيز المستثمرات الفلاحية لتكون صالحة لعملية الاستغلال الفلاحي.

ويشمل القرض الفلاحي على تمويل انتاج كافة المحاصيل الفلاحية والحبوب وصيد الاسماك، والغابات، وتربية الدواجن وكافة الحيوانات... وغيرها بحيث تمكن هذه القروض الفلاحية من المساهمة في تنمية وتطوير الإنتاج الفلاحي.

---

[1] نصيرة يحياوي، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة بومرداس الجزائر، ص: 43.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] نصيرة بلحجار، شريفي خديجة، تنمية القطاع الفلاحي و تدعيمه بالجزائر، دراسة حالة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة عبان رمضان 462، البويرة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة أكلي أولحاج، البويرة،2018-2016، ص: 45.

[4] ميمون بلقاسم، خوالد أبو بكر، دور القروض الفلاحية في تطوير انتاج الحبوب و الخضروات، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص: 146.

-القروض الفلاحية لا تحكمها قوانين تحميها كغيرها من أنواع القروض الأخرى، وذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية في القطاع الفلاحي حيث انه هناك عوامل مؤثرة داخلية وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل ونوعيتها وامكانياتها الإنتاجية واطوارها[1].

2-2-تصنيف القروض البنكية

هناك عدة تقسيمات للقرض البنكي تختلف وفقا للمعيار المتخذ كأساس للتصنيف سواء من حيث الضمان او المدة او وفقا لأغراضها او حسب المقترضين.

2-2-1-القروض البنكيةحسب أجالها

تنقسم القروض البنكية طبقا لهذا المعيار الى:

2-2-1-1- قروض قصيرة الاجل: هي القروض التي تقدم الى المؤسسات (تمويل العمليات التشغيلية) لكي يعطي للدورة الإنتاجية المرونة اللازمة كما يطلب للمساهمة في سد العجز (عجز في السيولة) او الرغبة في اقتناء او استبدال تجهيزات او معدات ومدته الزمنية سنة او اقل ويتم الوفاء به بعد نهاية العملية التي استهدف تمويلها[2].

2-2-1-2- القروض المتوسطة الأجل:توجه القروض المتوسطة الاجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة حيازتها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول مدة القرض فان البنك يكون معرض لخطر تجسيد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد التي يمكن ان تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن ان تطرأعلى مستوى المركز المالي للمقترض، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل: القروض القابلة للتعبئة والقروض غير القابلة للتعبئة[3].

- **القروض القابلة للتعبئة:** وهي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة اليها دون انتظار اجل استحقاق القرض الذي منحه، وذلك عن طريق إعادة خصم هذا القرض لدى مؤسسة مالية أخرى او لدى البنك المركزي، مما يسمح له بالتقليل من خطر تجسيد الأموال لفترة طويلة[4].

[1] زهية قرانطية، القروض الفلاحية إشكالية عدم السداد- دراسة حالة الجزائر- البليدة، ص: 67.
[2] مقدمة في اجراءات القروض مؤسسة النقد العربي السعودي المعهد المالي الرياض يوليو، 2015،ص ص: 71-72.
[3] صفية حميدة قمداني، العربي لغويني، دور القروض الفلاحية في تمويل و تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة العلوم الادارية و المالية، مجلد 05، العدد 01، 2021، ص: 288.
[4] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

- **القروض الغير قابلة للتعبئة:** وهي القروض التي يكون فيها البنك مجبرا على انتظار تاريخ سداد قيمتها، لأنه لا يمكن خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى او لدى البنك المركزي، وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجسيد الأموال بشكل أكبر (مخاطر ازمة السيولة) ولتفادي هذه المخاطر يجب على البنك ان يحسن دراسة ملفات القروض وبرمجتها زمنيا بالشكل الذي يحول دون عجز خزينته[1].

2-2-1-3- القروض طويلة الاجل: توجد قروض طويلة الاجل التي تفوق في الغالب (7سنوات) ويمكن ان تمتد أحيانا الى (20سنة) وهذا للاستثمارات التي تحتاج الى مبالغ كبيرة وتطول فيها مدة الاستثمار وقبل البدء في حصول على ايراد العقارات ونظرا لطبيعة هذه القروض من حيث المبلغ الضخم ولمدة طويلة فهي موكلة لمؤسسات متخصصة، وتعتمد في تعبئة الأموال على المصادر خارجية، تتميز هذه القروض بدرجة من المخاطر لذلك تلجأ هذه المؤسسات في الاشتراك في تمويل واحد بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في منحها[2].

2-2-2- القروض البنكية وفقا لأغراضها

تنقسم القروض البنكية حسب هذا التصنيف الى ما يلي:

2-2-2-1- قروض استثمارية: هو مجموعة من الأموال التي تعمل عليها المشروعات الإنتاجية وتوجه هذه الأموال للحصول على ما تحتاج اليه هذه المشروعات من أصول ثابتة قصد تهيئة قرض للحصول على ربح أكبر وتشمل هذه القروض: القروض العقارية، القروض الفلاحية[3] وتكون هذه الأخيرة محل دراستنا في المطلب الثاني.

2-2-2-2- قروض استهلاكية: ونعني به القرض الذي يحصل عليه افراد المجتمع من اجل انفاقهم الاستهلاكي كشراء السيارات وغيرها من السلع المعمرة حيث يمكن الحصول عليه بسهولة وطبقا لدخل الفرد لأنه يسدد على دفعات شهرية[4].

2-2-2-3- القروض الإنتاجية: وهي عبارة عن مبالغ مالية توجه نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تتمثل في قطاع الصناعة الذي يحتاج الى مواد أولية وآلات وغيرها من الوسائل الضرورية وكذلك القطاع

[1] صفية حميدة قمداني ، مرجع سابق ، ص 288.
[2] حياة نجار، غدارة المخاطر المصرفية، وفق اتفاقيات بانل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014/2013، ص: 40.
[3] نصيرة يحياوي، مرجع سابق، ص: 38.
[4] ابراهيم لوراني، القروض البنكية و اجراءات منحها، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، دراسات اقتصادية 31-02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص: 201.

الفلاحي الذي يهدف الى اشباع رغبات الافراد عن طريق زيادة الإنتاج اذ تلجأ المؤسسة الى طلب المساعدة من البنك بطلب قرض لتمويل محصولها الفلاحي وزيادة عوائده او لتمويل قطاع التجارة الذي يقتصر مجال تعاملاته على التصدير والاستيراد[1].

2-2-3- القروض البنكية حسب الضمان

طبقا لهذا المعيار نقسم القروض الى:

2-2-3-1- قروض غير مضمونة: لا يقدم المدين اية أموال ضمانا لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي اخذه المدين على عاتقه بإيراد ذمته في الاجل المحدد وبثقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا الى شخصية العميل[2].

2-2-3-2- قروض مضمونة: وهو التي تقدم مقابل ضمان نظرا لضعف مركز الزبون او لكون مبلغ الائتمان كبيرا، او حجم الاخطار التي تحيط بالمشروع الممول، ويتنوع هذا الضمان فقد يكون شخصيا او عينيا[3].

2-2-4- القروض بحسب المقترضين

تنقسم القروض طبقا لهذا المعيار الى:[4]

- قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.
- قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام.
- قروض المستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الاعمال.
- قروض للعملاء وقروض لآخرين.

ويدخل تحت كل نوع تقسيمات فرعية، وتقوم التقسيمات أساسا على نوعية ومهنة المقترضين، ويقيد في وضع سياسات الإقراض الملائمة التي تحبذ نوعية دون الأخرى بناء على البيانات التي تتجمع بهذا الخصوص.

[1] عبد الباقي اسماعيل ابراهيم، ادارة البنوك التجارية، دار غيدار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 261.

[2] سهام بوعياش، الائتمان المصرفي المقدم الى القطاع الخاص كمؤشر للصناعة المصرفية الحديثة و كدعم أساسي للنمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا باستخدام مراجعة البازل للإصلاحات الاقتصادية و التكامل في الاقتصاد العالمي 02.2021 ، ص37.

[3] عبد المجيد صغير بيرم، عبد العزيز بوخرص، الائتمان المصرفي مفهوم واحد و صور متعددة حول أهمية مراجعة نص المادة 68 من قانون النقد والقرض، مجلة جزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص: 18.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000، ص: 103.

يمكن حصر تصنيفات القروض البنكية في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تصنيفات القروض البنكية

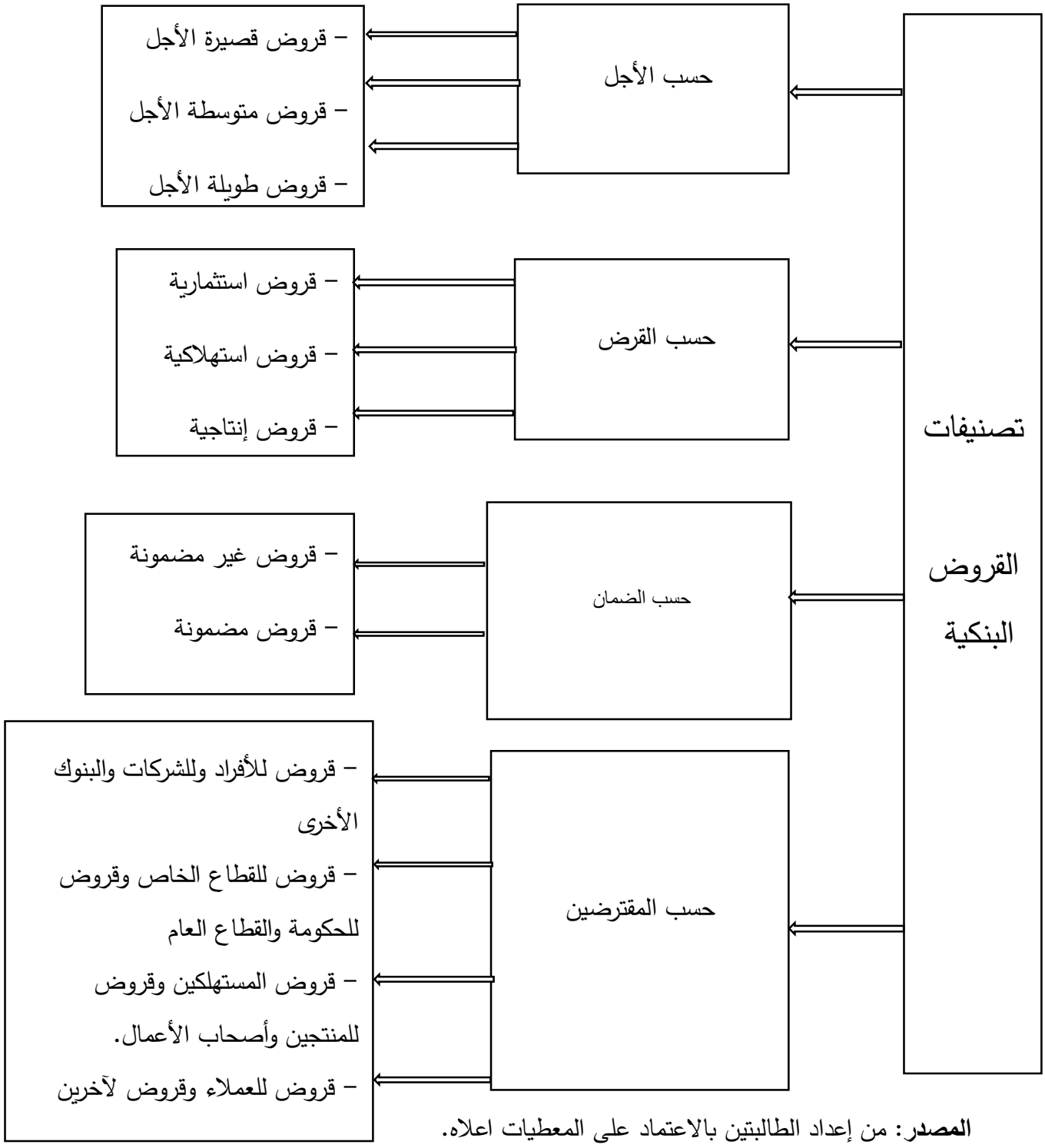

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات اعلاه.

المطلب الثالث: مخاطر وضمانات التمويل الفلاحي

يتضمن هذا المطلب مختلف المخاطر التي يتعرض لها القطاع الفلاحي وهي كثيرة وسنتطرق الى ضمانات التمويل الفلاحي.

1- مخاطر التمويل الفلاحي

إن القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات عرضة للمخاطر فهي لا تقتصر فقط على المخاطر المناخية كالأمطار والفيضانات والجفاف والبرد ومنها البشرية مثل سوء تسير الموارد الطبيعية والمالية وكذلك المخاطر الاقتصادية وغيرها، بل تشمل أيضا امراض النباتات وجميع أسباب الخسارة التي تخرج عن سيطرة الفلاح.

مفهوم الخطر الفلاحي

قبل المبدأ بمفهوم الخطر الفلاحي لابد من معرفة مفهوم الخطر بصفة عامة.

1-1-1-تعريف الخطر: ويمكن تعريفه كما يلي: [1]

- إن لفظ الخطر لغة مستوحى من المصطلح اللاتيني **RISCARE** والذي يدل على الاختلال في التوازن وحدوث تغيرها مقارنة مع ما كان منتظرا، او الانحراف عن المتوقع.

- الخطر اصطلاحا يعني الالتزام الذي يحمل في طياته الربا وعدم التأكد المرفقين باحتمال حدوث النفع او الضرر حيث يكون هذا الأخير اما تدهور او خسارة فالخطر اذن عبارة عن حدث غير منتظر واقل تأكدا من شأنه التأثير على الافراد والخدمة المالية.

1-1-2- تعريف الخطر الفلاحي: فهو مختلف ما يصيب الفلاح من اضرار في ممتلكاته ومنتجاته الفلاحية وقد تكون هذه المخاطر مخاطر طبيعية كالبرد والعواصف الامطار الغزيرة...الخ، كما قد تكون امراض تلحق بالنبات والحيوان[2].

2- أنواع الاخطار الفلاحية

ويمكن تصنيفها الى:[1]

[1] علال قاشي، جلال عشير، مرجع سابق، ص: 480.
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2-1 المخاطر الطبيعية: تتمثل هذه المخاطر في الجفاف وعدم انتظام الامطار، الرطوبة العالية، الآفات والامراض الفلاحية، الفيضانات، ارتفاع درجات الحرارة، العواصف الزوابع الرملية، الحرائق العشوائية وكافة الأخطار الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها.

2-2- المخاطر الاجتماعية: هي تلك الاخطار التي يكون الانسان هو السبب الرئيسي فيها مثل الحرائق او السرقة او الاختلاس او التغيرات الاجتماعية.

2-3 المخاطر الائتمانية: تنشأ المخاطر الائتمانية عند تطبيق هذه الصيغ والتي تتمثل في عدم تحويل حصة البنك من عوائد عملية الاستثمار الفلاحي، اما لعدم القدرة المالية للمزارع او قيامه بالتصرف في حصص البنك من عوائد المشروع الذي يقوم عليه او لأسباب أخلاقية بعدم الرغبة في دفع حصص البنك من العوائد مع عدم وجود ضمانات كافية لحماية البنك من مخاطر عدم التسديد[2].

2-4- المخاطر الاقتصادية: قد يجد الفلاح نفسه أمام مخاطر اقتصادية إضافة الى المخاطر الطبيعية السابقة فمن المخاطر الاقتصادية التي لا يمكن ان يواجهها الفلاح، تلك المتعلقة بتذبذب أسعار الإنتاج الفلاحي (النباتي او الحيواني) او أسعار عوامل الإنتاج وهي تعرف بمخاطر السوق فتذبذب الأسعار يعتبر مشكلة الدائمة للنشاط الفلاحي حيث تتأثر الأسعار بعدة عوامل كالعوامل المناخية والأرض، حدوث تغيرات العرض والطلب بالإضافة الى انه قد يتزايد تذبذب الأسعار كلما زاد الوقت الفاصل بين قرار الإنتاج وبين الانتماء من الإنتاج، أي طول هذه الفترة قد يكون بإمكان ضبط تغيرات وتقلبات السوق الفلاحية، ومن جهة أخرى فان تذبذب أسعار المنتجات الفلاحية قد يؤثر على قدرة الفلاح على شراء المستلزمات الإنتاجية وهو ما يؤثر مباشرة على طبيعة ونوعية وحجم الإنتاج هؤلاء المستثمرين، ومن المخاطر الاقتصادية الأخرى التي تواجه الفلاحين التغيرات التكنولوجية الحاصلة في التقنيات الفلاحية ووسائل الإنتاج حيث ان التقدم السريع في تغير مستوى التقنيات المستخدمة في العمليات الفلاحية واستخدام وسائل تتطور باستمرار في عملية الإنتاج، يجعل من الوسائل المتوفرة تتقادم بسرعة كبيرة وهذا ما يعرف بمخاطر التقادم في آليات ومعدات الإنتاج الفلاحي[3].

---

[1] فطيمة بوراس، مراد محفوظ، اسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر، دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، تيارت، مجلة الأبحاث الاقتصادية ISSN 1112-6612، المجلد 16، العدد 02، 2021، ص: 148.

[2] عائشة المحنط، فوزي الحاج أحمد، التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الاسلامية، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JEPE، العدد السابع، سبتمبر، 2018، ص: 451.

[3] رانيا ايدير، مريم بورقون، محمد غردي، التأمين الفلاحي، كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية، دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بوفاريك، مجلة الإبداع، مجلد 07، العدد 07، جامعة البليدة 02، 2017، ص: 140.

3- ضمانات التمويل الفلاحي

إن الضمانات هي أداة مالية يتم وضعها لحماية المؤسسات المانحة للائتمان عند عدم سداد القروض من قبل المقترضين حيث يمكن غالبا مقاومة هذه الإشكالية عن طريق التباين في المعلومات والتي تظهر عندما يتم ابلاغ احد الأطراف حول المخاطر الممكن التعرض اليها وعن الإجراءات الواجب اتخاذها، ففي الكثير من الأحيان يؤدي عدم التباين في المعلومات الى نتائج سلبية تختلف باختلاف درجاتها تصل أحيانا الى فشل عملية التمويل.

إن افضل الضمانات التي يمكنها ان تحافظ على عملية سداد مستحقات القروض البنكية هي تلك الضمانات ذات الطابع المعنوي حيث يكون للبنك معرفة مباشرة وسابقة للمقترض من حيث وضعه الاقتصادي ومجمل نشاطاته وكذلك سمعته اتجاه التزاماته وفي نفس الاتجاه تعمل الضمانات الاجتماعية والتي تنشط في الوسط الريفي اما عن طريق التطهير وهي نوع من الرعاية يتحصل عليها الفلاح من قبل باقي الفلاحين او من قبل السلطات المنتخبة او عن طريق تنظيم مجموعة تضامن تتكون في الغالب من 5 الى 10 اشخاص حيث تجمع بينهم علاقة قوية من حيث القرابة او الثقة المتبادلة، ولكن رغم كل ما تم ذكره الا ان المؤسسات المالية تفضل الضمانات المادية مثل رهن العقارات والمعدات والمباني...الخ، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الحجز على هذه الممتلكات في حالة عجز الفلاح عن السداد[1].

4- شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

تهدف استراتيجية التمويل الى النهوض بالإنتاج الفلاحي واستمرارها يتناسب مع تعزيز وتنمية فلاحة ناجحة تهدف الى اصلاح قطاع الفلاحة والتحفيز القوي للمشاريع الاستغلال والاستثمار الفلاحي.

وان السعي لتحقيق النتائج بشكل إيجابي من خلال الية التمويل فانه يكون انطلاقا بمراعاة اهم الأسس التي تعتبر نقاط قوة لتحقيق الإنتاجية والمالية وكذا تحقيق اهداف البرامج التنموية سواء في الأوساط الحضرية او الريفية.

وتتمثل أهمها في:[2]

[1] فاطمة بوراس، محفوظ مراد، مرجع سابق، ص: 149.
[2] بومدين زاوي، التمويل البنكي، الدعم لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد و تسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 2016/2015، ص: 98.

– يجب ان تكون تكلفة القرض اقل ما يمكن حتى يتمكن الفلاح من استخدامه بشكل فعال في المشروع الذي يحتويه وتشجيعه للنهوض بإنتاجه الفلاحي.

– التزام المؤسسات المقرضة بتوضيح شروط الإقراض ودون عراقيل حتى يتمكن كل فلاح من استغلال القرض للغرض الملائم والوقت المناسب.

– وجوب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج طبقات المقترضين.

– ارشاد القروض الفلاحية واستخدامها للأغراض التي صرفت من اجلها كاستخدام في شراء الآلات والاسمدة التي تعمل على رفع الإنتاج وتحسينه.

– التزام مؤسسات التمويل المالية بعدم حصر القروض الفلاحية للفلاحين فقط، بل تقديم قروض مالية لمختلف الصناعات التي لها أهميتها الخاصة في مجال الفلاحة وهذا لكي يكون للقرض فعالية في اطار السياسة التنموية.

المبحث الثاني: آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

لقد أبدت السلطة الاقتصادية السياسية بالجزائر اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي فقد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في مختلف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث عمدت الدولة إلى إحداث آليات وطرق تمويلية من أجل النهوض بهذا القطاع.

المطلب الأول: مصادر تمويل القطاع الفلاحي الجزائري

ينقسم التمويل الفلاحي في الجزائر إلى مجموعة من المصادر التمويلية حيث يلجأ الفلاحون إلى تلك المصادر من أجل الحصول على التمويل، حيث يتسم كل مصدر بخصائص معنية والتي نعرضها على النحو التالي:

1-التعاضديات الـفلاحية:[1]

يعتبر التمويل عن طريق تعاضديات أفضل وسيلة تمويل تناسب القطاع الفلاحي وذلك لأن الائتمان الذي يقوم على النظام التعاوني يعتبر أسلم نظام للائتمان الفلاحي فهذا النظام يقدم القروض لجميع الفلاحين مهما كانت مستوياتهم على أساس الصالح العام، كما أن هذا النظام يعتبر أكثر فاعلية وأقرب إلى المزارع كما أنه يعتمد على البساطة في المعاملة ويهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي، حيث يعود تاريخ إنشائها إلى سنة 1972 بأمر 72-67 المؤرخ في 2 -12-1974، حيث انحصرت مهام الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي في التأمينات الفلاحية والتأمينات الاجتماعية الفلاحية حتى سنة 1995 أين صدر مرسوم تنفيذي 97/95 في 01 -04-1995، الذي يقضي بتوسيع نشاطات الصندوق إلى العمليات البنكية وإلى التخصص أكثر في القطاع الفلاحي بالإضافة إلى تقديم خدمات تأمينية، فهي تقوم أيضا بمنح قروض فلاحية وذلك منذ أن تم اعتمادها كمؤسسة مالية سنة 2009 من قبل بنك الجزائر برأس مال يقدر بـ 35 مليار دينار، كما تعد الاشتراكات السنوية للفلاحين في هذا الصندوق من بين مصادر تمويله بالإضافة الى اشتراكات التامين الفلاحي وغير الفلاحي، حيث بلغت اجمالي القروض الممنوحة في اطار تمويل الاستثمارات نموا سنة 2014 ما يقارب 75 مليار دينار جزائري وذلك مقارنة بسنة 2010 اين بلغت 3.13 مليار بنسبة نمو قدرت بحوالي 58.75%وهذا ما يعكس تطور حجم الاستثمارات المالية لدى هذه الأخيرة.

[1] حسيبة رحماني، دعم الدولة في السياسة الفلاحية الجزائرية من خلال آلية التمويل، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الواقع والآفاق، جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج، البويرة، 11 مارس، 2021، ص ص: 163-164.

2- صناديق الدعم الحكومية:

تعـد صناديق الدعم الفلاحي المصدر الثاني في تمويل الاستثمار الفلاحي بعد التمويل الذاتي للفلاحين وهي عبارة عن مصاريف عامة تهدف إلى خلق بيئة تمكينية للاستثمار داخل المزرعة، ولقد تزايد اهتمام الحكومات بهذه الصناديق في العقود الأخيرة وخاصة لدى البلدان المنخفضة الدخل، حيث تظهر الأرقام الحقيقية في الفلاحة عن ازدياد مخصصات صناديق الدعم الفلاحي من 111.18 مليار دولار سنة 1980 الى 225.6 مليار دولار سنة 2005، وهذا نظرا لتراجع التمويل البنكي لهذا القطاع من جهة وادراكا لأهمية القطاع الفلاحي للاقتصاد من جهة اخرى[1].

وفي اطار دعم القطاع الفلاحي بالجزائر تم انشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مجالات مختلفة من النشاطات الفلاحيةوهذه الصناديق هي على التوالي:[2]

- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية **FNDA**.
- صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي**FGPPA**.
- صندوق الحماية الصحية الحيوانية **FPZS**.
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية **FGCA**.
- صندوق دعم الحبوب **FAC**.
- صندوق الضمان الفلاحي **FOND DE GARANTIER AGRECAL**.
- صندوق حماية الصحة النباتية **FPPS**.
- الصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي والفلاحة**FAPPA**.
- صندوق ضمان الاستثمارات الفلاحية **FGIA**.

1- البنوك التجارية:

يقتصر عادة نشاط هذه البنوك في التسليف الفلاحي على اقراض فئة مختارة من كبار المزارعين القادرين على تقديم الضمانات العقارية أو الشخصية التي يقبل بها المصرف، وهي الضمانات التي لا يستطيع الغالبية من المزارعين تقديمها، غير أن قروض البنوك التجارية قد تصل إلى صغار المزارعين بطريقة غير مباشرة عبر سلسلة من الوسطاء بتكلفة عالية في أغلب الأحيان كما تمول البنوك التجاريةمستوردي الآلات

[1] لخميسي لواعر، مرجع سابق، ص: 127.
[2] رابح زبيري، الاصلاحات في قطاع الزراعة واثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص: 106.

والأدوات والمواد الفلاحيةوالتي تباع للمزارعين من قبل شركات التجهيز الفلاحي بأسلوب الدفع المؤجل، وبذلك تساهم البنوك بدور غير مباشر في التمويل الفلاحي[1].

ولقد تولى البنك الوطني الجزائري تمويل القطاع الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي كأول بنك وذلك خلال 1966 الى غاية سنة 1982 أين تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية[2].

المطلب الثاني: تـقديم عـاملبنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنقــوم في هذا المطلب بتقديم بنك الفلاحة من خلال إعطاء لمحة عن نشأته وكذا أهم المهام التي يقوم بها والأهداف التي يرمي إليها.

1- نــشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفـية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي الى القطاع العمومي وأسندت اليه مهام تمويل الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة الممهدة له وكذلك الصناعات الفلاحية، والمنشأة الخاصة المتواجدة في الريف حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في اطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982[3].

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 كشركة برأسمال 2200.000.000 في اطار سياسة اتخذتها الدولة لتنمية القطاع الفلاحي كتكملة سياسة الثورة الفلاحية وذلك لتغطية الحاجيات الوطنية من حيث المواد الفلاحية والاستهلاكية على اعتبار ان القطاع الفلاحي اخذ المكانة الأولى في مخططات التنمية، وبالتالي فلهذا البنك ممتلكات الأولى التوزيع ومنح القروض والثانية تنمية القطاع الفلاحي[4].

وفي اطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 الى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم الى 2200 سهم بقيمة 1000.000 دج للسهم

[1] لخميسي الواعر،مرجع سابق، ص: 73.
[2] أحمد حمدي باشا، مرجع سابق، ص: 39.
[3] لخميسي الواعر، مرجع سابق، ص: 127.
[4] الجريدة الرسمية العدد 16، 1990، ص: 525.

الواحد، ليرتفع في بداية سنة 2000 الى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة[1].

– حسب الكثيرين من المتخصصين والمهتمين بالجهاز المصرفي الجزائري فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل موقفا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، ليس فقط لأنه الأكثر انتشارا عبر التراب الوطني لأنه البنك الذي يحظى بسمعة كبيرة سواء على المستوى المحلي او الإقليمي العالمي، ولقد اعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا لدراسة قامت بها هيئة**BANKERS ALANACH**في سنة 2001 على أنه:

- أول بنك في الجزائر حسب كل المعايير ويعتبر ثاني بنك على المستوى المغاربي؛
- يعتبر ثاني بنك على المستوى المغاربي[2].

2– مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

– تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:[3]

– تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف اشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

– القيام بالمساهمات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات الخاصة والتي تساهم في التنمية الريفية.

– تحديد ضمانات متعلقة بحجم الائتمان وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد[4].

– وفي اطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:[5]

– تطوير قدرات تحليل المخاطر.

– إعـــــادة تنظيم إدارة القروض.

[1] فيروز قطاف، تقييم جودة الخدمات المصرفية و دراسة أثرها علىرضا العميل البنكي، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بسكرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص: 203.
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3] نور الدين رجم، دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية، دراسة حالة الوكالة، (748) بنك الفلاحة و التنمية الريفية، رسالة شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تسويق، 2009/2008، ص: 121.
[4] صفية حميدة فمداني، العربي غويني، مرجع سابق، ص: 290.
[5] فيروز قطاف، مرجع سابق، ص: 206.

– ومن أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية البنك مجموعة من التوجيهات ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وارجاعه الى تطلعه الاولي الا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

– قطاع الفلاحة.

– قطاع الصيد البحري والمواد المائية.

– تمويل برامج التنمية الريفية.

– تعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستغلالية الغذائية من خلال تغطية جميع النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي[1].

– تمويل جميع الاستغلاليات الفلاحية بما فيها التابعة للدولة او الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي (البياطرة والصيادلة...الخ)؛

– يمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الفلاحية الكبرى كالري، وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى شراء الآلات والأسمدة[2].

3– أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي شهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية؛

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم؛

– وفي هــذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى الى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول الى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة

[1] صفية حميدة، قمداني، العربي قويني، مرجع سابق، ص: 290.
[2] فاطمة الزهراء مولفرعة، طاهر زهير، سهيلة عبد الجبار، واقع الأبداع و الابتكار المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، مجلة دفاتر لوادكس، العدد 03، ماي 2015، ص: 111.

وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر والأفراد الزبائن على حد سواء وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي[1].

ومن أهم الأهداف المسطـــرة من طرف إدارة البنك ما يلي:[2]

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

- تحسين نوعية وجودة الخدمات.

- تحسين العلاقات مع العملاء.

- الحصول على أكبر حصة من السوق.

- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية ولتحقيق الأهداف السابقة الذكر قام البنك بتوفير كافة الشروط انطلاقا من توسيع قاعدة تواجده من خلال الفروع والوكالات واستخدام وسائل تقنية، وأجهزة وأنظمة معلوماتية إضافة الى التركيز على العنصر البشري كأحد أهم مفاتيح التميز من خلال تأهيل الموارد البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك وإدخال تغيرات على الهيكل التنظيمي بما يتماشى مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق كما اهتم البنك برفع حجم موارده وتوسيع نشاطاته لتتماشى ورغبات العملاء.

4- التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ان تحقيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأهدافه، مرتبط بمدى قدرته على اتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق الأهداف والاستراتيجية المسطرة بتنظيمها والتنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقة الرسمية بين أطراف التنظيم[3].

[1] صورية لعذور، أهمية التسويق المصرفي في تحسين العلاقة مع الزبون، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حالة وكالة المسيلة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، تخصص تسويق، 2008، ص ص: 104- 105

[2] فيروز قطاف، مرجع سابق، ص: 204.

[3] عبد الكريم حساني، واقع التسويق في المؤسسة المصرفية، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010، ص: 145.

الشكل رقم(3): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

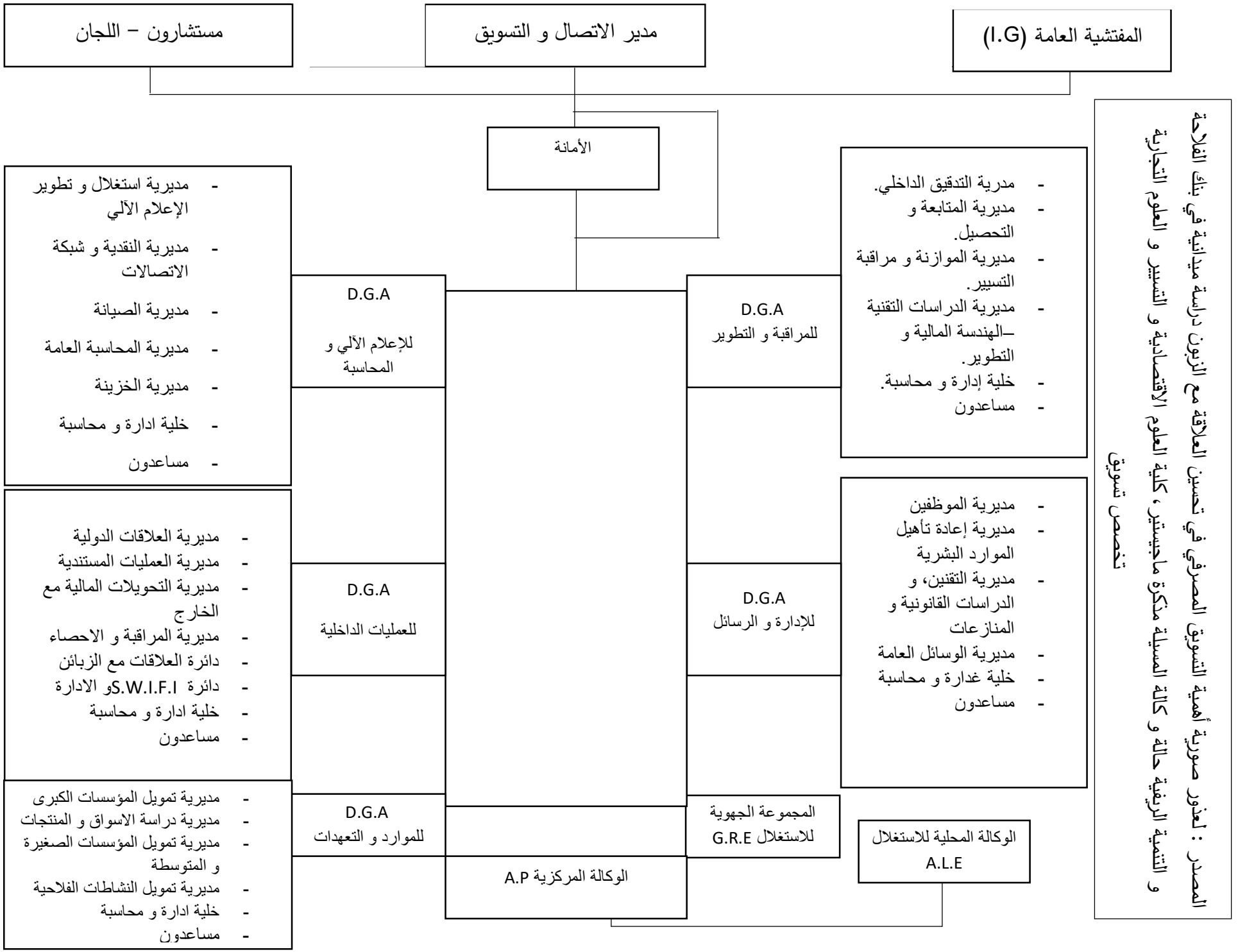

المصدر : لمحور صورية أهمية التسويق المصرفي في تحسين العلاقة مع الزبون دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية حالة و كالة المسيلة مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية تخصص تسويق

المطلب الثالث : صيغ تمويل القطاع الفلاحي

تعمل الدولة على تشجيع القطاع الفلاحي وذلك من خلال منحة عدة تسهيلات والتي تتمثل في مختلف القروض التي يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنحها حيث يتمثل هدفها الاساسي في انعاش وتطوير القطاع الفلاحي.

وتصنف هذه القروض كما يلي:

1- **القرض الرفـيق** وهو من بين الصيغ المستحدثة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل القطاع الفلاحي، وجاء فحواه كالتالي:

1-1- تعريف قرض الرفيق

هــو أحد انواع القروض الموسمية الذي خصص لفائدة الفلاحين والمربين على ان تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض، لذلك لقي هذا القرض رواجا كبيرا لدى الفلاحين وذلك لاعتبارات كثيرة، من بينها اعتبارات اجتماعية على اساس انه قرض دون فائدة، كما يعد القرض الرفيق من القروض قصيرة الاجل بحيث تتراوح مدته من سنة الى سنتين وهو قرض بدون فائدة، وكذلك يمكن الاشارة الى ان هذا النوع من القروض تجده في البنوك التي ابرمت اتفاقية مع وزارة الفلاحة ومن بين هذه البنوك بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك البنوك التجارية[1].

ويعرف ايضا بأنه : قرض للاستغلال موسمي يمنح للفلاحين والمربين بغرض شراء المدخرات الفلاحية من بذور، شتلات، اسمدة والادوية والمعدات البيطرية والتلقيح الاصطناعي وشراء المنتجات ذات الاستهلاك الواسع لاستخدامها في فترات الندرة، شراء معدات التعبئة والتغليف... مدة القرض من 6 الى 24 شهرا بدون فوائد، الفلاح الذي يتمكن من السداد قبل السنتين يضمن له البنك **(BADR)** قرض للعام المقبل[2].

1-2 المجالات التي يمولها القرض الرفيق:[3]

تمويل مدخلات الانتاج الفلاحي(البذور، الشتائل، الاسمدة...الخ).

-شراء كل انواع علف المواشي، الادوية البيطرية ووسائل الري.

---

[1] عبلة مازة، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلة 05،العدد01، 2020، ص: 255.

[2] ثورية الماحي، عبد القادر أوزال، انعكاس سياسة التمويل الزراعي على اداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2018 – 2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلة 16، العدد 23، 2020، ص: 232.

[3] عائشة لمحنط، فوزي محريق، عقبة ريمي،مجددات الطلب على التمويل المصرفي الزراعي، دراسة حالة ولاية الوادي، الملتقى الدولي السابع، ص ص: 839-840.

-اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها في اطار نظام المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع "**SYRPALAK**"
-عملية التهيئة الفلاحيةوالحصاد.

1-3 شروط الاستفادة من مزايا القرض الرفيق:

-لا يشترط البنك شروطا كبيرة للاستفادة من القرض الرفيق، حيث ان كل مستفيد سدد قرضه بعد مهلة سنة، له الحق في الاستفادة من قرض آخر ومن نفس النوع في السنة الموالية للسنة الاولى للقرض.
-كما ان المستفيد الذي لا يسدد بعد مهلة سنة واحدة تمدد له المهلة في حالة تعرض المستفيد لظرف قاهر.
ولكن يفقد حق امكانية الحصول على قرض آخر[1].
ولقد تم الاعلان عن هذه الصفة سنة 2008، وقد لاقا اقبالا كبيرا من طرف الفلاحين، وهذا ما بينه الجدول التالي :

الجدول رقم (1):تطور عدد المستفيدين من صيغة القرض الرفيق خلال الفترة (2009-2014):

الموسم الفلاحي	09/08	10/09	11/10	12/11	13/12	14/13
عدد المستفيدين	5609	7978	8251	8744	9910	17000

المصدر: فريد مصطفى، دراسة تقييميةلتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر. حالة القمح،مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة المسيلة 2014 ص: 322.

يتضح من خلال الجدول رقم(1) ان هناك تطور ملحوظ في عدد المستفيدين من قرض الرفيق، حيث يظهر انه قد تحصل حوالي 5609 مستفيد من قرض الرفيق وهذا في اول بداياته وذلك خلال الموسم الفلاحي 2008، 2009 بينما وصل عدد المستفيدين خلال الموسم 2013، 2014 ما يقارب 17000 مستفيد ليحقق نسبة نمو تقدر ب 208.04 % ولعل من بين اسباب اقبال الفلاحين على طلب هذا النوع من القروض هو انها ذات سعر فائدة معدوم كما تتصف الاجراءات البساطة وغياب الضمانات العقارية مما يوسع من رقعة المستفيدين وخاصة التعاونيات واراضي العرش.

[1] عبلة مازة، مرجع سابق ، ص: 221.

2- قـــرض الـــتحدي:

2-1- تعريف قرض التحدي : هو قرض استثماري مدعم يمنح من اجل تربية المواشي ولإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة سواء تلك المملوكة للخواص او تلك التابعة لأملاك الدولة؛

يوجه هذا القرض الى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في اطار الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان للأراضي الفلاحية، وقد حددت قيمته ب01 مليون دينار جزائري للهكتار فيما يخص الاستغلال الجديد للمستثمرات الفلاحية[1].

2-2 المجالات التي يغطيها قرض التحدي:[2]

- انشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات
- تعزيز القدرات الانتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الفلاحيةوالحيوانية وتصنيفها وتنميتها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الاجل **(قرض فدرالي).**
- تتكفل وزارة الفلاحةوالتنمية الريفية بدفع الفوائد على **FNDLA** على النحو التالي :[3]
- التكفل بكل الفوائد من **MADR** عندما لا تتجاوز فترة سداد القرض 3 سنوات.
- يلتزم المستفيد بدفع سعر الفائدة بقدر **3%** عندما يكون السداد بين 5 و7 سنوات.
- بعد هذه الفترة يلتزم المستفيد بدفع سعر المترتبة على القرض كليا.

2-3 شروط الاستفادة من قرض التحدي:

هناك شرطين اساسيين وهما من اهم شروط الاستفادة من قرض التحدي الا وهما:[4]

-عقد الامتياز او الدفتر العقاري او الملكية لقطعة الارض محل القرض.

-المساهمة الشخصية في المشروع بين 10%و20% من قيمة المشروع الكلية تودع نقدا في حسابهم البنكي.

يعتبر هاذين الشرطين الركائز الاساسية التي تساعدك على الاستفادة من قرض التحدي.

---

[1] محمد ساعد، السياسات التمويلية الفلاحية و مساهمتها في التنمية المحلية بالجزائر، اقليم ولاية تيارت نموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد 3، ديسمبر2019، ص: 823.

[2] : 4/18 / 2022 : 02.00 : 09http // madrp.gov.dz

[3] : 18/4/ 2022 :02.00 :https // lafitist .com

[4] عائشة لمحنط، فوزي محريق، عقبة ريمي، مرجع سابق، ص: 840.

3-قرض الايجاري :

3-1- تعريف قــرض الإيجار:

يعــرف القرض الايجاري على انه أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على ان يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة للمؤجر كل فترة زمنية محددة، مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل[1].

- ويعـرف ايضا بأنه موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي، تأجير الآلات الفلاحيةومعدات الري المصنعة محليا مباشرة في مشاريع الاستثمار، وهو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي، تأجير الآلات الفلاحية ومعدات الري المصنعة محليا مباشرة في مشاريع الاستثمار، وهو مدعوم جزئيا من قبل الدولة فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة ويوفر التمويل الكامل بنسبة 100%، أمـا عن مدة الاستئجار فهي 10 سنوات للحاصدات و5 سنوات للمعدات الأخرى[2].
- معــدل الفائدة المطبق هو 97%(متضمن كل الرسوم) للسنة الواحدة، مقسمة كالتالي:

5.7% على عاتق العميل المستأجر و4% مدعومة من طرف الدولة[3].

3-2- شروط الاستفادة من القرض الايجاري:

من بين شروط القرض الايجاري تحديد ملكية العتاد ومدة العقد كذلك ضمان تسليم واستلام العتاد، كما تحدد في القرض المبلغ وطريقة دفع بدل الايجار واستعمال العتاد وصيانته في حالة فساده[4].

3- القروض الفلاحية المدعة من قبل الدولة:

سمحت الدولة لوكالات الدعم بتمويل القطاع الفلاحي ولكن تحت وصاية بنك **BADR** بحكم أنه المسؤول عن تمويل القروض الفلاحية بشتى أنواعها.

4-1- القرض المدعم تحت برنامج وكالة ANEM

وهـي تلك القروض التي تعمل على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاط الانتاجي والخدماتي داخل القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين من أجل الاستثمار وتوسيع أعمالهم، هذا بمساهمة الدولة والهيئات المحلية، ويوجه لكل شاب بطال تجاوز 18 سنة، أما التمويل فيكون بمقدار 70% يتكفل بها بنك

---

[1] خالد طالبي ، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالةالجزائر، رسالة ماجيستير، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، التمويل الدولي و المؤسسات النقدية و المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010، ص: 91-92.

[2] حنان سفيان، ، مرجع سابق ، ص: 168.

[3] عائشة لمحنط، فوزي محريق، عقبة ريمي، مرجع سابق، ص: 840

[4] مرسوم (96-09) المؤرخ في 10 جانفي 1996، الاعتماد الايجاري، الجريدة الرسمية المؤرخة في 14 جانفي 1996،العدد 3.

BADR و29% دعم للفلاح من قبل الدولة، وهو يتكفل بـ 1% قيمة القرض 1 مليون دينار جزائري كحد أقصى ولمدة 8 سنوات على الأكثر، كما يستفيد الفلاح من دعم كامل لمعدلات الفائدة[1].

4-2- القرض المدعم تحت برنامج وكالة CNAC.

قرض استثماري طويل الأجل، يستفيد منه الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة وذلك بممارسة جميع الأنشطة في القطاع الفلاحي وشبه الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية المحددة في قائمة الأنشطة الممولة من طرف **BADR**، ولا يتجاوز الاستثمار 10 مليون دينار جزائري، ويتكفل البنك بـ 70%والدولة بـ 29 % في حالة كان القرض أقل من 5 مليون دج، و28 % في حالة القرض أكثر من 5 مليون دج[2].

4-3- القرض المدعم تحت برنامج وكالة ANSEJ :

هــو قرض كويل الأجل موجه إلى تمويل كامل للمشاريع الفلاحية في اطار برنامج تشغيل الشباب، ويقدم للفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، ويمكن أن يصل عمر المستفيد الى 40 سنة اذا كان المستفيد هو صاحب المشروع الذي عليه ان يشغل شخصين على الاقل[3].

وفيما يلي : جدول يلخص لنا أنواع القروض الفلاحية المدعمة:

الجدول رقم(02): ملخص لأنواع القروض الفلاحية المدعمة:

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية	دعم الدولة
ANEM	مختلط<18سنة	1م	8سنوات	%0	%1	%29
CNAC	استثماري 30-50 سنة	1م	8سنوات	%0	%1<5م %2>5م	%29 %28
ANSEJ	استثماري 19-35 سنة	10م	8سنوات	%0	%1<5م %2>5م	%29 %28

[1] بومدين زاوي، مرجع سابق، ص: 200.

[2] زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي و تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص: 101.

[3] بومدين زاوي، المرجع السابق، ص: 201.

المصدر: زكرياء جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 107.

4-4- تطور القروض الفلاحية الممنوحة من قبل بنك BADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية المسؤول الرئيسي عن تمويل القطاع الفلاحي بمنح القروض الفلاحية بجميع أنواعها، والقروض المدعمة من قبل الدولة والتي يدخل فيها كوسيط بين المستثمر والدولة ويقوم هو الأخر بمنح قروض من موارده الخاصة في عدة أشكال قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل. وفيما يلي جدول يوضح تطور القروض الفلاحية خلالا الفترة 2000-2017.

الجدول رقم(03): اجمالي القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2017

السنوات / معلومات القرض	2000	2001	20102	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي القروض	578	627	325	2540	4312	4700	8021	7460	7490
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي القروض	7136	10020	9844	11107	11250	10769	6071	8761	9300

المصدر:زكرياء جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 108.

الشكل رقـــم(04): تطور القروض الفلاحية خلال فترة 2000-2017

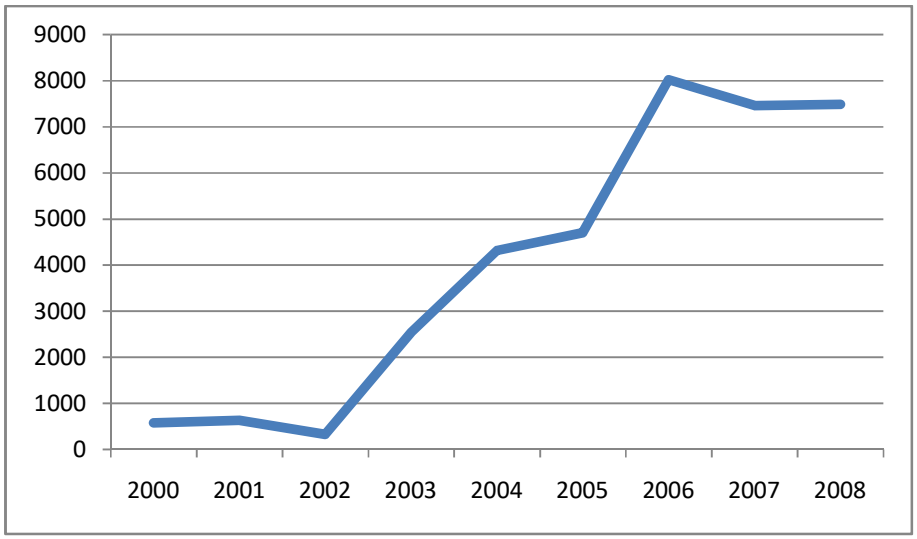

المصدر:زكرياء جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص108.

يتضح من خلال الجدول اعلاه التطور الحاصل في حجم القروض الفلاحية، حيث ارتفعت من 578 مليون دج سنة 2000 الى 10769 مليون دج سنة 2014 أي بنسبة ارتفاع فاقت 1700% وهو ان دل انما يدل على حرص الدولة على تطوير القطاع الفلاحي، وأقل حجم قرض مقدم كان سنة 2002 بـ 325 مليون دج وسنة 2013 أعلى حجما بـ 11250 مليون دج ، والسبب في ذلك يعود للقروض المقدمة من قبل وكالات الدعم للقطاع الفلاحي، أي شهدت الفترة 2011 –2014 ازدهار المبادرات المقاولاتية التي بددت فيها الأموال دون تتبع قنوات صرف الأموال، ما أدى على تراجع حجم القروض الفلاحية في السنوات الثلاثة الاخيرة، وتتراجع بذلك القروض الفلاحية بنسبة 14% تقريبا مقارنة مع سنة 2014 لعدة أسباب منها القروض المتعثرة وكذا الفضائح التي هزت بنك **BADR** سنة 2014 وتهاوي أسعار النفط بداية من الثلث الأخير من سنة 2014[1].

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

إن الفلاحة في الجزائر مازالت تعاني من عدة مشاكل ومعوقات وعقبات سواء من حيث الموارد الأرضية والطبيعية،ومعوقات تكنولوجية وكذلك مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية، التي تنعكس بصورة مباشرة على الانتاج الفلاحي، وقد حاولت الجزائر وضع العديد من الاجراءات والبرامج من أجل تنمية القطاع الفلاحي إلى انها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب هذه المشاكل والتي سنتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بموارد الأرضية والطبيعة

تنحصر مثل هذه المحددات الأرضية التي تقف عائقا امام تطور الفلاحة في مجال الموارد الطبيعية، كالأراضي الفلاحية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة...الخ، وتعتبر كل من الموارد الأرضية والمائية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الفلاحية سواء بمفهومها التقليدي أوالمستدامة، ومن أهم العناصر ذات الوزن الكبير في الجزائر غير أن بعض الممارسات البشرية غير الرشيدة المرتبطة بالفلاحةوغيرها من الأنشطة التي يمارسها الإنسان قد ادت إلى التدهور الكمي والنوعي لهذين الموردين، الأمر الذي انعكس سلبا على الإنتاج والإنتاجية على مر السنين، بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الفلاحة، ورفع قدرتها الإنتاجية[2].

1- مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الارضية :

تعاني الأراضي الفلاحية في الجزائر من جملة من المشاكل والتهديدات، لعل أهمها تراجع المساحات الفلاحية وتدهورها كما وكيفا، وتبعثر وتفتت الملكيات والحيازات الفلاحية، إلى جانب اختلال العلاقة بين مساحة

[1] زكرياء جرفي، مرجع سابق، ص: 108.

[2] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير، تحصص اقتصاد، جامعةمنتوري قسنطينة، 2008/2007، ص: 250.

الأراضي الفلاحيةوحجم الموارد المائية المتاحة للزراعة من جهة اخرى، كل هذه التهديدات من شأنها أن تأثر سلبا على العائد الاقتصادي للأرض الفلاحية وانتاجيتها[1].

وعلى الانتاج الفلاحي بشكل عام تتمثل أهم العوامل التي تأدي إلى تناقص وتدهور المساحات الفلاحية كما وكيفا في ثلاث عوامل رئيسية هي:[2]

1-1-الانقاص العمدي من طرف الانسان:

يندرج ضمن هذا العامل كل أعمال التجريف العمدي والتبوير والتوسع العمراني على الأراضي الفلاحية، ورغم أن عملية التجريف العمدي قد شهدت انحصارا كثيرا فان أعمال التبويروالبناء على الأراضي الفلاحية مازالتا مستمرتين وهذا رغم شساعة المساحة التي أتت عليها هاتان الظاهرتان، لا تتعلقان فقط بمساحة هذه الأراضي، بل أخطر من ذلك إذ أنهما تمسان مناطق تصنف من أجود الأراضي الفلاحية، ولعل ما عرفته سهول متيجة:المشهورة بجودتها العالية من ابتزاز خير دليل على ذلك، ليطرح هذا الأمر تساؤلا مهما حول مدى قدرة جهود الاستصلاح التي تقوم بها الدولة على تعويض ماتم حصده من مساحات زراعية بفعل هذه الممارسات، وحتى وأن فرضنا أن ذلك ممكن من حيث المساحة، فهل هو ممكن من حيث نوعية الأراضي الفلاحيةوجودتها؟.

1-2-فقد الأراضي بسبب متطلبات النشاط الفلاحي:

حيث تسهم الفلاحة نفسها في فقد وتدهور مساحات معتبرة من الأراضي الفلاحية، ولعل اهم كأسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تقنين المساحات الفلاحية أو تجزئتها، وهو ما ادى إلى تحويل دور مساحات معتبرة منها من وظيفة الاستزراع الى مساحات مخصصة لبناء سكنات ومستودعات أو حتى شق طرق ومصاريف للمياه عليها، وهذا علاوة على المساحات الفلاحية التي تستغل لتشييد المرافق الفلاحية كالمخازن والحضائر وما على ذلك، التي من المتوقع زيادتها في ظل تفتت وتجزئة الملكيات الحيازاتالفلاحية.

1-3-زيادة الأراضي المتأثرة بالأملاح تملح التربة:

يعود السبب الرئيسي لظهور هذا النوع من الأراضي الفلاحية غلى ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض وأحيانا حتى فوق الأرض وما ينتج عنه من تراكم الأملاح والمخلفات الصناعية، فيؤثر ذلك سلبا على الخصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو عليها، وبالتالي على انتاجية الأرض بشكل عام، وتعود أسباب هذه الظاهرة أساسا الى اعتماد أساليب تقليدية للري مع تدهور نظم الصرف الصحي في ظل الظروف والتقاليد

[1] فوزية غربي ، مرجع سابق، ص 250.

[2] صادق هادي، تأثير السياسات الاستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة على اداء و تنافسية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2017، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018/ 2019، ص ص: 123- 124.

السائدة، في الجزائر ظهرت هذه المشكلة بشكل كبير في السنوات الأخيرة وفي عدة مناطق من شمال الصحراء ووسطها كالوادي وورقلة وبسكرة.

1-4- التصحر:

تشكل الصحراء المساحة الاكبر في الجزائر، فهي تشغل حوالي 87% من المساحة الاجمالية، ويعتبر التصحر من اخطر التهديدات التي تواجهها الاراضي الفلاحية في الجزائر، وذلك من خلال زحف الرمال على شكل كثبان رملية متحركة، وتتعرض لهذا الخطر الكثير من مساحات الاراضي الفلاحية، تتركز معظمها بالمناطق السهلية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(04): المناطق المتصحرة والمهددة بالتصحر في الجزائر (الوحدة بالهكتار):

أنماط المناطق المعرضة للتصحر	المناطق المتصحرة	المناطق الحساسة جدا	المناطق الحساسة	المناطق متوسطة الحساسية	المناطق قليلة او غير الحساسة	إجمالي المساحة المهددة
المساحة	487.902	2.215.035	5.061.388	3.667.035	2379.170	13.820.530
%من اجمالي المساحة المهددة	3.53	16.03	36.62	26.61	17.21	100

المصدر: صادق هادي: " تأثير السياسات الاستخدامية للموارد الفلاحية غير المتجددة على اداء وتنافسية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2017 اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018/ 201 ص ص: 123-124.

بين الجدول اعلاه ان ظاهرة التصحر في الجزائر اصبحت قضية استعجالية، نظرا لتهديدها للمجموع المجالي السهبي الواسع، وهي المنطقة الرعوية عالية الجودة في البلاد، حيث بلغت اجمالي المساحة المهددة بالتصحر حوالي 13.820.530 هكتار أي ما يعادل 69% من مساحة السهوب.

1-5 التعرية المائية:

تعتبر التعرية المائية من الاسباب الاكثر خطورة لتدهور التربة كما ان محاولة التغلب عليها هي الاكثر صعوبة حيث انها تفقد التربة الطبقات العليا الغنية بالأملاحوالمواد المغذية للنبات، وتنتشر هذه الظاهرة في مختلف

مناطق البلاد خاصة حيث تكون معدلات التساقط كبيرة وتحدث الفيضانات والسيول وكما هو معروف فان قدرة التربة على مقاومة التعرية المائية تعتمد على الخصائص الكيميائية والفيزيائية لها ومعدل ما تحتويه من مواد عضوية ومقدار عمقها،ومدى انتشار الغطاء النباتي وكثافته ومعدل انحدار الاراضي[1].

1-6 التعرية عن طريق الرياح:

تعاني الجزائر من تدهور الأراضي بسبب تعرية الرياح للأراضي الفلاحية، حيث تمتاز هذه الرياح بتفاوت قوتها على مدار السنة وفي مختلف مناطق البلاد، وقد أوضحت خرائط برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الاسباب الرئيسية لتدهور الاراضي في المنطقة العربية عموما تعود في جزء منها الى التعرية الريحية، ومما يزيد من التأثير السلبي للرياح على الارض الفلاحية ما يقوم به الانسان من ممارسات سلبية خاصة ما تعلق بالرعي الجائر والانشطة الفلاحية غير المدروسة بعقلانية وكذا ازالة الغابات حيث تفقد الارض غطاءها النباتي فيسهل تعريتها من طرف الرياح، وهو ما يؤثر سلبا على انتاجهاوانتاجيتها[2].

1-7 مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية:

تعتبر الجزائر من بين الدول الافريقية التي تعاني من ندرة الموارد المائية والتدهور المستمر لها، حيث كان نصيب الفرد منها بعد الاستغلال مباشرة 1500 متر مكعب /في السنة، لكن هذا الرقم انخفض بشكل كبير اليوم وهو مرشح لينخفض بشكل اكبر في السنوات القليلة المقبلة حسب تنبؤات وتقديرات الهيئات المتخصصة[3]، حيث تعتمد معظم مساحات الفلاحة في ريها على الامطار رغم ندرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكمية وكذلك من حيث مدة الهطول وعدم انتظام توزيعها من منطقة الى اخرى[4].

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية.

ترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الفلاحي كأشخاص وكتنظيمات من حيث قدراتهم الادائية وامكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال.

---

[1] فوزية غربي، مرجع سابق ، ص: 265.

[2] صادق هادي، مرجع سابق ، ص: 124.

[3] زين العابدين طويجيني، استخدامات الموارد المائية دراسة مقارنة للمؤشرات النمطية العالمية والمؤشرات الوسطية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، ص: 204 .

[4] عز الدين سمير،انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -3، 2012/2011 ص ص: 61-62

1- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية:

- نقص العمالة الفلاحية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة للسكان، الا ان هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب، فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة العالية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الانتاج؛
- ضعف البرامج التدريبية: لا تخفى عن المختصين في هدا الشأن ان البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها، لا توفر في اغلب الاحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة؛
- انتشار الامية وانخفاض المستوى التعليمي: لا شك ان ظاهرة الامية هي افة مشتركة بين جل الدول النامية، وبالتالي هي الخطر الدائم الذي يعرقل مساعي التنمية في جميع القطاعات[1].

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات تكنولوجيةوالتنظيمية والمادية:

1- مشاكل ومعوقات تكنولوجية:

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الفلاحة عاملا اساسيا في تحديد معدل الانتاج والانتاجية، ويعود انخفاض الانتاجية بالجزائر الى اعتمادها في الانتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الانساني او الحيواني ورغم توسع استفادة القطاع الفلاحي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الاسمدة، الا ان ذلك ليس بالكافي،ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة كما ينبغي الاشارة الى الارشاد الفلاحي في الجزائر وضعف ربطه لمراكز البحوث الفلاحية في مجال الهندسة الوراثية التي ان عممت سوف تحدث تغيرات واسعة في مجال انتاج الغذاء، الا اننا لم نصل الى تحقيق الاهداف المرجوة[2].

2- مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية:

مشاكـل الـتسويق:إن التسويق الفلاحي هو انتقال السلعة الفلاحية من المنتج الى المستهلك وتبادلها، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الانتاج الفلاحي وله دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين لزيادة انتاجهم باغتنام فرص الانتاج الجديدة استجابة لإشارة السعر وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك من خلال ايجاد طلب جديد او استعمال جديد لسلعة معروفة، وبدوره يعاني التسويق الفلاحي في الجزائر مثله مثل الانتاج من مشاكل وعيوب كبيرة تحول دون وصوله الى المستوى المطلوب فهو يعرف بتدني في نوعية المنتجات المعروضة في

[1] ميموني بالقاسم، محمود السعيد بودربالة، الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والأفاق، جامعة العقيد اكلي محمد اولحاج لبويرة، 11 مارس 2021، ص: 36.

[2] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص: 287-288.

الاسواق، وكذلك العجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي الى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياطات الفعلية للأسواق المحلية او اسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارع والاساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الارشاد التسويقي في هذا المجال[1].

مشاكل ندرة رؤوس الاموال المحلية والاجنبية لتمويل الفلاحة : لعل من ابرز المحددات والمشاكل التي تواجه مسارات الامن الغذائي تلك التي تتصل بقلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الفلاحي على المستويين العام والخاص مما ادى الى قصور الطاقات الانتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء وتخلف الهياكل والانظمة التسويقية وضعف التجارة البيئية وازالة تلك المحددات وتحقيق وطأتها في ظل المتغيرات الاقتصادية والمناخية والبيئية وازالة تلك المحددات وتحقيق وطأتها في ظل المتغيرات الاقتصادية والمناخية والبيئية على المستويات الاقليمية والدولية مما يتطلب احداث المزيد من آليات التنسيق والتعاون العربي والاقليمي لإحداث طفرت انتاجية وتسويقية وتجارية تراعي فيها مرتكزات الكفاءة والمزايا التنافسية بما يعزز امكانات الامن الغذائي واستدامت المورد وعليه يعتبر التمويل عنصرا جوهريا في النهوض بالفلاحةكما وكيفا وتقتصر مهمته على رفع العبء عن كاهل المزارع فحسب، بل يساعد على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة ويؤدي بالتالي الى تنمية المجتمع الريفي، سواء بزيادة الدخول او نقل المجتمعي الريفي من التخلف الى طريق التقدم او بتحويل الفلاحة الى الانتاج الكبير بدلا من الانتاج الاستهلاك الاسري[2].

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص: 287-288.

[2] عز الدين سمير، مرجع سابق، ص ص: 63- 64.

خـــلاصة :

في هذا الفصل تطرقنا إلى مختلف مفاهيم التمويل الفلاحي والى أهمية التمويل وانواعه،ومن خلال هذا توصلنا إلى أن التمويل الفلاحي بمختلف مصادره هو الإجراء الذي من خلاله يتم توفير الرأسمال الفلاحي لتأدية النشاط الفلاحي، وهذا الأخير له أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الإنتاجية.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فتوصلنا إلى أنه من المهم أن يكون هناك تمويلا لهذا القطاع، سواء كان ذاتيا أو خارجيا المتمثل في القروض البنكية.

وفي الأخير توصلنا إلى الشروط الواجبة لنجاح سياسة التمويل والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض، أي معرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض.

وكذلك تطرقنا الى مختلف المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي والتي من أهمها مشكلة التمويل التي تعد من أكثر العوامل التي شجعت الدول على التدخل في مختلف الأنشطة الفلاحية.

الفصل الثاني
التنمية الفلاحية في الجزائر

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي نشاط إنتاجي واساسي ومن اهم الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية الى جانب قطاع الثروة الحيوانية. وتعد التنمية الفلاحية الخطوة الاولى التي من خلالها يتطور نمو النشاط الفلاحي.

تحتل التنمية الفلاحية دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول النامية. خاصة الدول التي تعتمد على الفلاحة نظرا لقدرتها في توفير الغذاء والتقليل من التبعية ومن بين هذه الدول الجزائر بفضل ما يتوفر عليه قطاعها الفلاحي من موارد طبيعية ومقومات بشرية وباستراتيجيات معينة حيث تمكنت من زيادة الناتج الداخلي ومنه رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ولذلك تطرقنا في هذا الفصل الى مختلف المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** الفلاحة والقطاع الفلاحي في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** مدخل للتنمية الفلاحية في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** برامج التنمية الفلاحية في الجزائر.

المبحث الأول: الفلاحة والقطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية، وهذا لدوره الفعال الذي يقوم به من خلال توفير المنتجات الغذائية ورؤوس الأموال والتشغيل وتحسين مستوى المعيشة بنسبة كبيرة من سكان الريف، حيث يستحوذ على نسبة عالية من اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة ومواردها.

عرفت الفلاحة كنشاط إنساني منذ ألاف السنين، حيث تعتبر حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الفلاحية التي يمارسها الإنسان من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

1- مفهوم الفلاحة.

إن كلمة الفلاحة هي الترجمة الحرفية للكلمة الإنجليزية **(AGRICULTURE)** التي تتكون من مقطعين: الأول مشتق من كلمة **(ARGOS)** بمعنى حقل، والثاني كلمة **(CULTURE)** بمعنى العناية بالأرض وفلاحتها، وبذلك تعني الكلمة ككل فلاحة الأرض[1].

عرفت الفلاحة على أنها جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الفلاحية لإنتاج الحليب، الصوف اللحوم، الجلود، وتربية الدواجن والنحل وغيرها، كذلك تشمل الفلاحة أي عمل لاحق يجري بالمزرعة لإعادة المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالفلاحة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية[2].

- **وعرفت أيضا:** هي مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لها أساسا لغرض فلاحة الأرض وبوجه عام هي كل الأعمال التي يتم من خلالها تسخيرالبيئة الطبيعية من قبل الإنسان لإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية والنباتية[3].

-وهناك تعريف آخر للفلاحة يفيد بأنها: "هي علم وفن وصناعة وتجارة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وهي ليست فقط أرض وزروع نباتية حيوانية بل أيضا الفلاح وأسرته، أولئك الذين يقومون بتوفير حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية، والذين لا يقلون في أهميتهم عن الأرض والمحاصيل الناتجة منها، إذا فالفلاحة

[1] عبد الحليم الحمزة، التكامل الاقتصادي الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص: 55.

[2] محمد ساعد، السياسات التمويلية الفلاحية و مساهمتها في التنمية المحلية بالجزائر، اقليم ولاية تيارت نموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس العدد 3، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2019، ص: 288.

[3] Bornichaouki, les politique de développement agricole cas de l'Algérie, impact du PNDA/PVDAR, sur le développement économique, thèse de doctorat, siècle de gestion Oron, 2010-2011, p:30.

الناجحة تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية هي: النجاح التكنولوجي أي النجاح الفلاحي من الناحية الفنية والنجاح الاقتصادي أي الكفاءات في تسويق المحاصيل الفلاحية وأخيرا النجاح الاجتماعي أي العيش عيشة رغدة وتحقيق مستوى معيشة مرتفع ورخاء عالي[1].

أما المشرع الجزائري فقد عرف الفلاحة على النحو التالي:

يعتبر ذو طابع فلاحي كل نشاط يرتبط بسيرة دورة نمو منتج نباتي أو حيواني وتكاثره، ويعتبر ذو طابع فلاحي كل نشاط يستند إلى الاستغلال أو هو امتداد له، لاسيما خزن المنتجات النباتية أو الحيوانية وتحويلها وتسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذه المنتجات من الاستغلال؛

ومنه فإن الفلاحة عبارة عن مجموعة من العلاقات والممارسات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية المتداخلة فيما بينها، والتي يبتغى من ورائها تحقيق تنمية واستدامة مختلف حاجات الأفراد البيولوجية[2].

2- موارد القطاع الفلاحي.

تتضمن الفلاحة مجموعة من الموارد تساعد على استمرارها وازدهارها، ولعل من بين هذه الموارد نجد ما يلي:

2-1- الموارد الطبيعية:

تـمثل الأرض الفلاحية والماء وأهم مكونات قاعدة الموارد الطبيعية الفلاحية التي تسند إليها الفلاحة في أي مكان[3]، وهي عبارة عن عوامل متعلقة بالطبيعة، لا يمكن التحكم فيها وإنما التكيف معها كالأرض، الماء والمناخ وغيرها، فهذه العناصر تمتزج فيما بينها وتدخل في عملية الإنتاج الفلاحي، كما أن لها دور كبير في مختلف العمليات الفلاحية وبالتالي فهي تؤثر بشكل كبير على المحاصيل الفلاحية وخاصة المنتجات النباتية، كما تعد التكنولوجياالفلاحية أحد الحلول المقترحة في عصرناهذا للتأقلم ولو بنسبة معينة بهذه المتغيرات الطبيعية، وتستفيد منها بدرجة كبيرة الدول المتقدمة بينما تكاد تكون منعدمة بالنسبة للدول النامية[4].

[1] محمد لمين علون، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة القطاع الفلاحي لولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2016، ص: 135.
[2] لخميسي لواعر، مرجع سابق، ص ص: 03-04.
[3] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، الكويت، يناير، 1998، ص: 15.
[4] لخميسي الواعر، مرجع سابق، ص: 04.

2-2- الموارد الرأسمالية

كــما تسمى أيضا بالموارد الاقتصادية، تشكل الموارد الرأسمالية أهمية كبيرة في تطور القطاع الفلاحي عن طريق تبني واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تهدف إلى تطوير الإنتاج الفلاحي كما ونوعا، من خلال تقديم الخدمات الفلاحية الضرورية إضافة إلى توفير المستلزمات الفلاحية المختلفة من بذور محسنة وأسمدة وإمكانيات ومعدات وغيرها، أما الخدمات الفلاحية فتتمثل في خدمات وقاية المزروعات وخدمات الصحة الحيوانية والبحوث والإرشاد الفلاحي والخدمات الخاصة بالأسعار والتسويق والائتمان الفلاحي، وهذا كله يؤذي إلى تحقيق التنمية المستهدفة للقطاع الفلاحي[1].

2-3-الموارد البشرية

يمثل العنصر البشري المحرك الاساسي لأي قطاع انتاجي بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال المواد الطبيعية والاستعمال الامثل للإمكانيات المتوفرة، خاصة إذا كان هدا العنصر البشري دو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الانتاج الفلاحي الى المستوى الذي يكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية لسكان[2].

المطلب الثاني: خصائص الفلاحة وأنواعها.

تتفرع الأنشطة الفلاحية نحو العديد من الأنواع والخصائص، والتي سوف نتطرق إليها على النحو التالي:

1- خصائص الفلاحة

تتميز الفلاحة بجملة من المميزات، ومن أهمها ما يلي:[3]

1-1- ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة:

تقدر نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا ما يؤذي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل في الإنتاج إلى إنتاج آخر، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها الفلاح سواء استغل أرضه أو لم يستغلها بينما

[1] لخميسي لواعر ، مرجع سابق ، ص 04.
[2] أحمد عامر منصور، سياسة الاصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الاساسية خلال الفترة1990-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2016/2015، ص ص: 65-66
[3] باية ساعو، زوبيدة سيار، رصد امكانيات الانتاج الفلاحي في الجزائر ، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وافاق، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج، البويرة، 11 مارس 2021، ص: 20.

في الصناعة نجد العكس أي أن التكاليف المتغيرة تشكل الجزء الأكبر من مجموع التكاليف، وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها.

1-2- طول دورة الناتج الفلاحي:

إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدأ تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، فمثلا القمح لا يثمر قبل ستة أشهر، والنخلة بعد ثماني سنين أي أن دورة الناتج الفلاحي طويلة، لكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها فهو لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة للمعالم.

1-3- ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة نتيجة التقلبات المناخية:

تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الفلاحية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية، وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية التي لا سلطان له عليها وعلى هذا فالعوامل الطبيعية من جفاف وفيضان وبرد وثلوج وغيرها من الآفات الفلاحية كدودة القطن ودوباس النخيل وصدأ القمح وغارات الجراد وأمراض الحيوانات (تجعل الفلاحة عملا فيه الكثير من المغامرة والمخاطرة، وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي[1].

1-4- موسمية الإنتاج الفلاحي:

ويقصد بها أن زراعة الحصول وحصاده والعمليات الإنتاجية الفلاحية الأخرى تتم في مواسم معينة، وذلك بسبب العوامل الجوية والطبيعية، ونتيجة لذلك يترتب إذا على موسمية الإنتاج الفلاحة موسمية العمل الفلاحي وموسمية الدخول الفلاحية[2].

1-5- صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض، فالعرض في حالة محصول واحد أكثر من مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الفلاحي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض

[1] أحمد عامر منصور، مرجع سابق، ص: 20.
[2] عبد الحليم الحمزة، مرجع سابق، ص: 58.

السعر، حيث أن المنتجات الفلاحية تتصف معظمها بالمنتجات المشتركة كالقمح والتبن، واللحم والصوف والجلد، وتعرف المنتجات المشتركة بأنها عدة منتجات تنتج معا من مدخلات وعمليات إنتاجية واحدة ويصعب التمييز أو الفصل بينها حتى نهاية مرحلة الإنتاج والتي تعرف بنقطة الاشتقاق، فإذا أراد الفلاح أن لا يدخل في الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة أو نقص فحسب بل يجب أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول، ولكن يصعب تقدير ذلك ولو أنه من الأهمية بمكان[1].

1-6- ارتباط إدارة النشاط الفلاحي بالحياة الفلاحية:

تتأثر الكفاءة الإنتاجية الفلاحية بعوامل عدة أهمها نوع الحيازة الفلاحية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أم مستأجرا هو من يدير النشاط الفلاحي، حيث يؤذي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته الفلاحية وصيانتها باستمرار وإدامتها ما أمكن على أفضل وجه، وهو في هذه الحالة على استعداد لتحمل قدر أكبر من المخاطرة في عملية الإنتاج واتخاذ القرارات الصعبة أحيانا كتغير نوع النشاط الفلاحي مثلا كوسيلة لتعظيم صافي الدخل الفلاحي.

1-7- ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الفلاحية:

تتصف الأرض باعتبارها أحد أهم عناصر الإنتاج الفلاحي بالندرة حيث يصعب تغير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا في حدود ضيقة جدا[2].

2- أنواع الفلاحة:

تقسم الفلاحة إلى عدة أنواع وأهم هذه الأنواع هي:[3]

2-1- الفلاحة البدائية المتنقلة:

تحدث الفلاحة المتنقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفدت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى أرض جديدة غيرها، أي أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الفلاحية بل ينتقلون عنها.

[1] أحمد عامر منصور، مرجع سابق، ص ص: 20-21.
[2] باية ساعو، زوبيدة سيار، مرجع سابق، ص: 21.
[3] عمر حميد مجيد محمد، محاضرات مادة الاقتصاد الزراعي، قسم الاقتصاد، 2021/2020، ص: 06.

2-2- الفلاحة الكثيفة:

تنشأ الفلاحة الكثيفة في الأماكن التي يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الفلاحية، كما هو الحال في أحواض الأنهار الرئيسية، إذ تستعمل المخصبات ولا يزرع الزرع المجهد للأرض إلا بين سنة وأخرى أو بعد سنتين، وهنا بدأت الدورة الفلاحية الثنائية والثلاثية، ويخفف هذا التنويع في الفلاحة من إجهاد الأرض ويفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها.

وعرفتالفلاحة الكثيفة أيضا بأنها: تكثيف العائد من استخدام الموارد، ومن المعروف أن محددات التوسع الفلاحي هي الأرض والماء، لدى فإن التكثيف الفلاحي يتم عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر مكعب من المال أو كلاهما، غير أنه في بعض الحالات يعتبر تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الفلاحي[1].

2-3- الفلاحة المتخصصة:

وهي التي تتخصص بزراعة محصول معينكمزارع القمح أو القطن أو القهوة وغيرها ويمكن أن يكون التخصص في اكتر من محصول وتعتمد في الحصول على اكتر من 50 في المئة من دخلها النقدي السنوي من إنتاج محصول واحد، إنتاج هذه المزارعة يكون في الغالب مخصص للتصدير ومن أهم فوائد التخصص، تزويد الفلاح بالخبرة والتجربة، تسهيل عملية الفلاحة كالحرث، الحصاد، الري...الخ، يسهل عملية تصنيف المنتوج وتسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العملية والدراسات الفنية، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد[2].

2-4- الفلاحة الواسعة:

تقوم هذه الفلاحة في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي الفلاحية ولكنها لا تستغل على الوجه الأكمل بسبب قلة السكان، فإذا توفرت الآلات والخيرات وسهولة نقل المحاصيل إلى أسواق الاستهلاك، فنزرع تلك الأراضي الواسعة حيث أن الآلات تعوض عن قلة الأيدي العاملة. غير ان إنتاجية اقل بكثير منه في المناطق الفلاحية الكثيفة[3].

---

[1] ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية و انعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي، دراسة حالة بعض البلدان الناشئة، (الهند و البرازيل)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص: 08.

[2] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص ص: 54- 55.

[3] أحمد بدران، مرجع سابق، ص ص: 23-24.

2-5- الفلاحة المتنوعة:

نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاطات (زراعي، نباتي وحيواني) ومن حيث عدد المنتجات(القمح، خضر، فواكه في النشاط الفلاحي، وتربية المواشي، الطيور في النشاط النباتي)، ومن فوائد هذه الفلاحة نجد:

-المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الحوريات الفلاحية.

-إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها الفلاح وعائلته.

-ضمان استغلال الأرض وتشغيل العمال طول فترة السنة.

-تقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الفلاحي بصورة دورية[1].

المطلب الثالث: أهمية القطاع الفلاحي

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في حياة الشعوب، فمن خلاله يتم توفير أحد أهم متطلبات الحياة، وهذا ما جعله يحظى أهمية كبيرة تتوزع على حسب الميادين التي يستهدفها هذا الأخير، والتي تتشكل وفق كل نظام فلاحي[2].

1-النظم الفلاحية:

ظهرت عدة نظم زراعية وفي أوقات مختلفة، وفي دول مختلفة وحققت نجاح بدرجات متفاوتة، ويمكن تقسيم هذه النظم إلى الآتي:

1-1- المزارع الصغيرة

يشبه هذا النوع المؤسسات الصغيرة الخاصة، إذ يكون المزارع هو المالك ويقوم بنفسه وبمساعدة أفراد أسرته بزراعة الأرض حسبما يرغب فهو الذي يحدد نوع المحصول ويقوم بزراعته ويحتفظ به أو يبيع جزء منه في السوق دون تدخل أحد، ويلاحظ هذا استعمال الآلات محدود لصغر حجم المزرعة، وقد يؤجر مالك الأرض إلى مزارع يقوم بزراعتها والانتفاع منها حسب الاتفاق المثبت بالعقد بين المؤجر والمالك، أو يقوم المالك بالاشتراك مع المزارع في استغلال الأرض حسب اتفاق يتم بينهما[3].

[1] زهير عماري، مرجع سابق، ص: 55.
[2] لخميسي الواعر، مرجع سابق، ص: 09.
[3] عمر حميد مجيد محمد، مرجع سابق، ص: 08.

1-2- المزارع الإقطاعية (الرأسمالية)

في هذه النوع من المزارع يمتلك الأفراد مساحات شاسعة من الأرض يديرونها على غرار المشروعات الحديثة (الشركات)، حيث يقوم هؤلاء الأفراد بتقديم مساهمات لتكوين رأس مال المزرعة، وبالمشاركة في التسيير، وتحمل المخاطر بصفة جماعية كما ترتكز العمليات الإنتاجية في هذا النظام على استخدام الوسائل المتطورة، التي يمكن من خلالها تعظيم الربح كما تتميز هذه المزارع بضخامة رأسمالها واستثماراتها، بحيث تمكنها من المنافسة واحتلالها لمكانة سوقية؛

1-3- مزارع التعاونيات

هي نظام يقوم على أساس الملكية الفردية للأرض والإدارة المشتركة، وهدفه الأساس هو الجمع بين حوافز الملكية الخاصة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، من خلال تقاسم الأرباح وتوفير التكاليف وتقاسم المخاطر والأنشطة المدرة للدخل، ويعد هذا النظام الفلاحي القائم على أساس التعاون من أهم أشكال النظم الفلاحية على المستوى العالمي بحيث يقوم بتلبية الاحتياجات الغذائية للعالم، كما يقدر أعضاء التعاونيات في أنحاء العالم بمليار فرد، وتولد التعاونيات أكثر من 100 مليون وظيفة في أنحاء العالم[1].

1-4- المزارع الحكومية:

يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الحكومية الأخرى من ناحية تنظيمها وإدارتها، إذ تمتلك الحكومة الأراضي، وتقوم بزراعتها وإدارتها واتخاذ القرارات المناسبة وتحمل المخاطر، وتتم زراعة الأراضي تحت إشراف مديرين أو موظفين تعينهم الحكومة طبقا للسياسة التي ترسمها، ويعتبر الفلاحون عمال أجراء[2].

2- أهمية القطاع الفلاحي:

تظهر هذه الأهمية من خلال العناصر التالية:[3]

-سد حاجة المجتمع من الغذاء بأقل الأسعار، لأنها لا تتطلب ضرائب جمركية.

[1] لخميسي لواعر، مرجع سابق، ص: 10.
[2] أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص: 25.
[3] رابحي بوعبد الله، الفلاحة كرهان لتحقيق واحداث التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر في الفترة 2000-2017) ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، 2021، ص: 83.

-إنعاش القطاع الاقتصادي للبلاد سواء أكان ذلك عن طريق تصدير المنتج النباتي إلى الأسواق الخارجية، ثم من خلال تميز قطاع السياحة باستقطاب محبي الطبيعة الخضراء إلى المناطق المزروعة على اعتبار أنها محمية طبيعية.

-التخفيف من البطالة في المجتمعات الحضرية والريفية التي تخلت عن هذه المهنة.

-تقليل تلوث البيئة عن طريق استصلاح الأراضي الفلاحية.

-زيادة المساحات الخضراء في المنطقة ما يترتب عليها من شعور الإنسان بالراحة والاسترخاء.

-تندمج منتجاتها مع الصناعة كالقطن وقصب السكر وغيرها.

-تساهم في تحقيق الأمن الغذائي القومي.

المبحث الثاني: مدخل للتنمية الفلاحية.

تحتل التنمية الفلاحية حجر الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقطاع الفلاحي من خلال دورها الأساسي الذي يعمل على المساهمة في نهوضه وتطويره فالتنمية يمكن خلق المناخ الاستثماري المناسب لكل مستثمر.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وطرقها

في ظل استمرار العجز الغذائي وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال العقدين الاخيرين وتفاقمه كان لابد من الدولة من وضع سياسات اقتصادية للقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية والاصلاح الاقتصادي للوصول الى التنمية الفلاحية.

1-مفهوم التنمية الفلاحية:

تعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الاقتصادية فمفهومها لا يكاد يختلف في الاهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.

1-1: مفهوم التنمية:

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم مصطلح التنمية وبهذا فقد تعددت تعاريفه ومن بينهم ما يلي:

-التنمية من الناحية اللفظية تعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما عبر حد معين؛

-عند إمعان النظر يتضح لنا أن مصطلح التنمية يقصد به البعض النهوض في مجالات الحياة المختلفة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا...[1].

بالإضافة الى تعريفات اخرى:[2]

التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى؛

[1] أحمد بوسمهين، الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و الظواهر في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص: 89.
[2] حجيلة رحالي، رفيقة بوخالفة، التنمية و مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، ص: 2.

-وهي تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة؛

-وحسب الأمم المتحدة "هي تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأزمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، أي هي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة.

-وفي الأخير يمكن القول أن عملية التنمية يجب النظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات رئيسية في: الهياكل الاجتماعية، أساليب حياتية شائعة، هيئات قومية بالإضافة الى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقليل عدم المساواة وأخيرا اجتثاث الفقر وإبادته[1].

1-2: مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية وكونها تتراوح بين المفاهيم التقليدية والحديثة ومن بين هذه المفاهيم ما يلي:

-التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء الية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة[2].

-يتمثل هدف التنمية الاقتصادية في تعزيز القدرات الاقتصادية لدولة أو منطقة ما من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي والمستوى المعيشي لها، فهي عبارة عن عملية يتم من خلالها الشراكة بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع الغير حكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو

[1] عادل بونقاب، سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الاجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010، ص: 3-4.

[2] خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الأردن – أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص: 41.

الاقتصادي وخلق فرص العمل والقدرة على تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي أي التأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل كلي[1].

-التنمية الاقتصادية هي تغيير جذري يكمن في الجهد المبذول من جميع مكونات المجتمع من أجل النهوض بمختلف ميادين الحياة الإنسانية ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والبطالة مع الزيادة التراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وتحقيق قدر ممكن من العدالة الاجتماعية؛

وفقا لهذا المفهوم فان التنمية تحتوي على العناصر التالية:[2]

-حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل؛

-إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة أي التخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة؛

-تحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛

-تغير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية؛

-تواصل أو استمرار التنمية.

1-3: مفهوم التنمية الفلاحية:

تحتل التنمية الفلاحية حجر الأساس في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية، فقد عرفت التنمية الفلاحية بأنها كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية ويمكن القول أنها كافة الإجراءات التي تؤذي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي وتكوين رأس المال من أجل التنمية الاقتصادية[3].

أما عن وزارة الفلاحة والموارد الفلاحية والغابات الفرنسية فقد حددت التنمية الفلاحية كونها تساهم في التكييف المستمر للزراعة وقطاع الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية حسب التطورات العلمية والتكنولوجية

[1] صدام يوسف، جميل دغش، أثار الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن، 1990 – 2015، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،تخصص اقتصاد المال والأعمال، جامعة آل البيت الأردن، 2018-2019، ص: 31.

[2] فايزة بونويرة، بلقاسم ماضي، العلاقة بين الفساد الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، الفساد و تأثيره على التنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطني الاول حول:الفساد و تاثيره على التنمية الاقتصادية، 24-25أفريل 2018، ص: 9.

[3] نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي– حالة الجزائر – رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف1 – 2015/2014، ص: 24.

والاقتصادية والاجتماعية في سياق أهداف التنمية المستدامة وجودة المنتج وحماية البيئة واستخدام الأراضي والحفاظ على فرص العمل في المناطق الريفية[1].

إن مفهوم التنمية الفلاحية يتفق مع مفهوم التنمية الاقتصادية فكل منهما يركز على الجانب المادي المتمثل في اتخاذ كافة الإجراءات التي تؤذي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع غير أن مفهوم التنمية الفلاحية اتسع ليشمل إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو التنمية الفلاحية والريفية المستدامة وفي هذا المجال حددت اللجنة الفلاحية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والفلاحة عام 2001 ثلاثة مجالات استراتيجية للفلاحة يمكن أن توجه بها الحكومات سياستها للتنمية الفلاحية والريفية إلى تحقيق الاستدامة وتتمثل في:

بناء القدرات التي تمكن السكان من فهم بيئتهم وأدارتها ويقوم ذلك على التعليم الفلاحي ونشر المعلومات مع ضرورة أن يصاحب ذلك وجود المؤسسات الفاعلة.

-حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في الاقتصاد الريفي.

-استخدام التكنولوجيا للنهوض بالإنتاجية الفلاحية وإدارة البيئة الطبيعية ويتم من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص[2].

في سياق ذلك، ترتبط التنمية الريفية بالتنمية الفلاحية، فهي تشكل أحد أهم محطاتها، حيث تعرف التنمية الريفية بأنها:[3]

أولا: يعرفها البنك الدولي للتنمية الريفية سنة 1975: على أنها استراتيجية مصممة بهدف تطويرالحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف. والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرابين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية.

[1] بدر الدين طالبي - صالحي سلمة، واقعة التنمية الزراعية في الجزائر و مؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد31، 2015، ص: 214.

[2] محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص: 08.

[3] فاروق أهنائي، رابح لعروسي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية و مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد2، جوان 2018، ص: 364.

ثانيا: تعريف منظمة الفاو واليونسكو: هي عملية تهتم وتضع تحت جناحها الفلاحة،التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية،والفئات المحرومة والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستديمة.

من التعاريف السابقة التنمية الريفية نلخص على أنها مجموعة منالإجراءاتوالعملية الهادفة إلى تحسين نوع الحياة المعيشية السكان الأرياف من خلال مكافحة الفقر وتوفير المرافق الضرورية بالإضافة إلى مراقبة جهودهم الإنمائية.

وبالتالي نحدد تعريف التنمية الريفية: أنها العملية الرامية إلى زيادة الإنتاج والاهتمام الاجتماعيوالتقنية بالقطاع الفلاحي في المناطق الريفية والحضرية انطلاقا من رفعقدرة الاستيعاب الإيجابي التطوري المستدام للمؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والبيئية القطاع الفلاحي بهدف تحقيق حياة أفضل المجتمع وتحقيق تنمية شاملة مستمرة.

1-4 أهداف التنمية الفلاحية:

إن الهدف الأساسي الذي ركزت عليه المدارس الاقتصادية في نظريات التنمية الاقتصادية هو زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، وبما أن التنمية الفلاحية جزء هاما من التنمية الاقتصادية فإنه يكفي استعراض الأهداف التي ركزت عليها التنمية الاقتصادية بشكل عام نظرا للترابط والتداخل في الجوانب التنموية المختلفة وبالتالي فإن ما تهدف إليه التنمية الاقتصادية يتمثل فيما يلي:[1]

- **زيادة الدخل الوطني الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد إلى أقصى مستوى يمكن بتحقيق تراكم الرأسمال:**ويتم ذلك عن طريق زيادة النمو سواء في الناتج أو في الإنتاجية فهناك حاجة إلى إنتاج إضافي لتلبية الطلب المتزايد من جانب السكان الآخرين في النمو، وإلى زيادة الصادرات والحد من الاعتماد على الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة وتلبية مطالب القطاعات الأخرى، وإلى زيادة الصادرات والحد من الاعتماد على الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة وتلبية مطالب القطاعات الأخرى وإلى توليد المزيد من الإيرادات.
- **الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العمالة الكاملة:** بمعنى آخر التوصل إلى إنتاج أكبر من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للموارد المتاحة والتشغيل الكامل للعمالة بهدف

[1] بوزيد سايح، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2007/2006، ص: 50.

المحافظة على قيمة النقود ومع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة الطلب الفعلي الزائد على العمالة الكاملة رغم تجنب المجتمع والاقتصاد الآثار السلبية لحالتي الكساد والتضخم، وللاستقرار أهمية خاصة بالنسبة للزراعة حيث تسعى إلى تحسين فترات الازدهار والانكماش في الدورة التجارية مع الأخذ في الحسبان ما يتسم به الإنتاج الفلاحي من عدم الاستقرار بسبب تقلبات المناخ والمؤثرات البيولوجية وعدم الخضوع التام للسيطرة التنظيمية فيجب توسيع الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي، إقامة مشاريع الري والتوسع في زراعة المحاصيل والتقليل من هجرة القوة العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- **التقدم الاقتصادي:** يقصد به التقدم في الفنون الإنتاجية والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهدافها حيث يتيح ارتفاع محددات الاستثمار وبالتالي معدلات نمو الدخل الوطني وهو يؤثر بشكل مباشر في معدلات الادخار والاستثمار والهدف يحتاج تحقيقه إلى شرطين أساسيين هما:

  -توفير البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.

  -تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الإشهار.

- **العدالة الاقتصادية:** يقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي أسهمت في تحقيقه وبين مختلف أفراد كل طبقة، والعدالة في توزيع منافع النشاط الفلاحي بين المشاركين في الإنتاج هو من الأهداف الرئيسية لمعظم الحكومات وكثيرا ما تحدد السوق كيفية توزيع هذه المنافع.
- **الكفاءة:** فأي تبذير للموارد نتيجة استعمال مدخلات أكثر مما يلزم للحصول على ناتج معين هو خسارة مخففة للاقتصاد، وقد يكون ذلك نتيجة عدم دقة المعلومات أو لمؤشرات خارجية لا تخضع للسيطرة.

2-أساليب التنمية الفلاحية:

في إطار المساعي الدورية للمجتمعات من أجل زيادة معدلات التنمية الفلاحية وتطوير الأداء الفلاحي يهدف زيادة الإنتاج الفلاحي للوفاء باحتياجات السكان المتزايدين تعددت أساليب التنمية الفلاحية في العصر الحديث وتمثلت فيما يلي:[1]

[1] أبو بكر الشريف خوالد، نوثلاجية، التنمية الزراعية و دورها في مكافحة الفقر في بلدان منظمات المؤتمر الإسلامي: قراءة في تجربة الصندوق الدولي لتنمية الزراعية (IFAD) مجلة دراسات وأبحاث 9751 – 1112 : ISSN، العدد26، مارس 2017 السنة التابعة، ص: 3.

2-1 التنمية الفلاحية الأفقية: تهدف إلى زيادة المساحات الفلاحية من خلال استصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة ومن ثم قيام الدولة بأعمال البنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

2-2 التنمية الفلاحية الرأسية: تتجسد عبر إدخال الأساليب الحديثة في العمليات الفلاحية من مكننة، أصناف بذور وسلالات محسنة ذات مردودية عالية، وتقنيات ري حديثة، وكذا استغلال البحوث العلمية الفلاحية في هذا المجال، مما يزيد من الإنتاجية عن طريق برامج التكثيف الفلاحي.

وقد حددت الوثيقة الصادرة عن لجنة الفلاحة التابعة للأمم المتحدة للتغذية والفلاحة عام (2001) ثلاثة مجالات استراتيجية يمكن أن توجه بها الحكومات سياساتها التنموية الفلاحية والريفية إلى تحقيق الاستدامة، تتمثل في: (منظمة الأغذية والفلاحة، 2001).

-بناء القدرات التي تمكن السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، ويقوم ذلك على التعليم الفلاحي ونشر المعلومات مع ضرورة أن يصاحب ذلك وجود منظمات فاعلة.

-استخدام التكنولوجيا وسياسات النهوض بالإنتاجية الفلاحية وإدارة البيئة الطبيعية، وفي هذا الإطار قد تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل فعال في تطوير التكنولوجيا الفلاحية ونقلها إلى المزارعين الفقراء.

-حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في الاقتصاد الريفي.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الفلاحية وأبعادها.

تحتل التنمية الفلاحية دورا كبير في القطاع الفلاحي وهو الآخر له أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وكونها تسعى إلى تحقيق أهدافها في ظل البيئة المحيطة بها جعلها تكون مؤشرات وأبعاد عديدة.

1-مؤشرات التنمية الفلاحية :

تعددت مؤشرات التنمية الفلاحية بتعدد الأهداف المسطرة لها كما ان هناك معايير متعددة اتخذت كمقاييس لها ومن بين هذه المعايير نوجد:[1]

هناك دراسات اعتمدت على البيانات الإحصائية كمعايير لتقييم مستوى التنمية الفلاحية المطرقة وقامت هذه الدراسات بتصنيف هذه البيانات المعتمدة إلى مجموعين:

[1] لخميسي الواعر، مرجع سابق، ص: 21.

أولا: بيانات تسير إلى آثار التنمية الفلاحية في حياة الريف باعتبارها الهدف النهاية للتنمية الفلاحية واشمل زيادة معدل المواعيد ومعدل وفيات الأطفال ومستوى الخدمات الصحية العامة ومدى توفر الغذاء والملبس والمسكن.

ثانيا: بيانات إحصائية متعلقة بالتغيرات الاقتصادية والتي من شانها أن تؤدي إلى إحدى تغيرات في حياة سكان الريف منها الزيادة في تكوين رأس المال الفلاحي، الزيادة الإنتاجية،الزيادة في الدخل الفلاحي ويعتبر هذا المعيار أكثر شيوعاً في قياس التنمية الفلاحية.

لقد ورد في هذا المعيار حصر للتنمية الفلاحية وربطها بالجانب الاقتصادي والاجتماعي فقط ولكن المفهوم الحديث للتنمية وإضافة معايير أخرى في ظل بروز متغيرات جديدة كالاستدامة والبيئة.

وعلى إثر هذا ظهرت دراسات حديقة قامت بوضع مؤشرات التنمية الفلاحية تقيس مدى نجاحها وقصورها ومن أهم هذه المؤشرات،ما يلي:[1]

1-1 المؤشرات الاقتصادية والتقنية:

تقوم هذه المؤشرات بقياس كل من الكفاءة الإنتاجية والكفاءة التقنية وتتضمن المؤشرات التالية :نسبة الناتج الفلاحي من الناتج الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، إنتاجية العامل الفلاحي، أما مؤشرات التقنية فهي معدل استخدام المكتبة الفلاحي بالإضافة إلى معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية وتعمل هذه المؤشرات فيما بينها على الكشف عن الاختلالات خلال دورات الإنتاج (دورات الاستغلال أو الاستثمار) وبالتالي تساعد على تصحيح الانحرافات مما يضمن التوجه السليم لتحقيق الأهداف المرسومة.

1-2 المؤشرات الأرضية والمائية:

تعمل هذه المؤشرات على قياس فعالية التنمية الفلاحية من خلال حسن استغلال هذه الموارد ويعتمد في قياسها على المؤشرات التالية : نسبة الأراضي الفلاحية من إجمالي مساحة البلد، نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية،نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والمتاحف، إنتاجية المتر مكعب من المياه المستخدم في الفلاحة فمن خلال هذه المؤشرات المواردية يمكن ضمان استدامة الموارد الفلاحية وكبح كل طرق الإجهاد التي تتعرض لها التربة وكذلك القليل قرض استنزاف الموارد المائية.

[1] لخميسي الواعر، مرجع سابق، ص: 21.

1-3 المؤشرات الاجتماعية والسكانية:

وهي مؤشرات تقيس مدى تأثير التنمية الفلاحية في أهل الريف من خلال تلبية مختلف حاجاتهم المعيشية وتوفير المناخ الملائم لذلك في سبيل استقرارهم وتتضمن المؤشرات التالية : نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان، نصيب الفرد الريفي من الأراضي الفلاحية، نسبة القوى العاملة الفلاحية إلى إجمالي القوة العاملة نسبة السكان تحت حط الفقر إلى إجمالي السكان، قمت خلال هذه المؤشرات الإنسانية يمكن الحد من التفاوت والاختلال في الوسط الريفي وبالتالي تحسين المستوى المعيشي لهذه الفئة مما يجعلها أكثر استقرارا وإنتاجية فحسب المنظمة العالمية للتغذية يعد مؤشر استقرار سكان الخريف من بين أهم المؤشرات التي يتوجب على مختلف السياسات الفلاحية التركيز عليها عند إعداده برنامج التنمية الفلاحية.

1-4 المؤشرات البيئية:

وهي مؤشرات تقيس مدى قدرة التنمية الفلاحية في التأثير على الظواهر الطبيعية الغير مواتية للنشاط الفلاحي والتي تعمل على الحد من فعاليته وتجد من بينها :

الوقوف في وجه التصحر وزحف الرمال،ومدى توفير مناطق المحميات الطبيعية والبحرية ومؤشر الأجناس المهددة بالانقراض وعموما تعتبر هذه المؤشرات عن مدى اهتمام السياسة الفلاحية بالندم البيئية وتقيس كل الممارسات التي هي في صالح البيئة.

فحسب ما جاء في بيان قيمة باريس 2012 حول البيئة حول الممارسات الفلاحية في العالم وأثرها على المناخ تؤكد فيه على ضرورة مراجعة السياسات الفلاحية المتعلقة بالمناخ وأن هذه الأخيرة لا زالت تمارس بشكل عدواني أدى إلى اتساع المخاطرة البيئية وبالتالي تهديد النظم الأيكيولوجية كالتصحر والجفاف والكوارث الطبيعية وغيرها ما جعل المشاركين في هذه القامة يصدرون بيان يتضمن العادة النظر في السياسات الفلاحية حول العالم.

2-أبعاد التنمية الفلاحية:

تتميز التنمية الفلاحية بنظرة شمولية وتتم عملياتها في بيئة مفتوحة تهدف من خلالها إلى تحقيق العديد من المزايا مما يجعلها تكون لها أبعاد مختلفة تندمج كلها في مساعي التنمية ومن بين هذه الأبعاد نجد:[1]

[1] مليكة زغيب، قمري زينة، البيئة الزراعية المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، 2009، ص: 135.

2-1:السلامة البيئية:

بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية، الزيادة من حيوية النظام الفلاحي البيئي بأكمله بدءا من البشر والمحاصيل والحيوانات والكائنات الحية الدقيقة في التربة (إدارة التربة) والحد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة واستخدام الموارد المتعددة.

2-2: الجدوى الاقتصادية:

-أن ينتج المزارعون ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو إدرار الربح أو الأمرين معا.

-الحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج.

-التقليل من المخاطر والمحافظة على الموارد وعدم قياس الجدوى الاقتصادية بإنتاج المزرعة المباشر.

2-3: العـدالة الاجتماعية:

-توزيع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع.

-ضمان حقوق استخدام الأرض ورأس المال الكافي والمساعدة التقنية وفرص التسويق.

-إفساح المجال أمام الجميع للمساهمة في صنع القرار في الحق وفي المجتمع.

2-4: الإنسانية:

-احترام كل أشكال الحياة من نبات وحيوان وإنسان والإقرار أساسا بكرامة كل البشر.

-مراعاة العلاقات والهيئات والثوابت المجتمعية واحترام القيم الإنسانية (الثقة، الشرف، التعاون، الرأفة، الكرامة، روحية المجتمع).

2-5 القدرة على التكيف:

قدرة النظام الفلاحي على التكيف مع التغيرات المستمرة على الفلاحة مثل النمو السكاني والسياسات والطلب في السوق وهذا يشمل تطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار في المجالات الاجتماعية والثقافية.

المطلب الثالث: عوامل ومحددات التنمية الفلاحية :

تحتاج التنمية الفلاحية في ظل قيامها إلى مقومات خاصة بها حتى أن هناك عواقب او محددات تنتج عنها.

1-عوامل التنمية الفلاحية :

يعتمد القطاع الفلاحي بصفة عامة على عدة عوامل أو مقومات تتفاعل مع بعضها لتوجيه أوجه النشاط الفلاحي، إذا تعتبر ركيزة أساسي العملية الإنتاج الفلاحي، كما أن توفرها وتنوعها يؤدي إلى زيادة وتنوع الإنتاج الفلاحي.

1-1- العوامل الطبيعية:

تتضمن العوامل الطبيعية ما يلي:[1]

1-1-1 الموقع الجغرافي والمناخ :

1-1-1-1 الموقع الجغرافي:

يمكن التمييز بين نوعين من المواقع هما "الموقع المطلق" الذي يتحدد بخطوط الطول ودوائر العرض،و"الموقع النسبي " الذي يتحدد في ضوء موقع مكان ما أو إقليم بالنسبة إلى لاماكن أو أقاليم أخرى.

ويعد الموقع من أهم العوامل البارزة التي تؤثر في تتطور الحياة الاقتصادية والسياسية والحضارية، وحتى الأهمية الاستراتيجية للأقاليم، فالقرب من مناطق الاستهلاك مثلا له دور كبير في تحدي الإنتاج وتسويقه. كما يأثر الموقع الجغرافي على إمكانية القيام بمشروعات معينة للتوسع في النشاط الفلاحي كإقامة السدود، إنشاء الأسواق، مد شبكات السكك الحديدية والطرق البرية.

1-1-1- 2المناخ :

يعتبر المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في الإنتاج الفلاحي، فالمناخ السائد في إقليم معين يؤثر من ناحية توزيع الغطاء النباتي الطبيعي في هذا الإقليم، كما أنه يؤثر بطريقة غير مباشرة على توزيع المحاصيل الفلاحية وأنواعها، وذلك من خلال تأثيره على تكوين التربة واختلاف أنواعها وخصوبتها،وكذا توزيع الحيوان وغذائه،كما يؤثر أيضا في توزيع الانسان ونشاطه، فقد يتقيد الانسان في زراعته لمحاصيل معينة بظروف مناخية معينة، كذلك قد تؤدي الظروف المناخية كحالات البرد الشديد إلى عدم حيازة مساحة كبيرة من الأرض في نطاق

[1] سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة ولاية قالمة ، أطروحة دكتوراه، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2015/2014، ص78.

الاستغلال الفلاحي أو أي استغلال اقتصادي آخر لفترة طويلة خلال السنة.ولدراسة أثر المناخ في الإنتاج الفلاحي يتوجب الرجوع إلى دراسة عناصره من درجة الحرارة،ضغط،رياح ورطوبة.

1-1-2 الأراضي الفلاحـية

إن المقصود بالأرض ليس فقط سطح الأرض، ولكن ما فوق سطح الأرض وما تحت سطحها، بمعنى ما تتضمنه الأرض من موارد اقتصادية يزداد الطلب عليها، نظرا لأن الحاجة كبيرة بالنسبة إليها.

والموارد الاقتصادية التي تتمثل في سطح الأرض هي الرقعة الفلاحية والأراضي الممكن زراعتها، وما تحت سطح الأرض هي المواد الأولية، فهي لا توجد بنفس الوفرة في جميع المناطق بل يتفاوت توزيعها جغرافيا.

وعلى الرغم من تراجع الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الفلاحي لصالح العمل والادارة والمعارف العلمية والتقنيات والمدخلات الفلاحية الحديثة، إلا أن الأرض الفلاحية تبقى ببعدها الكمية(المساحة)، وخاصة النوعي (الخصوبة الطبيعية والخصوبة المكتسبة) تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، ومنها تبدأ الخطوات الأساسية الأولى لتطوير هذا الإنتاج،كما أن الأرض الفلاحية تعد ثورة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة كافة، إضافة إلى أنها بمفهومها الإنتاجي الفلاحي قابلة للزيادة أو النقصان من حيث المساحة، وقابلة للتحسن او التدهور من حيث الخصوبة.

وهناك مجموعتان من العوامل تؤثران بشكل متعاكس في مساحة الأرض الفلاحية؛ فالمجموعة الأولى تؤثر إيجابيا وتؤدي إلى زيادة المساحة (توسع أفقي في أراضي خصبة، ري واستصلاح أراضي صحراوية...) والمجموعة الثانية تؤثر سلبا، ويمكن أن يؤدي إلى تدهور وتآكل أو تصحر الأرض الفلاحية،وبالتالي انحصار مساحتها (التوسع العمراني، الاستغلال التجاري الجائر، الانجراف والتعرية،التملح...)، كما أن تباين الظروف والعوامل المناخية (خاصة الرطوبة والحرارة)،واختلاف التكوين الفيزيائي والكيميائي البيولوجي للتربة وتفاوت عمقها من مكان إلى آخر؛ أمور تؤدي إلى التباين في الخصوبة الطبيعية وبالتالي في الطاقة الإنتاجية، وهذه الخصوبة بدورها تتغير إيجابيا أوسلبيا، وذلك تبعا لنوعية وطبيعة نشاط الإنسان الذي يتعامل مع الأرض.

كما يضيف للتدخل الإيجابي في الأرض (عملا وتسميدا ودورة زراعية وريا وصرفا وإدارة مناسبة...) إلى الخصوبة الطبيعية للتربة خصوبة مكتسبة يمكن أن النمو باستمرار مع تقدم وتحسن التقنيات والمدخلات الفلاحية، إلا أن الاستغلال السيء والجائر للأرض يؤدي إلى استنزافها وإضعاف الخصوبة الطبيعية للأرض وإلى تدميرها أحيانا.

1-1-3 الموارد المائية:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما انها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الفلاحي وتكثيف الفلاحة، وان تطور هدا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور في التحكم في حجم المساحة المسقية.[1]

1-1-3-1:المصادر التقليدية:

تشمل مياه الأمطار والمياه السطحية والجوفية، وهي مصادر اعتاد الإنسان على التعامل معها واستغلالها من قديم الأزل نظرا بسهولة الحصول عليها وانخفاض تكلفتها، وفيما يلي أهم المصادر التقليدية للمياه:[2]

-**الأمطار**: تشكل الأمطار إحدى المصادر الأساسية الموارد المائية السطحية(الأنهار الوديان الموسمية ودائمة الجريان)، كما تمثل المصدر الرئيسي للمياه الجوفية المتجددة، وكذلك مصدرا رئيسيا للإنتاج المرتبط بالغابات والمراعي والمحاصيل المطرية، ومن خصائصها أنها تحتاج للدراسة من موسم إلى آخر ومن سنة إلى أخرى من ناحية التذبذب والتغيرات، لأنها تنعكس مباشرة على طبيعة وسريان المياه السطحية والجوفية المتجددة.

-**المياه السطحية:**

وهي عبارة عن الانهار والجداول والبحيرات العذبة التي تنتج عن الينابيع والامطار وتمتد على مسافات طويلة على سطح الارض، مما يجعلها اكثر عرضة للتلوث بسبب الاستعمالات التنموية المختلفة البشرية والصناعية والفلاحية[3].

-**المياه الجوفية:** وهي المياه الموجودة تحت سطح الأرض، وهي مياه خزنت في طبقات الأرض مع مرور الزمن، نتيجة تسرب مياه الأمطار والأنهار إلى هذه الطبقات عبر المسامات، وتقسم إلى عدة أنواع هي: مياه جوفية متجددة وغير متجددة، مياه جوفية بعيدة وغير بعيدة، مياه جوفية عذبة ومياه جوفية مالحة[4].

---

[1] عائشة بن اعمر، نجاة بوعلام، دور التامين في تنمية القطاع الزراعي- دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للمسيلة، مدكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019/2018، ص: 14.

[2] سفيان عمراني، مرجع سابق، ص: 83-84.

[3] عادل كدودة، اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي-دراسة حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017، ص: 3.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1-1-3-2 المصادر الغير تقليدية:

إن عدم قدرة المصادر التقليدية الموارد المائية على تلبية الاحتياجات الضرورية والمتزايدة لاستمرار الحياة وتحقيق متطلبات التنمية؛ أدى إلى ضرورة البحث عن مصادر أخرى للموارد المائية ووضع إستراتيجية لتوزيعها على كافة المستخدمين، وذلك لعدة أسباب: محدودة الموارد المائية التقليدية، ظاهرة الجفاف، يضاف لها المتزايد المستمر في التعداد السكاني...

وفيما يلي أهم المصادر غير تقليدية:[1]

- **تحلية المياه:** ويقصد بتحلية المياه عملية إزالة كل أو جزء من الأملاح الزائدة والمعادن من المياه، وقد يسير هذا المصطلح إلى إزالة الأملاح والمعادن الذائبة في الماء، ويتم تحلية المياه ليصبح من الممكن استخدامها في الحياة العملية كالفلاحة والشرب والصناعة.

وتمتاز مياه التحلية بعدة خصائص تتمثل فيما يلي:

- يمكن اعتبارها موردا مائيا يعتمد عليه لتوفير المياه العذبة وضمانا أكيدا لتفادي نقصها في المستقبل.
- يمكن إقامتها في مواقع قريبة من مواقع الاستهلاك، مما يؤدي إلى تجنب إنشاء خطوط مثل مكلفة جدا.

-معالجة المياه المساهمة (تنقية المياه):

لقد انصبالاهتمام في السنوات الأخيرة حول إعادة استخدام المياه المستعملة بهدف الحد من تلوث البيئة والمحافظة على المصادر المائية المتاحة، حيث أصبحت معالجة المياه المستعملة من المصادر الأساسية للمياه؛ فمياه الصرف سواء كانت صحي أو فلاحي أو صناعي يمكن معالجتها بتقنيات حديثة، وإعادة استعمالها في ري الأراضي الفلاحية أوفي المجالات الصناعية، بدلا من تصريفها مباشرة في المسطحات المائية، مما يتسبب في مشاكل خطيرة تؤدي إلى هدر جزء مهم من الموارد المائية المتاحة.

1-2 الموارد البشرية:

يعتبر الإنسان من أكثر موارد الإنتاج أهمية، فهو المستخدم الموارد والمنتج للسلع والخدمات والمنافع، وهو المستهلك لهذه السلع والخدمات، فتحت تصرفه الإمكانيات(الوسائل) من جهة ومكننة، إذا يمكناه من تحسين هذه الوسائل وزيادة من كفاءتها، ومن أجله يتحقق الهدف، وهو الوصول إلى قدر معين من الرفاهية الاقتصادية

[1] سفيان عمراني، مرجع سابق، ص: 84.

والاجتماعية.ويعد السكان مصدرا لليد العاملة التي تقوم عليها المراحل المختلفة للنشاط الاقتصادي، وكذلك مصدرا للقوة الشرائية(الأسواق التي تصرف فيها هذه السلع والخدمات)، حيث تعتبر من أهم العوامل المحددة لتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة، والنشاط الفلاحي بصفة خاصة.

وتتمثل هذه الموارد في حجم ونوعية القوى البشرية المتاحة، حيث تعرف برأس المال البشري، كما أنها تستمد مصادرها من عنصر السكان الموجودين في بالرقعة الجغرافية، إذا لا يجب الاهتمام فقط بإعدادهم ومعدل تزايدهم، بل يجب الاهتمام أيضا بدراسة العوامل المؤثرة في نوعية العنصر البشري. وعلى هذا الأساس، فإن الموارد البشرية في أي مجتمع من المجتمعات بما تتميز به من خصائص وما يطرأ عليها من تطورات كمية ونوعية عبر الزمن، يمكن أن تشكل عاملا دافعا للتنمية أوعاملا مثبطا ومعوقا لها، حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية وتحقيق القدر المناسب من التوازن بينها وبين غيرها من الموارد من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها التنمية.

فإذا توافرت لبلد ما الموارد الطبيعية، ولكنها تفتقر إلى وجود الموارد البشرية المرعبة نوعيا والمتوفرة كميا، فإنها تعجز عن تحقيق التنمية، وعلى العكس حيث يلاحظ أن الدولة التي تتمتع بأعلى مستويات تقدم اقتصادي في العالم كاليابان مثلا، هي التي تملك موارد بشرية نشطة ومدربة ومؤهلة ابتكارية، فعلى الرغم من ندرة الموارد الطبيعية في هذه الدولة إلا أنها نجحت في إبراز معدلات عالية في النمو الاقتصادي، ويرجع في الأساس إلى وجود الموارد البشري الكفء والفعال. وهذا عكس الدول الإفريقية التي لا تحرز معدلات نمو مرتفعة، بل تحقق معدلات منخفضة رغم توافر الموارد الطبيعية بها، إلا أنها تفتقر افتقارا شديدا إلى الموارد البشرية المدربة والمؤهلة والنشطة رغم معدلات النمو السكاني المرتفعة فيها.

وعلى صعيد آخر،فإن سياسة العمالة الفلاحية تتعلق بكفاءة استخدام الموارد الحالي وعدالة توزيع الدخل، فهي ترتبط بالحوافز والأجور وتوزيع الدخول في قطاع الفلاحة والقطاعات الأخرى وأيضا تنظيم التدريب والإرشاد الفلاحي.

وفي ذات السياق، فإن غياب سياسة واضحة للعمالة الفلاحية كان له تأثيرا سلبي على كفاءات هذه العمالة في معظم الدول كمشكلة عدم التوازن بين العرض الطلب في سوق العمالة الفلاحية، نتيجة غياب الحوافز التي تقدمها الفلاحة، إلى جانب انخفاض الدخل والمستوى المعيشي في الفلاحة والريف بشكل عام، مما يؤدي إلى النزوح والهجرة هروبا من الظروف المعيشية القاسية.

وبهذا فإن تطور القطاع الفلاحي مرتبط أكثر بالمدخلات التقنية الحديثة، وبالإدارة الفعالة والتخطيط الملائم، وهي كلها ثمرات معارف عملية تقنية متطورة، ومن هنا يبرز أهمية التعليم والتأهيل والتخصص بدءا من تعليم الفلاحين وإعداد المهندسين المتخصصين والباحثين.

كما برز في هذا الشأن بالبلدان النامية إغفال واضح لأهمية الموارد البشرية في الفلاحية وأهمية الاستثمار في تنمية هذا الموارد الهام، ويعود السبب في ذلك إلى:

- الفترة التي تستغرقها عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية الفلاحية غالبا ما تكون طويلة، وبالتالي لا تبرز نتائج هذا الاستثمار خلال وقت قصير؛
- غياب دراسات كافية تدل على وجود علاقة كمية مقدرة بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية الفلاحية والناتج القومي، إذ أن الاهتمام بهذا الجانب لم يبرز إلا أخيرا؛

تركيز معظم الاقتصاديين في دراساتهم حتى وقت قريب على دور راس المال النادي في عملية التنمية الفلاحية، وتبريرهم بان رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسنا في هذه العملية[1]

1-3 الموارد الرأسمالية

ويقصد برأس المال مجموعة العوامل الانتاجية المطلوب استعمالها في العملات حيث تعتبر بمثابة مدخلات اشمل المكننة الفلاحية، الأسمدة والمبيدات، الثروة الحيوانية، والتي في مجموعها تكون جزءا من رأس المال الفلاحي، فهذه الأخيرة، تدخل في الفلاحة بكميات ونسب مختلفة على حسب مرحلة الفلاحية التي يمر بها البلد[2].

1-3-1 المكننة الفلاحية:

لقد أثبتت التجارب في كافة أنحاء العالم وخاصة في الدول المتقدمة أن مكننة القطاع الفلاحي أمر ضروري لتطوره، إذا يتيح إدخال المكننة إمكانية التوسع الفلاحي الأفقي باستغلال أكبر قدر من الأراضي الصالحة للزراعة، وإذا تعلق الأمر باستصلاح أراضي جديدة، فإن المكننة لا تطرح باعتبارها اختيار بين أساليب فنية مختلفة للإنتاج ولكن كضرورة، كما إن إحلال الآلات في إنجاز العمليات الفلاحية محل الإنسان والحيوان يؤدي

[1] سفيان عمراني، مرجع سابق، ص: 84.
[2] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص: 131.

إلى زيادة إنتاجية الأرض بنسبة تتراوح بين 20%-30%. وترجع الزيادة الناتج عن استخدام المكننة الفلاحية إلى العناصر التالية:[1]

- إمكانية تنفيذ العمليات الفلاحية في المواعيد المثلى، وتزداد أهمية هذا العامل بازدياد كثافة الدورة الفلاحية حيث يضيق الوقت.
- كفاءات الآلات العالية في إعداد التربة كالقدرة على الحريق العميق وتفتيت الطرقات الصماء....
- تحسين العمليات الفلاحية الأخرى، إذا أن من الملاحظ أن هناك ترتبط قوي بين درجة المكننة وبين استخدام الوسائل الفنية الأخرى وقبول الإرشاد الفلاحي.
- قوة ونشعل الروابط التأثيرية القطاع الفلاحي في علاقته بالقطاعات الأخرى حيث تتناسب بدرجة تطور وسائل وتقنيات الإنتاج فيه.

كما يعتمد استخدام المكننة الفلاحية على ثلاثة عوامل:

- مدى كبر حجم المزرعة الذي لا يعيق استخدام الآلات الحديثة.
- مدى توفر رؤوس الأموال للحصول على الماكينات.
- هي إدراك الفلاحين واستعدادهم الاستعمال هذه الأساليب الجديدة.

1-3-2- استخدام الاسمدة:

الأسمدة مواد تنحل في الماء وتضاف إلى التربة الفلاحية للحصول على محصول أوفر وأجود فهي تعتبر عنصرا ضرورية لكل زراعة متطورة، كما أنها أهم العوامل لزيادة الإنتاج، إذا أن تكثيف الإنتاج الفلاحي يتطلب الرفع من خصوبة التربة الفلاحية، واستعمال الأسمدة قد يرفع من زيادة خصوبة التربة، وبالتالي الرفع من مردوديتها، كما أن معظم الدراسات أثبتت أن تكاليف تسميد الأراضي بالأسمدة لا تتجاوز 10% من جملة تكاليف الإنتاج، بينما بشكل التسميد 50% من كفاءات الإنتاج، ولا تقتصر أهمية التسميد على زيادة الإنتاج فقط كما هوشائعة لدى أغلب الفلاحين، بل تعمل أيضا على تحسين صفاته، فقد ثبت أن العناية بالتسميد يمكن أن ترفه نسبة البروتين في القمح، وهناك نوعين من الأسمدة:[2]

1-3-2-1 الأسمدة الكيماوية: وهي التي تحتوي على عنصر واحد أو مجموعة من العناصر الغذائية، حيث تمد التربة الفلاحية بعناصر يحتاج إليها نمو النبات مثل البوتاسيوم، الآزوت، الفسفور، كما أنها تؤدي إلى

[1] سفيان عمراني، مرجع سابق، ص: 88.
[2] زهير عماري، مرجع سابق، ص ص: 147-148.

حدوث تفاعلات كيميائية في التربة الفلاحية ينتج عنها مواد تعوض التربة عما فقدته نتيجة زراعتها المتكررة، وتتميز أيضا بسهولة استعمالها وسرعة استفادة النبات منها، إلا أنها نحتاج المرض الشديد عند استعمالها.

1-3-2-2 الأسمدة العضوية: هي أسمدة تعمل على تحسين الصفات الطبيعية التربة وتزيد من خصوبتها، كما أنها تعمل على تماسك التربة الرملية، مما يزيد من قدرتها على الاحتفال بالرطوبة وزيادة مستنية التربة الطينية، وهذه الأسمدة إما أن تكون من مصدر نباتي أو حيواني أو كليهما.

على صعيد آخر، يعد استعمال الأسمدة العضوية في الفلاحة الجزائرية محدودا جدا ويكاد يقتصر على زراعة الخضر، أما استعمالها في زراعة الحبوب فإنها تقدر ينحو 23.2% فقط من عدد مزارع الحبوب، وهذا يرجع إلى سوء استغلال مخلوقات الثروة الحيوانية التي تشكل المصدر الرئيسي لهذا النوع من الأسمدة، وكذا نقص الوعي بالمئة بقايا النباتات كسماد عضوي وغياب التسميد الأخضر.

وتجدر الإشارة أن الجهة الوحيدة والمخولة بإنتاج الأسمدة الكيماوية في الجزائر هو مجمع "أسميدال" نظرة للضرورة الأمنية، كما يقوم بتوزيعها وتخزينها بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجية.

4- الثروةالحيوانية:

يعتبر توفر الثروة الحيوانية من مقومات التنمية الفلاحية، إذا أنها تؤدي أدوارا كثيرة أهمها: توفير فرص عمل للفلاح ولأفراد أسرته، دورها كمستودع للثروة، شكل من أشكال التأمين، إعادة تدويرها للمخلفات وبقايا المحاصيل أو الصناعات الفلاحية، تحسينها لبنية التربة وخصوبتها، يضاف إلى هذا الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية كاللحوم والحليب والبيض، مما يساهم في إرساء الأمن الغذائي؛

1-5 الموارد المالية:

يعتبر التمويل أداة مهمة وضرورية للعملية الإنتاجية، حيث يساهم في إنعاش القطاع الفلاحي، كما يسمح توفر الأموال اللازمة باقتناء مستلزمات عملية الإنتاج، وكذلك الاستمرار في المشاريع الفلاحية والتوسع فيها[1].

[1] سفيان عمراني، مرجع سابق، ص: 90.

2-محددات التنمية الفلاحية

محددات التنمية الفلاحية هي تلك العقبات التي تعترض تنمية القطاع الفلاحي مما يحد من تقدمه وتطوره وبالتالي تأثر الاقتصاد الوطني سلبا بوجود هذه العقبات إلى ثلاثة رئيسية:[1]

2-1-العقبات الاقتصادية:

هذه العقبات تعاني منها غالبية الدول النامية وأهمها انخفاض الإنتاجية في مختلف أنشطة القطاع الفلاحي بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة وسوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع مما يعني انخفاض مستوى الدخل لهذه القوى، كل هذا يؤذي إلى قلة التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الفلاحية وبالتالي عدم الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية الفلاحية.

2-2-العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية:

إن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا كبيرا أمام عملية التنمية، لذا فإن السعي لوجود مثل هذا الاستقرار السياسي في الدول يوفر بيئة قادرة على إدارة موارد الاقتصاد بحيث تدور عجلة التنمية ككل ومنها عجلة التنمية الفلاحية بالإضافة إلى هذا الجانب فإن للجانب الاجتماعي أهمية في تحقيق التنمية المطلوبة، فكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية فانخفاض الإنتاجية بسبب الجهل في أساليب الإنتاج الحديثة انعكاسا لمستوى علمي متواضع وعدم وضع الكفاءات العلمية في مكانها المناسب لتساهم في عجلة التنمية بشكل سليم.

2-3 العقبات التقنية والتنظيمية:

عدم نقل التقنية الحديثة إلى القطاع الفلاحي يؤذي بشكل أو بآخر إلى دفع هذا القطاع إلى التأخر وعدم النمو مقارنة مع القطاعات الفلاحية في الدول التي تتبنى التقنية الحديثة في الإنتاج ونقل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة على أسس صحيحة تساهم في دفع عجلة التنمية للأمام والوصول إلى مستويات متقدمة منها، وبالإضافة إلى الجانب التقني فإن تردي وضع الجانب التنظيمي والإداري إتباعا لأساليب إدارية معقدة وتبني الروتين والبيروقراطية يؤذي إلى عدم وصول الاقتصاد ككل إلى مستوى عال من النمو أو حتى تحقيق مستوى معقول من هذا النمو.

[1] كلثوم اعموري، نادية بوشنة، برنامج التجديد الفلاحي و الريفي و أثاره على التنمية الفلاحية– دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأدرار- مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017/2016، ص: 26.

المبحث الثالث:برامج التنمية الفلاحية في الجزائر.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)

لقد واجهت الجزائر وضعا اقتصاديا صعبا بعد الاستقلال وذلك نتيجة للتخريب والحرب الاستعمارية، لذلك شهد القطاع الفلاحي عدة إصلاحات منذ سنة 2001، وكان الهدف من كل تلك الإصلاحات هو إيجاد الإطار التنظيمي الأمثل للحصول على نتائج جيدة ولتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين، وذلك من أجل ضمان انطلاقة فعالة ودائما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث قامت الدولة بوضع عدة برامج تنموية.

1- مضامين المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005):

شرعا في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في شهر سبتمبر 200، من خلال محاولات النهار بالإنجاز الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط لشمله التنمية الريفية أيضا، من خلال تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم لسكان الأرياف الأكثر فقر لتحسين وضعيتهم المعيشية، خاصة في المناطق الداخلية في الجبال والهضاب العليا والجنوب، هذا الكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تتضمن يقارب النصف فقراء الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعزل النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، الى جانب تدهور حاله المستثمرات الفلاحية يعد خوصصت الدولة للقطاع الفلاحي ويهدف المخطط أساسا إلى ترقية قدرته التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية، كما يهدف الى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية[1].

2- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000- 2005):

منذ عام 1999 ومع عودة الأمن للبلاد والتي تزامنت مع استعادة المالية العامة، أطلقت الحكومة برنامج انتعاش طموح من خلال الخطة الوطنية للتنمية الفلاحية (2000-2004 **PNDA**)، أن هذا المخطط يعد أداة من شأنها عصرنة القطاع الفلاحي في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، ويتضمن العديد من وسائل الدعم وتشجيع القطاع الخاص الاستثمار في هذا القطاع وتحسين مستوى معيشة سكان الأرياف من خلال تقديم دعم وقروض وتوزيع الأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز[2].

[1] فتيحة بوزيان، شايكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018، ص ص: 121-122.

[2] مريم رحماني، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ادارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2020/ 2021، ص: 131.

حسب الأجندة الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو إستراتيجية كلية تهدف الى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي في الجزائر؛

كما يعرف ايضا بأنه، برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وايضا حماية سكان الأرياف[1].

2-1- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000- 2005):

حسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تبين فيها باستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، خطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 الى أهم توجيهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، وقد تم وضع عدة أهداف لهذا المخطط، وقد سطرتها الدولة على الأمدين المتوسط والبعيد وتتمثل أساسا في:[2]

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة اعتبار وتأهيل الموارد مختلف جهات الوطن.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.

تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.

- التحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين، تصريف وتكييف الإنتاج.
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

[1] نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة –ولاية تيارت، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص التسيير المالية العامة، جامعة ابو بكر بلقايد، 2011/ 2012، ص: 163.

[2] سلطانه كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000- 2005)، في ولاية قسنطينة، تقييم ونتائج، رسالة ماجستير، كلية العلوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة متتوري قسنطينة، 2006/2005، ص: 07.

2-2- المخصصات المالية:

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف خصصت الحكومة الجزائرية مبالغ معتبر، وذلك في إطار تطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث عرفت المبالغ المخصصة ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2001- 2004 الجدول والشكلين المواليين يوضح لنا ذلك[1].

الجدول رقم(05): المخصصات المالية للقطاع الفلاحي خلال 2001- 2004 (الوحدة: مليار دج):

السنوات	2001	2002	2003	2004
المبلغ المخصص	10.6	20.3	22.5	12.0

المصدر: فتيحة بوهرين، دراسات قياسية لمحددات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة أبحاث، المجلد6، العدد2، 2021، ص: 319.

[1] فتيحة بوهرين: دراسات قياسية لمحددات النمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017، مجلة، المجلد 06، العدد 02، ص: 319.

الشكل رقم(05): المخصصات المالية للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2001-2004،(الوحدة، مليار دج):

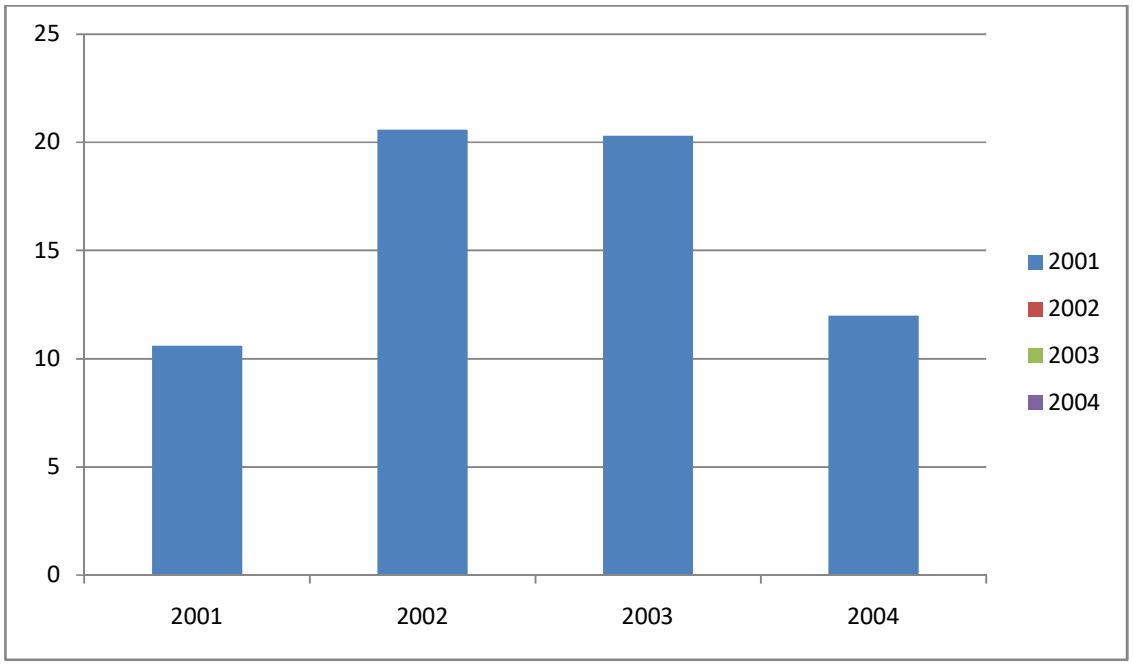

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

3-محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

ويرتكز على محورين أساسيين هما:[1]

❖ **المحور الأول:**

- البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي.
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي.
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمر الفلاحية.

❖ **المحور الثاني:**

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتأمين المناطق الجبلية.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

[1] زهير صيفي،المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر-حالة ولاية البرج-،قسم علوم الارض، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، Assiutj, Agric,Sci,(45) N°,(4),2014, P166.

- برنامج المحافظة وتنميه الصحراء.
- وقد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية وهي:
- تحقيق الأمن الغذائي حسب المعايير المتفق عليها دوليا اي حساب الكيف.
- اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا اي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه.
- تنمية المنتجات الفلاحية وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية.
- تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

4-الاستراتيجية المتبعة لتنفيذ البرامج المخطط:

يحدد المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية الصادر عن وزارة الفلاحة الخطوط العريضة للإستراتيجية المتبع بالإضافة إلى جملة قوانين المنظمة لعمل كل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، صندوق حمايه الصحة الحيوانية والنباتية والبرنامج الوطني للتشجير، لبلوغ الأهداف المرجوة عماله وزارة الفلاحة على تطوير عمليات التأطير والتنشيط البرامج عبر ما يلي:

- دعم وتطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعه في إطار تقليص الفاتورة الغذائية وتوظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخرات الفلاحية ذات المزايا العالية لتكون محل تصدير، وهو سبب التعديلات التي أدخلت مؤخرا على نطاق الدعم والتعويض المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي يسعى لتصفية الإجراءات وإضفاء اكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات[1].
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة؛
- استعمال احسن القدرات الطبيعية وتثمينها (التربة، المياه) والوسائل الاخرى(المالية، البشرية)؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه 000.340 قنطار سعيا الى تحقيق الأمن الغذائي؛
- تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وذلك المهددة بالجفاف(المخصصة حاليا للحبوب او شركة بورا)، بتحويلها لصالح الفلاحة، الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية.
- رفع الصادرات من المواد الفلاحية وكذلك ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتنميتها.

[1] آمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 23، أبريل 2018، ص ص: 189-190.

- توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الفلاحية وترقية المنتجات ذات امتيازات التفضيلية الحقيقية.
- توفير الشروط لزياده القدرةالتنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح اكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة[1].

جاءت جملة هذه الإصلاحات التي مست القطاعين الفلاحي والريفي بنتائج جد مشجعة حيث سجل القطاع الفلاحي في الجزائر معدل نمو السنوي قدر بـ ستة 6 بالمئة منذ سنة 2000 كما سمح بتحقيق 500000 هكتار كمساحة فلاحية صالحة للزراعة ما حقق توفير مليون منصب شغل مباشر وغير مباشر حسب وزير الفلاحة والتنمية الريفية الرشيد بن عيسى، كما تم استصلاح حوالي 328000 مستثمرة فلاحية والتسجيل فائض في بعض المنتجات كالبطاطا قدر بـ 500000 طن والتمر 516000 طن، كما ارتفع منتوج الحبوب من 15 مليون قنطار سنة 2000 إلى 34 مليون قنطار سنة 2007 علما ان احتياجات الجزائر تقدر بـ 06 مليون قنطار في السنة، وقدشجعت هذه النتائج الإيجابية السلطات العامة على مواصلة دعمها لهذا القطاع الاستراتيجي ليصبح من أولويات الدولة الجزائرية سواء من حيث تخصيص الميزانية أو وضع القوانين التي نذكر منها قانون التوجيه الفلاحي الأول من نوعه الاستقلال الذي سمح بضبط وتحديد جوانب عديدة متعلقة بالنشاط الفلاحي؛

بناء على الاحصائيات التي قدمتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن سنة 2001 تم خلالها السماح لما يقارب 15000 فلاح ومستثمر الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفضل التأطير الملائم، كما تم تسجيل نمو معتبر في القطاع بنسبة 13.2 بالمئة مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا قدر بنسبة 5 بالمئة مقارنة بعام 1998، وحسب نفس المصدر فقد سجل سنة 2006 حدوث قفز نوعية في نسب الإنتاج نتيجة تطبيق المخطط إذ نجد مثلا إنتاج القمح بلغ 26.9 مليون قنطار، والحليب 24.2 مليار لتر، والبطاطا 7.20 مليون قنطار، أما انتاج اللحوم الحمراء بلغ 300.000 طن والبيضاء 260 ألف طن[2].

5-اجهزه تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

بالإضافة إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تشجيع المستثمرين والفلاحين على استغلال الموارد الطبيعية

[1] هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000- 2006، نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، مذكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان- 2006/ 2007، ص: 93.

[2] أمال بن صويلح، مرجع سابق، صص: 192- 193.

وتحسين تقنيات الإنتاج ورفع الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وخاصة بالمناطق الريفية والصحراوية وهذه الصناديق هي:[1]

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: يقوم بتقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية وتوسيع مجال الدعم لتشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطار وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الافتتاحية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق.
- الصندوق ترقية الصحة الحيوانية الوقاية النباتية: يقوم بدعم كل الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة الحيوانية، والوقاية النباتية، والحملات الإعلامية، والتحسيس في هذا المجال، كما يقوم بتقديم التعويضات لعمليات إتلاف وحرق الحيوانات المذبوحة الهالكة وكذا إتلاف وإقلاع المزروعات والأعمال المنجزة في إطار المكافحة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج والوقاية.
- صندوق مكافحة التصحر والتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب: يقوم بتقديم الإعانات لمكافحة التصحر وتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والفلاحة الرعوية والدعم مداخيل المربين .... الفلاحيين من خلال تقديم إعانات للتغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة حظر الرعي أو تكثيف أنظمة الإنتاج، تقديم إعانات الأعمال للحفاظ على المراعي وتطويرها ولتنظيم الاقتصاد الرعوي.
- صندوق التنميةالريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: يقوم بتقديم الدعم لعملية التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، وتحسين الإنتاج الحيواني وتثمين المنتجات الفلاحية، كما يدعم المشاريع ذات العلاقة بالإنتاج الفلاحي مثل: إنشاء المطاحن التقليدية ومعاصر الزيتون، الحداد التقليدية، مذابح تقليدية، مراكز توصيل بالفواكه والخضر وتحويلها.

المطلب الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009):

سمي أيضا المخطط الخماسي الأول يرجى منه تثمين النتائج المتوصل إليها في برنامج الإنعاش الاقتصادي كان مجموع المبلغ الذي رصده 4.202.7 مليار دينار جزائري،خصص منه لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة، والتنمية الريفية، والصيد البحري بلغ 337.2 مليار دينار جزائري بنسبة 8.02 بالمئة أرادت الجزائر أن تصل بهذا البرنامج التكميلي إلى تطوير نمو قطاع الفلاحة عن طريق تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع والتعميم التكوين، تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، إعادة توجيه القدرات الفلاحية، تحسين محيط المستثمرات، تطوير وسائل مكافحة الآفات الفلاحية، كما وضعت تشريعا يؤسس

[1] غردي محمد، بن منيرنصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحقق منها، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، العدد العاشر، ص: 203.

نظام الامتياز الذي يضبط بكيفية واضحة حقوقها نحو صاحب الامتياز وواجبات كل منهما والذي صادق عليه سنة 2010،وقد تعززت الكثير من الإجراءات الخاصة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08/16 المؤرخ في 03 أوت 2008، الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، ويهدف برنامج التجديد الريفي أساسا إلى تحقيق التنمية منسجمة ومتوازنة بين جميع الأقاليم[1].

أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:[2]

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها أهم عوامل الاقتصاد.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير الشرعية التي تحل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهل أداة الانتاج او إصلاح المالي والبن.
- استعمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها ان يتم الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الوطني الخاص.

المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010- 2014) وبرنامج توطيد النمو (2015- 2019):

من خلال تنشيط التنمية الريفية في شهر فبراير 2009، تم إطلاق سياسه جديده من الحكومة قائم على تصويب دور الدولة إلى وظائفها الأساسية والتغيير العميق للعلاقات بين فاعلي عالم الريف والفلاحة والبناء التدريجي لشراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص، حيث استفادة القطاع الفلاحي ضمن المخطط الخماسي

[1] جمال جعفري، ادريس عبدلي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990- 2014)،مجلة نمو وتسيير الاقتصاد، المجلد3، العدد1، 2019، ص: 32.

[2] انيسه عثماني، لامية بوحصان، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر" الملتقى الدولي: تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001- 2004، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 9.

(2010- 2014)، من غلاف مالي يقدر بحوالي مليار دينار من الموارد العامة الإجمالية، اين يقدر 200 مليار سنويا، من أجل تنفيذ مختلف التدابير والإجراءات اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص ودعم سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

1- سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2010- 2014):

بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم لسياسة التجديد التي تم إعدادها من طرف خبراء محليين وأجانب إلى جانب المعنيين بالتنمية الريفية من فلاحين وسلطات محلية، تم بعث برنامج دعم التجديد الريفي للفترة الممتدة من 2005- 2007، وقد تم اعدادها وفقا لثلاثة مراحل وهي:[1]

- المرحلة النموذجية أو التحضيرية 2007:

تم فيها وضع الأسس الأولية لسياسه التجديد الفلاحي والريفي.

- مرحلة الترسيخ بداية من 2008:

حيث تم التركيز في هذه المرحلة على تنفيذ برنامج وطني لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية خلال الفترة 2008- 2010، من خلال تجنيد خبراء وأساتذة جامعيين يكلفون بتبليغ المعارف من أجل التجديد الريفي، وتدعى كل ولاية إلى تحديد خبرائها بالاعتماد على الجامعات المحلية ومراكز التكوين وكذا الفاعلين الرائدين في مجال التنمية.

- مرحلة التعميم لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009- 2015):

ويتم الفصل في هذه المرحلة على إعداد وتنفيذ عدد أكبر من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والتي تعد أدوات للتهيئة الفاعلة للأقاليم الريفية.

1-1- اهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2009، وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند على تحرير المبادرات والطاقات، جهاز الانتاج والترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها البلاد[2].

[1] كريمة قرابسي، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 01، 2019، ص: 1040.

[2] ناصر بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في بولاية قالمه، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 43، مارس 2016، ص: 418.

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في العناصر التالية:[1]

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية وتحسين ظروف الشغل وضمان المستوى معيش يعادل لسكان الريف.
  - التثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل وذلك بتحسين ظروف الحياة وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يأتي من خلال تطبيق نموذج تنموي الأقاليم الريفية قصد تدعيم تنافسيتها.
  - دعم قابلية المؤسسات الريفية للحياة والتعزيز دور الفلاحة التي ماتزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي.
  - التحسين المستدام للأمن الغذائي.

وعلى هذا الأساس تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ الاستقلال أي تدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، ويتجلى ذلك من خلال الاستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الاشراك القوى لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين[2].

1-2- ركائز التجديد الفلاحي والريفي : الريفي على ثلاث ركائز أساسية:[3]

- التجديد الفلاحي.
- التجديد الريفي.
- دعم القدرات البشرية والدعم التقني.

[1] وردة بوقبال، علاوة بولحواش، التوجه الجديد لسياسه التنمية الريفية في الجزائر، سياسة التجديد الريفي بين النظرية والتحديات، مجلة افاق العلوم7228-ISSIV2507، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الرابع عشر، جانفي 2019، ص: 331، المجلة 04.

[2] ناصر بوعزيز، المرجع نفسه، ص: 419.

الشكل رقـــم (06): الركائز الثلاثة لبرنامج التجديد الفلاحي الريفي

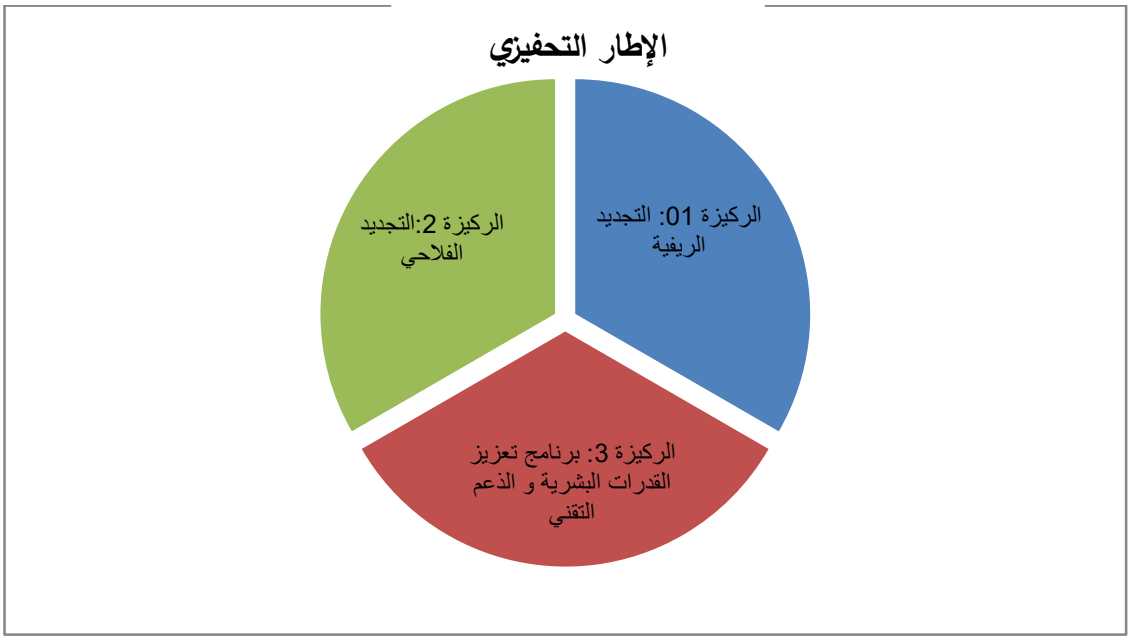

1-2-1-التجديد الفلاحي:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع للضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، وتجدر الاشارة الى ان هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرت الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي،ثم اضيف عاملين اخرين انجزا خصيصا لإنتاج الفلاحي وهما نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2005 لتأسيس واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والاسعار عند الاستهلاك، ويتمثل الثاني في عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية، ولتجسيد سياسة التجديد الفلاحي عملنا.

ولقد تم الاعتماد على ثلاث برامج عملية تتمثل في الآتي:[1]

- إطلاق برامج التكثيف والتحديث التي تهدف الى زيادة الانتاج والانتاجية؛
- تطبيق نظام الضبط (**SYRPALAC**) والذي يهدف من جهة الى تامين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، اللحوم، الزيوت، والبطاطا.

[1] المرجع نفسه.

- إنشاء بيئة آمنة من خلال اطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية والتعزيز دعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

الشكل رقم (07): مخطط برامج التجديد الفلاحي

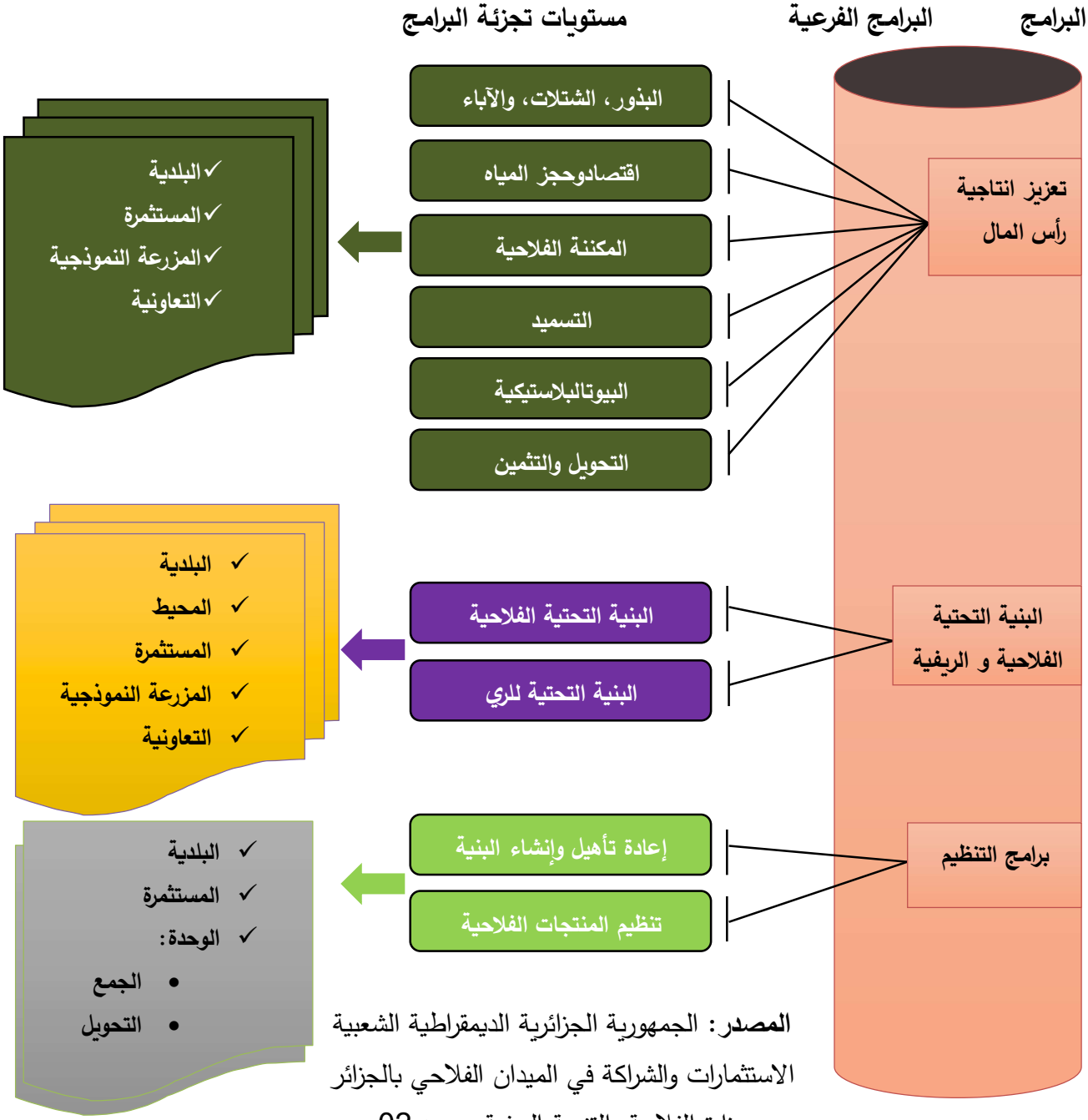

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص: 02.

1-2-2-التجديد الريفي: الريف هو مرادف للمستقبل وقدرات للاكتشاف والتثمين، بهدف برنامج التجديد الريفي الى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، ويستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر، الجبال، السهوب، الصحراء، كما يشارك العديد من الفاعلين المحليين (الجمعيات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرين الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض)، التجديد الريفي مجال تطبيقه الى قطاعات النشاط الاخرى في الوسط الريفي (الجرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي...) بالترقية ما بين القطاعات[1].

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق،الجزائر ،ماي ،2012،ص: 06.

الشكل رقم (08): برامج التجديد الريفي

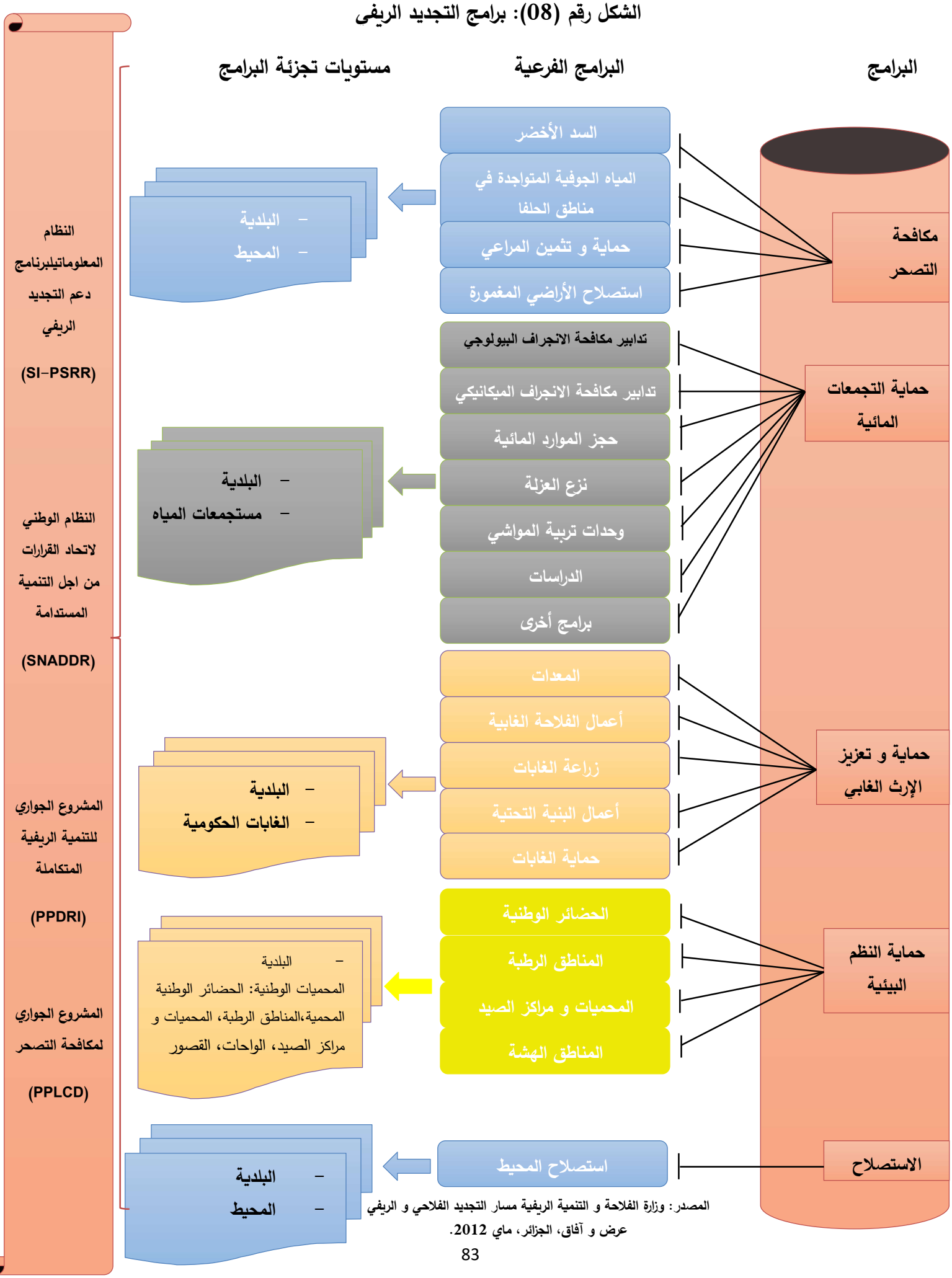

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق، الجزائر، ماي 2012.

1-2-3- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

ظهرت هذه الركيزة من أجل دعم الموارد البشرية بغية حسن تسيير مرحلة التجديد من خلال تقوية القدرات البشرية عن طريق الاستثمار في مجال البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي مع الاهتمام بمصلحة الرقابة البيطرية والصحة النباتية ومكافحة حرائق الغابات[1].

1-3-1- الإطار التحفيزي:

اضافة الى الركائز الثلاثة الاولى الأساسية يتضمن البرنامج أيضا الإطار التحفيزي.

يعد الإطار التحفيزي تكملة للركائز الثلاثة يشمل الأدوات المتطورة والمستعملة من طرف الادارة في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوات هي:

الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الاحتياجات.

ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.

تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.

مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين وتنشيط الفضاءات والتقوية السياسات والبرامج والمشاريع[2].

1-3 استراتيجيات تمويل سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

خصصت السلطات العمومية في اطار المخطط الخماسي للتنمية للفترة(2010- 2014) غلافا ماليا قدر بنحو 1000 مليار دينار لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وكانت موزعة كالاتي:[3]

- برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي: 160 مليار دينار(70%)
- برنامج تجديد الاقتصاد الريفي: 40 مليار دينار (18%)
- برنامج تقوية القدرات البشرية والدعم التقني: 28 مليار دينار (12%).

2- برنامج توطيد النمو2015-2019:

قام هذا البرنامج على هدف بلوغ نسبة نمو تقدر بـ7%مع آفاق 2019، وتخفيض نسبة البطالة بالإضافة الى تحسين ظروف المعيشة وتسيير المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد، ويتمثل المسعى الذي تم اعتماده

[1] بومدين زاوي، براضية سليمان، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 02، سبتمبر، 2017، ص: 104.

[2] مريم رحماني، مرجع سابق، ص: 136-137.

[3] بوعزيز ناصر، مرجع سابق، ص: 421.

في اطار هدا البرنامج، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير شعب التصدير، وقد ارتكز هدا البرنامج على خمس محاور هي:[1]

–المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال توسيع المساحة الفلاحية النافعة وتثمين المنتجات الفلاحية؛

– مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية، وتكثيف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني، وتوفير احسن العوامل ووسائل الانتاج مع اعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية؛

– تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز الرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية؛

– تقوية اليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية عند الكوارث الطبيعية، ووضع اجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الانتاجية؛

– متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الادارة الفلاحية، وادارة الغابات والتكوين والبحث والارشاد ونشر التقدم التقني.

2-1- المخصصات المالية:

تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توطيد النمو، فيما اشترطت الحكومة ضرورة انعكاس ذلكعلى القدرة الشرائية للمواطن طالبت وزراء جميع القطاعات بتطهير برامجهم، كما ظهرت التنمية الفلاحية والريفية من جديد في برنامج الحكومة لسنة 2014 بجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019، هدا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من اجل تحقيق الامن الغذائي، وخصص لها ما يفوق 1000 مليار دج[2].

[1] فرح بن سالم، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الواقع والافاق، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 11 مارس 2021، ص ص: 49-50.

[2] زينب بوراي، سعاد بن سالم، تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والافاق، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 14 مارس 2021، ص: 229.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن القطاع الفلاحي قد برز بكونه يملك دورا فعالا في مراحل التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها ومساهمته في توفير الأمن الغذائي بفضل ما يتوفر عليه من موارد طبيعية ومقومات بشرية.

فالفلاحة عملية تساعد على إنتاج الغذاء كما تعد من العوامل المساعدة التي يمكن لها ان تنهض باقتصاد البلاد وسد حاجياته دون اللجوء الى الاستيراد، ولاستمرارية هذا الإنتاج يجب الوصول الى تحقيق التنمية الفلاحية التي تعمل أيضا على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وتحقيق البطالة وجعلها من السبل الضرورية.

كما تتحقق التنمية الفلاحية في الجزائر بإتباع سياسات فلاحية تتجلى في مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي حاولت فيه الجزائر عصرنة القطاع الفلاحي وتحويله إلى قطاع منتج.

الفصل الثالث

أثر القروض الفلاحية في التنمية الفلاحية في الجزائر

تمهيد

في ظل قيام القطاع الفلاحي الذي يضم في طياته العديد من المؤشرات التي تمكن من خلالها قياس فعالية سياسة الدعم المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية، حيث يمكن من خلالها معرفة مختلف التطورات الحاصلة في مختلف الشعب الفلاحية.

وبصدد ذلك قمنا بإعداد هذا الفصل ذاكرين فيه مختلف هذه المؤشرات التي من خلالها نلاحظ اثر القروض الفلاحية على تطور التنمية الفلاحية في الجزائر، وجسدناها عبر المباحث التالية:

المبحث الاول: أثر القروض الفلاحية على الرأسمال الفلاحي.

المبحث الثاني: أثر القروض الفلاحية على الاقتصاد الكلي.

المبحث الثالث: أثر القروض الفلاحية على الانتاج الفلاحي.

المبحث الأول: أثر القروض الفلاحية على الرأسمال الفلاحي.

تتعدد وتتنوع مكونات الرأسمال الفلاحي حيث حسب منظمة الفاو يمكننا التعبير عن المورد الرأسمالي الفلاحي بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الاراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني. ومن بين المؤشرات التي ركزنا عليها في هذه الدراسة نجد تطور الاراضي الفلاحية والتجهيزات الفلاحية.

المطلب الأول:تطور مساحة الاراضي الفلاحية.

تعتبر الارض احد الثروات الطبيعية في البيئة، كما تعد بمثابة الوعاء الذي تعيش عليه الكائنات الحية وتعتمد عليها في البقاء. وعلى الانسان الاستفادة منها في استغلال كل ما يحتاجه من ضروريات، حيث تعتبر الاراضي الفلاحية ثروة استراتيجية والقاعدة الاساسية للإنتاج الفلاحيوعلى اساس نوعيتها تتحدد نوعية حجم الانتاج الفلاحي. حيث لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما لها دورا كبيرا في نمو الانتاج الفلاحي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الفلاحية او زيادة المساحة المحصولية، في حين تتوزع الاراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر الى اربعة مناطق هي المنطقة الساحلية، المنطقة الداخلية والمنطقة السهبية،والمنطقة الجنوبية،ويبين لنا الجدول التالي تطور مساحة الاراضي الفلاحية:

الجدول رقـــم (06): تطور مساحة الاراضي الفلاحية خلال 2010-2019:

البيان	المساحة الإجمالية	الأراضي الفلاحية ألف هكتار								نسبة النمو من الأراضي الصالحة الفلاحية
		الأراضي الصالحة للفلاحة	نسبة المساحة الكلية الصالحة للفلاحة	المراعي	نسبة من المساحة الكلية الصالحة	أراضي غ. مستغلة	نسبة من المساحة الكلية الصالحة للفلاحة	المساحة الكلية الصالحة للفلاحة	نسبة النمو من المساحة الإجمالية	أراضي مروية
10	238174.10	8435.03	19.87	32938.30	77.60	10710.22	25.23	42444.35	17.82	985.20	11.68
11	238174.10	8445.49	19.89	32942.08	77.61	10562.84	24.88	42443.86	17.82	987.00	11.68
12	238174.10	9032.70	21.25	32943.69	77.52	11011.10	25.91	42499.43	17.84	1042.90	11.54
13	238174.10	8461.87	19.72	32969.44	76.87	14580.95	34	42889.11	18.00	1089.50	12.87
14	238174.10	8465.04	19.73	32965.97	76.86	14588.95	34	42889.11	18.00	1089.50	13.55
15	238174.10	8488.03	19.56	32968.51	75.97	19388.87	44.68	43395.25	18.22	1136.30	13.94
16	238174.10	8417.60	19.40	32942.63	75.91	20360.89	46.92	43396.16	18.22	1215.30	14.79
17	238174.10	8483.43	19.55	32851.71	75.70	20369.99	46.94	43397.07	18.22	1260.50	15.30
18	238174.10	8517.017	-	32841.83	-	-	-	-	-	1306.40	15.30
19	238174.10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :

حنان سفيان، السياسات المتبعة في مواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية للاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2010-2019، ص3.

مريم رحماني، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ادارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 202à/ 2021، ص:98.

زينب بوراي، ساعد بن سالم، تصدير المنتجات الفلاحية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الفلاحي الدولي، الواقع والافاق، الملتقى العلمي الوطني حول، القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق، جامعة البويرة (الجزائر)، 14 مارس 2021، ص:224.

تتوفر الجزائر على مساحة جغرافية شاسعة تقدر بحوالي 238174.10 الف هكتار تسمح لها بتوسيع المساحة الفلاحية الا ان عملية استصلاح و توسيع المساحة الصالحة للفلاحة شهد نمو بطيء وهذا ما يتضح في الجدول أعلاه الدي يبين تطور المساحة الاجمالية للأراضي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017، ودلك حسب استخدامها حيث نلاحظ ان المساحة الكلية الصالحة للفلاحة لم تتزايد الا بنسب ضئيلة جدا طيلة هذه الفترة اد بلغت سنة 2010 حوالي 42444.35 الف هكتار بنسبة 17.82 % من المساحة الاجمالية، لتبقى نسبة ثابتة في السنتين المواليتين2011-2012 بالنسب التالية على الترتيب، 17.82، 17.84 في حين قدرت سنة 2017 ب 18.22 % عن 43397.07 الف هكتار وهدا بعدما كانت خلال السنتين 2013-2014 ثابتة بنسبة 18 % من اجمالي المساحة الكلية وهدا بالإضافة الى ان هذه المساحة لا تستغل بشكل كبير، اد لم تتعد نسبة مساحة الاراضي الصالحة للفلاحة اي المستغلة فعلا 19.87 % و19.89 % عن مساحة قدرت على التوالي 8435.03 و8445.49 الف هكتار من المساحة الكلية الصالحة للفلاحة، خلال سنتي 2010-2011 على الترتيب لترتفع بنسبة ضئيلة جدا في السنة الموالية بحوالي 21.25 %بقيمة قدرت ب 9032.70 الف هكتار وهي أعلى قيمة خلال الفترة 2010-2017، وسرعان ما عرفت تدبدب بين الانخفاض و الارتفاع ولكن بنسب متواضعة خلال السنوات من 2013 الى 2017 لتبلغ قيمتها 8483.43 الف هكتار بنسبة 19,55 % من المساحة الكلية الصالحة للفلاحة في سنة 2017، و بالمقابل نلاحظ ارتفاعا في مساحة الاراضي الغير مستغلة حيث تتراوح بين 25 % الى أعلى نسبة 46.94 % خلال الفترة 2010-2017، في حين ان المساحة المستغلة في احسن حالاتها لم تتجاوز 21 % على امتداد فترة الدراسة، و هدا يعكس مدى اهدار الاراضي الصالحة للفلاحة و عدم استغلالها بالشكل الدي يحقق الامن الغذائي.

أما المراعي فنلاحظ من خلال احصائيات الجدول اعلاه انها في انخفاض طفيف طيلة فترة الدراسة، حيث في 2010 بلغت قيمتها 32938.30 الف هكتار بنسبة 77.60 % لتنخفض في السنوات الموالية لتصل سنة 2017 الى قيمة قدرت بحوالي 32851.71 الف هكتار من المساحة الكلية الصالحة للفلاحة بنسبة 75.70 % و بالنظر الى هذه النسبة فان المراعي تمثل اغلبية الاراضي الكلية الصالحة للفلاحة.

أما بالنسبة الى الاراضي المروية فنلاحظ ارتفاعا في المساحة الفلاحية المروية من 985.2 الف هكتار الى 1303.63 الف هكتار في 2018 بزيادة تقارب 318 الف هكتار، اي ان المساحة المروية زادت من 11.68 % الى 15.3 % من المساحة الكلية الصالحة للفلاحة، رغم الزيادة المسجلة في المساحة الفلاحية المروية الا انها تشكل نسبة متواضعة جدا من مساحة الاراضي الصالحة للفلاحة، ويعود هذا الانخفاض الى الاعتماد بشكل كبير على الامطار التي تتميز بالتذبذب و صعوبة التنبؤ بها وكذلك قلة الاعتماد على الرش المحوري والري بالتقطير باستغلال الموارد المائية التقليدية كمياه السدود والمياه الجوفية،

وذلك لصعوبة اقتناء معدات و تجهيزات الري لارتفاع أسعار وغلاء هذه المعدات ولعل من بين الاسباب التي أدت الى عدم زيادة الاراضي المروية هي قلة القروض الممنوحة للفلاحين.

المطلب الثاني: تطور مستلزمات الانتاج.

تستلزم عملية الانتاج الفلاحي توفير العتاد اللازم والاسمدة اللازمة، بحيث تعتبر الآلات الفلاحية عاملا مهما مساعدا للفلاح على القيام بالعمليات الفلاحية بالشكل الأمثل وفي أقصر وقت ممكن مما يساعد على رفع الانتاجية وجني المحصول في الوقت الامثل والمتوقع، حيث عملت الحكومة الجزائرية على تحديث وتطوير العتاد الفلاحي عبر مختلف برامج الدعم الخاصة بتطوير وعصرنة القطاع الفلاحي.

ويمكن ان نوضح عدد الجرارات والحاصدات التي تم الاعتماد عليها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في مستلزمات الانتاج خلال 2010-2019:

العدد بالوحدة

البيان	متوسط الفترة 2014-2010	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة النمو
الجرارات الفلاحية	103596.6	108551	110261	110968	111505	590	-99.43
الحاصدات الفلاحية	10229.2	9785	9833	10140	10584	10974	7.28
اجمالي الانتاج	113825.8	118336	120094	121108	122089	11564	-89.84
نسبة النمو	-	3.96	1.48	0.84	0.81	-90.52	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات31؛ 32؛ 34؛ 37؛ 40، للسنوات 2011، 2012، 2014، 2017، 2019.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان حجم العتاد الفلاحي من الجرارات كان في تزايد مستمر في الفترة 2010-2018 في حين عرف تراجعا واضحا سنة 2019 بقيمة بلغت حوالي 590 وقد كانت نسبة نموه غير مرضية ابدا بقيمة -99.43%وهذا ما يعكس ضعف الدولة في توفير الجرارات الكافية لتلبية احتياجات القطاع.

في حين نلاحظ ان حجم العتاد من الحاصدات عرف نموا غير متوازن ففي الفترة 2010-2014 كان حجمه حوالي 10229.2 وبعدها عرف تراجعا متذبذبا الى غاية سنة 2017 ويعود الى التزايد في الفترة 2018-2019بقيمتي 10584 و10974 على التوالي، لتبلغ نسبة النمو 7.28 %وبذلك كانت نسبة اجمالي الانتاج خلال الفترة 2010-2019 حوالي 89.84- %وهي نتائج سلبية مقارنتا بالمجهودات التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتطوير العتاد الفلاحي، ويمكن ان نفسر ضعف اعتماد الجزائر على الحاصدات

والجرارات بضعف قدرة الفلاح على اقتناءها لغلاء اسعارها، ففي الغالب يلجا البعض لاستئجارها في اوقات الحرث و الحصاد وهدا ما يتسبب بشكل عام في تأخر العمليتين إضافة الى نوعية و جودة المكننة من حيث كونها قديمة أم حديثة بحيث يؤثر سلبا على مردود الفلاح.

المبحث الثاني: أثر القروض الفلاحية على الاقتصاد الكلي

يعتبر القطاع ألفلاحي هو القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية الذي يهدف الى إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم ومع تطور القطاعات الأخرى يحتل القطاع الفلاحي الصدارة من حيث الأهمية لدى مختلف دول العالم وخاصة المتقدمة منها وفي الجزائر تظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي وتوفير المواد الغذائية للسكان وكذالك مساهمته في التجارة الخارجية.

المطلب الاول :الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يقصد بالأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب كما ونوعا، على المدى القريب والبعيد وبالأسعار المناسبة لدخولهم، حيث يعتبر الأمن الغذائي من اهم المشاكل التي تعاني منها مختلف دول العالم،وذلك لعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان في حين حاولت الجزائر القيام بحل هذه المشكلة من خلال مخططاتها التنموية والاصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي.

أما الاكتفاء الذاتي فهو يعني قدرت الدولة على سد مختلف الحاجات الغذائية وذلك عن طريق إنتاجها محليا. والجدول الموالي يوضح أن نسبة تأمين الغذاء محليا تعتبر متواضعة في الجزائر ما يجعلها تعتمد على تأمين الغذاء لمواطنيها من الخارج، حيث يظهر من خلال الجدول ما يلي:

الجدول رقم (08): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2010_2019:

السنوات	متوسط الإنتاج						متوسط الطلب على الاستهلاك						نسبة الاكتفاء الذاتي					
البيان	10-14	15	16	17	18	19	10-14	15	16	17	18	19	10-14	15	16	17	18	19
الحبوب	4354,2	3760,9	2942,3	3478,1	6065,9	9633,5	11268	2	2	3	1	2	32,7	21,3	18	26,2	26,6	24,7
البطاطا	4196,7	4539,6	4782,7	4606,4	4693,3	5020,2	4312,7	4692,6	4867,9	4747,3	4733,7	9106,2	97,22	96,7	98,3	97	98,3	98,3
الخضر	10806,	6	8	8882,5	2	8620	10842, 2	1	9	8884,3	1	8613,6	99,66	99,6	99,6	100	99,8	100,1
اللحوم	639,0	819	840,4	7	1069	803,6	74,58	886,9	906,2	3	6	859,9	90,68	92,4	92,7	95,6	89,1	93,5
البيض	234,1	167,5	167,3	394,2	314	341	234,5	168	167,9	394,3	316	340,7	99,84	99,7	99,6	100	99,4	99,9
الألبان ومنتجاتها	3226,6	389,5	37,9	3921,2	3280	2189,2	4975,9 4	4737,5	4616,9	3924,9	3913,1	427,9	68,05	82,2	80,6	89,7	83,8	74,5
	90,94	107,4	88,5	107,2	146,3	146,6	284,53	3	289,8	212,3	405,5	177,3	31,77	31,7	31	90,9	36,1	82,7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات 32، ؛ 33؛ 34؛ 35؛ 37؛ 40، السنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2017، 2019.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي متباينة بين مختلف المنتجات الغذائية، حيث يظهر ان هناك قوة في تغطية الطلب الوطني في كل من البطاطا الخضر واللحوم والبيض، حيث سجلت شعبة البطاطا اكتفاء متذبذبا يتراوح ما بين 96.7 % و98.3 % وكانت اعلى قيمة في السنتين 2018,2019 على التوالي بحوالي98.3 % وكانت ادنى قيمة في سنة 2015 بقيمة... في حين كانت شعبتي الخضر و البيض من الشعب التي حققت اعلى نسب اكتفاء عالية مقارنة بالشعب الاخرى وكانت اعلى نسبتين حوالي 100.1، 100 % على التوالي وادنى قيمتين هما 99.6، 99,4 % على التوالي، بينما كان هناك ضعف في نسبة تغطية الطلب في كل من الحبوب والالبان والبقوليات حيث تظهر الارقام ان هناك تراجعا في نسبة الاكتفاء الذاتي، حيث سجلت الحبوب تراجعا وبلغت نسبا متدبدبة ما بين 18 و26.6 % وكذلك بالنسبة للبقول حيث شهدت هي الاخرى نسبا تارة منخفضة وتارة تؤول الى الارتفاع حيث كانت ادنى قيمة في سنة 2016 بنسبة اكتفاء قدرت ب 31 % واكبر نسبة سنة 2019 بنسبة 82.7 %، وكذلك بالنسبة لشعبة الالبان التي هي ايضا عرفت نسبا تارة مرتفعة وتارة منخفضة اعلى قيمة كانت سنة 2017 بنسبة 89.7 % و ادنى قيمة 68.05 % سجلت في متوسط الفترة

2010-2014. ويتضح من خلال الجدول وفحواه ان الجزائر لازالت تعاني من التبعية الغذائية وخاصة بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية بالرغم من الجهد و الدعم المبذول من اجل رفع اداء الشعب الفلاحية.

المطلب الثاني: المؤشرات الكلية

وهي عبارة عن مجموعة من المؤشرات التي تقيس الاقتصاديات الوطنية. وتتمثل في الناتج المحلي، التشغيل، الميزان التجاري,

ومن خلال دراستنا سنحاول قياس مساهمة القطاع الفلاحي في مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1-الناتج المحـــلي الاجمالي:

ان القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث تختلف نسبة مساهمته من دولة الى اخرى وذلك راجع الى مدى الأهمية التي توليها كل دولة لهذا القطاع، في حين يعكس التباين في الأهمية النسبية للناتج الفلاحي في الجزائر لعدم التوازن القطاعي اد ينخفض تارة و يرتفع تارة اخرى، بسبب العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و غيرها، و يمكن بيان دلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2010-2019:

الوحدة: مليون دولار

البيان	متوسط الفترة 2013-2010	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الاجمالي	64208618.	213343.24	166894	160090.44	16754.8	204523	171157.86
الناتج الفلاحي الاجمالي	19453.80	21966.60	19718	19551.48	20565.7	20769.54	25291
نسبة المساهمة	9.3	10.29	11.8	12.2	12.27	10.15	14.77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،المجلدات 31؛ 32؛ 33؛34؛ 37؛ 40؛ للسنوات2011، 2012، 2013، 2014، 2017، 2019.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاع ألفلاحي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة 2010-2013 تتمثل في 9.3 % لتستمر في تطور ملحوظ الى غاية سنة 2017 وهذا راجع لجملة

الإصلاحات التي تمت إلا أن نسبة مساهمة الإنتاج الفلاحي في اجمالي الناتج المحلي انخفضت سنة 2018 لتصبح 10.15 بالمئة ويرجع هذا الانخفاض الحاصل الى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الفلاحية وعدم قدرت القطاع الفلاحي علي مواكبة هذه التطورات وكذألك تراجع تمويل الفلاحي بفعل سياسة التقشف المعلن عنها حيث في سنة 2019 ارتفعت بنسبة قليلة لتصل الى 14.77 بالمئة فبالرغم من الانخفاض الذي شهده القطاع الا ان الناتج الفلاحي الاجمالي في تحسن لكن لا يلبي طموحات القطاع.

2-التشغيل:

يعتبرالتشغيلأحد عناصر الإنتاج الأساسية بالإضافة إلى رأس المال والتنظيم، وله دور فعال في التنمية الاقتصادية. حيث تعتبر العمالة الفلاحية من المتغيرات الهامة التي تعتمد على الإنتاجألفلاحي، ولعل ما يمثل السكان الفلاحين هو القوى العاملة الفلاحية والتي تعطي مؤشرا هاما على مدى فعالية قطاع الفلاحة في أي بلد.والجدول التالي يوضح توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات النشطة في الاقتصاد الجزائري:

الجدول رقم (10):تطور مساهمة القطاع الفلاحي في اليد العامة للفترة 2010-2019:

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الفلاحية	نسبة النمو
2010	10544	2358.34	22.36
2011	10662	2442.60	22.90
2012	11423	2476.90	21.67
2013	11964	2528.90	21.13
2014	11454	2550.60	22.26
2015	11931	4959.80	41.57
2016	12117	2545	21
2017	10858	2608.77	24.02
2018	12400	2648.98	21.36
2019	12700	2693.55	21.20

المصدر:من إعدادالطالبتينبالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،المجلدات32؛33؛ 34؛ 35؛ 37؛ 40، السنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2017، 2019.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور القوى العاملة الكلية في الجزائر من سنة الى اخرى، كما نلاحظ تذبذب في القوى العاملة الفلاحية فهو يتأرجح بين الزيادة والنقصان، حيث يتضح لنا ان هناك تراجع في مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال الفترة 2010-2014التي تراوحت نسبة النمو بين 21% و22%، ولكن سرعان ما يسجل تطورا ملحوظا في نسبة نمو القوى العاملة الفلاحية في سنة 2015 لتصل الى 41.57 % وهذا راجع الى العمالة الموسمية خلال هذه الفترة.ولتعود للتراجع مرة اخرى خلال الفترة 2016-2019 بنسب النمو التالية على الترتيب 21، 24.02، 21.36، 21.20 ويعود السبب في هذا

التراجع في كونه قطاع غير مستقر لارتباطه بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية، وكذلك نتيجة هجرة القوى العاملة الفلاحية من هذا القطاع بحثا عن فرص عمل جديدة في قطاعات اكثر استقرارا،بالإضافة الى البحث عن مستوى معيشي افضل لكون ان دخل الفرد في القطاع الفلاحي منخفض عن القطاعات الاخرى.

3-الصادرات والواردات:

تتمثل مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الموارد النقدية، وخاصة العملة الصعبة واستخدامها في الاحتياجات الاساسية للتنمية الاقتصادية، مؤشرا اخر من المؤشرات المهمة للدلالة على اهمية القطاع الفلاحي وتنمية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التوسع في الصادرات باعتبارها مصدرا اساسيا في جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاسترداد وتمويل التنمية المحلية، حيث خصصت الجزائر جزءا من مواردها بالعملة الصعبة لواردات المنتجات الغذائية، وذلك راجع للنقص الملحوظ في الانتاج الفلاحي الوطني مقارنة بالاحتياجات الغذائية الداخلية، وقد كان لارتفاع عدد السكان تأثير على ارتفاع الطلب على الاستهلاك، مما دفع بالدولة لتشجيع سياسة الاستيراد لتعديل الكفة بين الانتاج المتناقص والاستهلاك المتزايد، ولتلبية احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء.

3-1 الصادرات:

إن حجم الصادرات ينعكس على مدى نمو وتطور الاقتصاد الوطني، كما تعكس مساهمة قطاع الفلاحة في الصادرات على مدى وصول الدولة الى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

والجدول الموالي يبين تطور حجم الصادرات في الجزائر:

الجدول رقم (11): تطور حجم الصادرات الفلاحية في الجزائر:

الوحدة: مليون دولار

التعيين	متوسط الفترة 2014-2010	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة النمو
الصادرات الكلية	55594.62	37951.39	30027.6	35191.1	41797.3	35823.5	-35.56
الصادرات الفلاحية	391.824	795.54	867.3	756.8	1239.4	1299.8	231.73
الصادرات الغذائية	207.158	192.44	349.1	328.3	342.9	410.6	98.20
اجمالي الانتاج	56193.60	38939.39	31244	36276.2	43379.6	37533.9	-33.20
نسبة النمو	-	-30.70	-19.76	16.10	19.58	-13.47	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،المجلدات 31؛ 32؛ 33؛ 36؛ 38؛ 40،للسنوات 2011، 2012، 2013، 2016، 2017، 2019.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن ان نلاحظ ارتفاع الصادرات الفلاحية ابتداء من سنة 2010 الى 2014 بمتوسط الفترة الذي قدر بحوالي 391.824 مليون دولار،واستمر التحسن لكل الفترة الممتدة 2015 الى غاية 2016 حيث ارتفعت قيمة الصادرات الفلاحية من 795.54 الى 867.3 مليون دولار، لكن سرعان ما انخفضت بنسبة قليلة في سنة 2017 لتصبح 756.8 مليون دولار، لتعاود الارتفاع من جديد في سنتي 20180 و2019 بالنسب التالية على الترتيب 1239.4 و1299.8 مليون دولار، حيث حققت خلال الفترة 2010-2019 نسبة نمو قدرت ب 231.73 % وهي نسبة مرتفعة جدا. وفي المقابل نلاحظ ان نسبة نمو الصادرات الغذائية قدرت بحوالي 98.20%وتليها الصادرات الكلية التي عرفت نتائج سلبية وتراجعا واضحا وذلك بنسبة نمو قدرت بحوالي 35.56- %،وذلك راجع الى فشل السياسات والبرامج التنموية في تنويع المداخيل والصادرات. ونلاحظ ان نسبة نمو اجمالي الصادرات قدرت بحوالي 33.20- وهي نسبة تعكس عجز في الميزان التجاري،وهذا ناتج عن هشاشة الانتاج الفلاحي الجزائري الموجه للخارج من حيث تنوع تركيبته السلعية.

3-2 الـــواردات:

رغم الاصلاحات العديدة التي شهدها القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا أنـه لم يستطع تلبية احتياجات الاسواق المحلية، وبالرغم من تحقيق الانتاج الفلاحي زيادات خلال الفترة 2010-2019 الا انها لم تصل بعد لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من حجم الواردات خاصة الغذائية منها والتي تكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة نظرا لارتفاع اسعارها في الاسواق العالمية، وزيادة الطلب المحلي عليها،وبدلك نلاحظ ان الامن الغذائي في الجزائر مرتبطا بالخارج.

وهدا ما يبرزه الجدول الموالي:

الجـدول رقم(12): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الواردات في الجزائر:

الوحدة: مليون دولار

التعيين	متوسط الفترة2010-2014	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة النمو
الواردات الكلية	47155.31	51803.1	47090.7	47089.5	46333.1	41934.1	-11.07
الواردات الفلاحية	9657.32	10247.8	9085.7	10332.2	10306	9682.3	0.25
الواردات الغذائية	5800.38	8297.2	7949.1	7212.1	7385.9	6925.9	19.40
اجمالي الانتاج	62613.01	70348.1	64125.5	64633.8	64025	58542.3	-6.5
نسبة النمو	_	12.35	-8.84	0.79	-0.94	-8.56	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،المجلدات 31؛32؛34؛37؛40، للسنوات2011، 2012، 2014، 2017، 2019.

يتضح من خلال الجدول أعلاه تطور الواردات الكلية من سنة الى اخرى ففي سنوات 2010 حتى 2014 بلغت قيمة متوسط الفترة 47155.31 مليون دولار، وفي سنة 2015 حققت اقصى نسبة بقيمة 51803.1 مليون دولار، لتتراجع بعد ذلك بنسب خفيفة في السنوات الموالية من 2016 الى غاية 2019 ولتبلغ نسية نموها 11.07- وهي نسبة ضعيفة،ونلاحظ ان هناك تطورا ملحوظا للواردات الغذائية في الجزائر حيث قدرت ب58000.38 مليون دولار خلال متوسط الفترة 2010-2014، وبلغت اقصى حد لها سنة 2015 بحوالي 8297.2 مليون دولار، بينما شهدت في السنوات المتبقية من 2016 الى غاية 2019 تراجع طفيف، وحققت نسبة نمو بقيمة 19.40 %،وكذلك بالنسبة للواردات الفلاحية التي عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من سنة الى اخرى ولكن بنسب ضئيلة، حيث بلغت نسبة النمو 0.25 %، بينما كانت نسبة اجمالي الانتاج 6.5-.

المبحث الثالث: اثر القروض الفلاحية على الانتاج الفلاحي

تميزت الجزائر باقتصاد قائم على الفلاحة بشكل اساسي فلطالما كانت اهم قطاع اقتصادي حيوي تقوم عليه البلاد وذلك لمل يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لرفع عجلة النمو،حيث خطت الجزائر خطوات هامة في مجالات زيادة الانتاج وتحسين الغذاء.

لقد شهد الانتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني تطورا ملحوظا رغم وجود بعض الاضطرابات التي ترجع اسبابها للظروف المناخية الغير مواتية في بعض الاحيان. وهذا ما سنحاول التحدث عنه في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الإنتاج النباتي

يحتل الانتاج النباتي مكانة مهمة في الفلاحة عموما لأنه الركيزةالاساسية في توفير الغداء، و يساهم في تحقيق الامن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الانتاج النباتي وفيرا حيث يضم هدا الانتاج مجموعة من المحاصيل الفلاحية أهمها الحبوب و البقوليات بأنواعها اضافة الى مجموعة الخضر و الفواكه.

1- المحاصيل الكبرى:

يضم مجموعة كبيرة اهمها :مجموعة الحبوب (القمح، الشعير...) مجموعة البقوليات (الحمص، العدس...) و يوضح الجدول الموالي تطور هاته المحاصيل:

الجدول رقم (13): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في انتاج المحاصيل الاستراتيجية الكبرى للفترة 2010-2019:الوحدة: ألف طن

التعيين	متوسط الفترة 2010-2014	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة النمو
القمح	2935.022	2656.73	2440.10	2436.50	3981.27	3876.88	32.09
الشعير	1327.574	1030.56	919.91	969.70	1957.327	1647.74	24.11
الدرة الشامية	1.3	2.79	30.69	20.63	5.525	6.368	389.84
بقلويات	84.992	107.352	88.514	107.21	146.30	146.56	72.43
الإجمالي	4348.888	3797.432	3452.214	3516.04	6090.3555	5677.548	30.55
نسبة النمو	_	-12.68	-9.09	1.84	73.21	-6.77	100

المصدر: إعدادالطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلدات 33؛ 36؛ 39؛ 40، للسنوات2013، 2015، 2017، 2018، 2019.

نلاحظ من الجدول أعلاهان الانتاج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2010-2019 عرف عدة تغيرات في محاصيله الفلاحية وفي مقدمتها الذرة الشامية اذ كان انتاجها في تزايد مستمر فقد كان انتاج الذرة خلال متوسط الفترة 2010-2014 حوالي 1.3 قنطار ليرتفع بعد ذلك الى اعلى مستويات الانتاج خلال سنتي 2015 و2016 على التواليب30.69 قنطار و20.63 قنطار، لتشهد تراجعا في السنتين المواليتين 2018-2019 على الترتيب ب 5,525 و6.368 قنطار حيث بلغ معدل نمو الذرة من 2010 حتى 2019 وهي اعلى نسبة نمو تقدر ب 389.84 %،

أما فيما يخص البقول فقد شهد انتاجها تحسننا ملحوظا، قدر الانتاج خلال متوسط الفترة 2010-2014 ب 84.992 قنطار، لترتفع بعد ذلك الكمية في السنة الموالية الى 107.352 قنطار، اما خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 فقد بلغ الانتاج على الترتيب 88.514-107.21 قنطار،وبهذا يكون انتاج البقول انخفض عن الموسم السابق،ولكن سرعان ما ترتفع الكمية خلال السنتين 2018-2019 لتصل الكمية الى 146.30 و146.56 قنطار، فقد سجلت شعبة البقوليات نسبة 72.43%وهي نسبة مرتفعة.

وبالمقابل حققت شعبة القمح التي تعتبر من اهم المحاصيل في مجموعة الحبوب، تطورا مستمرا طول الفترة 2010-2019 وبنسبة نمو قدرت بحوالي 32.09 %، في حين حققت شعبة الشعير اقلنسبة نمو بالمقارنة مع باقي الشعب بحوالي 24.11 %.

كما نلاحظ من خلال هذه البيانات ان نسبة نمو المحاصيل الاستراتيجية الكبرى كانت حوالي 30.55% خلال الفترة 2010-2019، وتعكس هذه الاخيرة ان مساهمة الانتاج النباتي الجزائري في تغطية احتياجات السكان بالنسبة للمواد الغذائية الاساسية تبقى ضعيفة رغم التحسن الذي عرفته بعض المنتجات كالحبوب،البقوليات، اي ان الاهداف المرجوة في اغلبية الفروع لم يتم بلوغها، وهذا نتيجة الاعتمادالمتزايد على العوامل المناخية، حيث ان من اكبر معوقات القطاع الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر هو الاعتماد الكبير على المناخ، والتي تجعل انتاجية ومردودية القطاع مرهونة بكمية تساقط الامطار، لهذا كان لابد من التوجه الى سقي الاراضي الفلاحية، وتخفيض الاعتماد على المناخ وذلك باعتماد الدولة على اقتناء تجهيزات الريوالتي تعكس وجود قصور في اقتناء هذه التجهيزات وهذا يبين لنا جانب اخر ان سياسة التمويل لم تفلح في فك الارتباط بين القطاع الفلاحي والمناخ.

2-شعبة الخضر:

يحظىانتاج الخضر في الجزائر بأهمية متزايدة حيث تشمل مجموعة كبيرة من المحاصيل الفلاحية من بينها البطاطا، الطماطم، البصل، الثوم، وانواع اخرى وذلك بسبب نزايد الطلب عليها مع تزايد السكان وتحسن مستوى المعيشة.وفيما يلي نسب نمو بعض الخضراوات خلال الفترة 2010-2019.

الجدول رقم(14): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في انتاج الخضراوات للفترة 2010-2019:

الوحـدة: ألف طن

التعيين	متوسط الفترة 2010-2014	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة النمو
بطاطا	4196.706	4539.58	4799.58	4606.40	4653.32	5020.29	19.62
طماطم	865.496	1163.77	1280.57	1286.29	1309.746	1157.35	33.72
بصل	1202.8	1436.28	1525.99	1420.31	1399.691	1613.73	34.16
ثوم	76.276	110.01	103.63	123.48	202.213	223.31	192.76
الاجمالي	5062.202	7249.64	7709.87	7436.48	7564.97	8014.64	58.32
نسبة النمو	_	43.21	6.34	-3.54	1.72	5.94	100

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلدات 33؛ 36؛ 39؛ 40،للسنوات 2013، 2016، 2018، 2019.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان انتاج الخضر شهد منذ بداية الفترة من 2010حتى 2019 زيادات متفاوتة من سنة الى اخرى،فمن حيث نسب النمو المعروضة في الجدول تصدرت الترتيب شعبة الثوم التي بلغت نسبة نمو قدرت بحوالي 192.76 وهي نسبة مرتفعة، لتليها بعد ذلك شعبة البصل التي حققت نسبة نمو بقيمة 34.16، ثم بعد ذلك تأتي كل من شعبتي طماطم وبطاطا بنسب 33.72و19.62 على الترتيب كما نلاحظ من معطيات الجدول ان نسبة نمو اجمالي المحاصيل قدرت ب58.32، ويبدو من خلال هذه النسب ان الاهداف في اغلبية الفروع لم يتم بلوغها وهدا راجع لضعف كمية التساقط خلال فترة الدراسة، حيث يعتبر الاعتماد الكبير على الفلاحة المطرية من بين اكبر معوقات الانتاج الفلاحي و تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، والتي تظهر ان انتاجية و مردودية القطاع مرهونة بالأمطار، الا ان هدا الاخير ليس العائق الوحيد امام نمو الانتاج الفلاحي بل هناك معوقات اخرى من بينها طرق الحصد التقليدية و التي تؤدي الى الاضراب بالمنتوج الفلاحي و كذلك الامراض التي تصيب شعبة الخضر و التي تهلك نسبة معتبرة منها.

المطلب الثاني: الانتاج الحيواني.

تعد الجزائر من بين الدول التي تتوفر على ثروة حيوانية هائلة تسمح بتوفير المنتجات الغذائية، حيث يشكل الانتاج الحيواني جزءا مهما من الانتاج الفلاحي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي او من

حيث تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية. تضم الثروة الحيوانية في الجزائر الاصناف التالية: تربية المواشي، تربية الدواجن.

1-المنتجات الحيوانية:

الانتاج الحيواني بصفة عامة هو استغلال الحيوانات و دلك بهدف الحصول على اعلى انتاجية يمكن الوصول اليها، و التي تدخل ضمنه اللحوم بجميع انواعها و كدا الحليب و البيض باعتبارهما مصدرين هامين في غداء الانسان، والجدول الموالي يوضح لنا تطور اهم هذه المنتجات خلال الفترة 2010-2019:

الجـدول رقم(15): تطور مساهمة الناتج المحلي الانتاج الحيواني للفترة 2010-2019:

الوحدة: ألف طن

التعيين	متوسط الفترة 2010-2014	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة النمو
اللحوم البيضاء والحمراء	628.018	819.02	1053.17	1073.70	1069	809.25	28.85
الالبان	3262.558	3895	3586.53	3521.21	3280	3189.24	-1.15
البيض	264.468	385.41	401.51	394.23	314.04	341.56	29.14
اجمالي الانتاج	4119.044	5099.43	5041.21	4989.14	4663.04	4340.05	5.36
نسبة النمو	_	23.80	-1.14	-1.03	-6.53	-6.92	100

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلدات 33؛ 35؛ 37؛ 39؛ 40، للسنوات2013، 2015، 2017، 2018، 2019.

تبين لنا الارقام الواردة في الجدول اعلاه ان الانتاج الحيواني عرف اداء متباين خلال الفترة 2010-2019، فبالنسبة للحوم الحمراء والبيضاء فقد شهدت تطورا خلال السنوات من 2010الى غاية 2018 حيث سجلت متوسط الفترة بقيمة 628.018الف طن، ليرتفع بعد ذلك في السنوات 2015، 2016، 2017 بالقيم التالية على الترتيب 819.02، 1053.17، 1073.70 الف طن ويعود هذا التحسن الملحوظ الى السياسات الحكومية التي قامت بتقديم الدعم للثروة الحيوانية، بالإضافة الى انتشار الاساليب الحديثة لتربية الحيوانات،وليعاود الانخفاض في السنتين 2018، 2019 بقيم قدرت ب1069، 809.25 الف طن وهو تراجع ضئيل

ولتبلغ نسبة النمو 28.85 %.

كما نلاحظ من بيانات الجدول بالنسبة للألبان فقد عرفت تراجعا خلال الفترة 2010-2019 فقد سجلت نموا غير متوازن بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت قيمة النمو 1.15- وهي نتائج سلبية.

أما انتاج البيض كان في اتجاه تصاعدي فقد زاد انتاجه بوتيرة متسارعة حيث بلغ انتاجه خلال متوسط الفترة 2014-2020 حوالي 264.468 بيضة، لتستمر في الارتفاع خلال الموسم 2015-2016 بالقيم التالية على التوالي 385.41 و401.51 بيضة، ليعرف انخفاضا طفيفا في السنوات الموالية 2017-2018-2019، حيث بلغت نسبة النمو حوالي 29.14 %وهي احسن النتائج مقارنة بالمنتجات الاخرى.ومنه يمكننا القول ان المنتجات الحيوانية عرفت معدلات نمو جيدة لدى بعض الشعب كالبيض واللحوم وهدا راجع الى اتساع مشاريع التربية الحديثة، في حين لم تحقق شعب اخرى ما كانمنتظرا منها خاصة شعبة الألبان،

2-رؤوس الحيوانات:

تتميز الثروة الحيوانية في الجزائر بوجود مجموعات متنوعة حيث نجد الابقار والاغنام التي تعتبر مصدرا للحوم الحمراء والحليب، وكذلك الجمال وهناك انواع اخرى كالدواجن مثلا التي تعتبر مصدرا للحوم البيضاء والبيض وغيرها.والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم(16): تطور مساهمة الناتج المحلي في رؤوس الحيوانات للفترة 2010-2019:

الوحدة: ألف رأس

التعيين	متوسط الفترة 2010-2014	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة النمو
الابقار	1868.15	2150	2081	1895.13	1816	1780.59	-4.68
الاغنام	25246.56	28112	28136	28393.60	28723.99	29428.93	16.56
الجمال	334.248	362.265	379.094	381.88	417	416.52	24.61
إجمالي الانتاج	27448.95	30624.26	30596.09	30670.61	30956.99	31626.04	15.21
نسبة النمو	_	11.56	-0.09	0.24	0.93	2.16	100

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلدات 33؛ 35؛ 37؛ 39؛ 40،للسنوات 2013، 2015، 2017، 2018، 2019.

يوضح الجدول أعلاه تطور اعداد رؤوس الحيوانات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، حيث يتضح من الجدول ان هناك نمو ايجابي لدى اغلبية الاصناف المذكورة في الجدول والذي يوضح أن اعلى نسبة نمو حققتها الجمال التي تعتبر اقل أهمية مقارنة بالأبقار والأغنام،ورغم ذلك حققت زيادة في عدد الرؤوس، حيث عرفت تزايد مستمرا طيلة هذا الموسم الفلاحي فقد بلغت قيمتها خلال متوسط الفترة 2010-2014 حوالي 334.248 رأسا وسنة 2015 بقيمة 362.265 راسا ليستمر هذا الارتفاع طيلة السنوات 2016-2017-2018-2019 بالقيم الموالية على التوالي 379.094، 381.88، 417، 416.52 رأسا، في حين بلغت نسبة النمو 24.61 %.

لتاتي بعدها الاغنام التي تعتبر المصدر الرئيسي للحوم الحمراء، فهي تعتبر ذات استهلاك واسع في المجتمع الجزائري، فقد قدرت رؤوس الاغنام خلال متوسط الفترة 2010-2014 بحوالي 24246.56 رأسا لتستمر في الارتفاع الى غاية سنة 2019 حيث قدرت ب29428.93 رأسا،والتي حققت نسبة نمو بقيمة 16.56 %.

أما فيما يخص تطور رؤوس الابقار التي تعتبر مصدر أساسي لإنتاج اللحوم والحليب، من خلال بيانات الجدول نجد ان عدد رؤوس الابقار عرفت تذبذبا من سنة الى اخرى، في حين قدرت نسبة نموها بحوالي 4.68-% وهي نتائج سلبية بالرغم من الاهتمام الذي أولته الدولة لتربية هذا النوع من الحيوانات،حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة الاجمالي طيلة هذه الفترة قد بلغت 15.21 %،وبصفة عامة يمكن القول أن الثروة الحيوانية في الجزائر في تطور مستمر لكنه طفيف وهذه الزيادة لا تنعكس ايجابا على كمية الانتاج الحيواني،وهذا بالرغم من الجهود التي قامت بها الحكومة من أجل الرفع من عدد الحيوانات من خلال سياسات الدعم.

خـــلاصة:

اهتمت الدولة الجزائرية بالتنمية الفلاحية من خلال البرامج التنموية العديدة التي انتهجتها لإنشاء الاقتصاد الوطني حيث تعتبر هذه الاخيرة من بين الدول التي عملت على تطوير القطاع الفلاحي،وذلك لما له من دور في زيادة الناتج المحلي وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الامن الغذائي،وكذا قدرته على رفع مستوى العمالة والتخفيف من حدة البطالة.

ومن خلال هذا الفصل وبعد تطرقنا الى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر،وذلك بعد عرضنا للمساحات الفلاحية الشاسعة والصالحة لمزاولة نشاط الفلاحة ومستلزمات الانتاج، ثم الانتاج الفلاحي (النباتي والحيواني)، ثم التجارة الخارجية واخيرا الاكتفاء الذاتي، نستطيع القول ان الجزائر نجحت الى حد ما في زيادة الانتاج لبعض المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانيةوبالرغم من تسجيله معدلات نمو مشجعة الا انه سجل قصورا في انتاج المواد الغذائية الاساسية نتيجة الى نقص المعدات الفلاحية والاعتماد على الطرق التقليدية . اما فيما يخص الصادرات والواردات فقد سجل الميزان التجاري عجز وذلك راجع للفرق الكبير بين الصادرات والواردات الفلاحية، مما يؤكد تبعية الدولة من حيث الغذاء للدول الاجنبية.

بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية لترقية هذا القطاع الا أنه يمكننا القول بأن الفلاحة في الجزائر لحد الان لم تتمكن من القضاء على التبعية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

خاتمـــــة

الخاتمة :

سعت الجزائر جاهدة من اجل تحقيق أمنها الغذائي وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من البرامج الطموحة وكذلك عبر محاولة تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الهدف الموضوع، وخاصة فيما يتعلق بالتمويل، حيث وبالرغم من السياسات العابرة تبقى إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر مطروحة.

وقد جاءت هذه الدراسة لتبين لنا مدى مساهمة القروض البنكية المتنوعة والمطروحة في شكل صيغ تمويل جديدة والمعلن عنها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،وهذا عبر الاتفاقية المبرمة بينه وبين وزارة الفلاحة في إطار سياسة دعم تمويل التنمية الفلاحية، حيث تبين من خلال هذه الدراسة أن هناك قصور في الدور المنوط بالبنك اتجاه الفلاحين يبرز من خلال النتائج المتحصل عليها والتي جاءت متواضعة مقارنة بما سطر له، خاصة ما تعلق بالبنية التحتية الفلاحية والإنتاج الفلاحي وبخاصة شعبة المحاصيل الإستراتجية. وان المصدر التمويلي المتدفق والغالب هو الدولة مما يجعل تمويل التنمية الفلاحية في الجزائر مرهون بمصدر وحيد يتعلق بصناديق الدعم الحكومي، وهذا راجع للعديد من الأسباب التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في الحيلولة دون تمويل البنوك للفلاحين، ولعل من أبرزها نجد الضمانات البنكية وكذا العقار الفلاحي بالإضافةإلى تواجد الفائدة التي تتنافى وعقيدة المجتمع الجزائري.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة

بالاستناد إلى ما جاء في مضمون الدراسة، يمكن تقديم اختبار فرضيات الدراسة والحكم عليها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: والتي مفادها" تساهم برامج التنمية الفلاحية في تهيئة البنى التحتية اللازمة لتحقيق النمو في القطاع الفلاحي".

يمكن تأكيد صحة هده الفرضية وهدا بناء على ما تم التوصل إليه خلال الفصل الثالث من هده الدراسة، حيث تم التوصل إلى أن، هده البرامج قد حققت مساهمة فعلية في تهيئة البنى التحتية اللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي من خلال ما به المناطق الريفية خاصة من مشاريع هامة وتجهيزات كالكهرباء إضافة الى استصلاح الأراضي وتوفير العتاد الفلاحي من حاصدات وجرارات، إلا أن هده المساهمة كانت مساهمة متواضعة ولها أثر ضعيف، وهدا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:والتي مفادها" تعد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، هي المحرك الرئيسي للتنمية الفلاحية في الجزائر".

يمكن تأكيد صحة هده الفرضية وهدا بناء الى ما تم التوصل إليه خلال الفصل الأول من هده الدراسة، حيث أنه تم التوصل إلى أن، القروض البنكية هي المحرك الرئيسي للتنمية الفلاحية، حيث أن التمويل عن طريقها يجعل النشاط الاقتصادي يخضع لتوجيه وتشجيع أكثر بالإضافة الى القدرة على المراقبة، حيث تهدف القروض الفلاحية الى تمويل المحاصيل والانتاج الزراعي والاجهزة والابنية والتحسينات الخاصة بالقطاع الفلاحي، وهدا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: والتي مفادها" هناك اثر ايجابي ومباشر للقروض البنكية على الانتاج الفلاحي في الجزائر".

يمكن تأكيد عدم صحة هده الفرضية وهدا بناء الى ما تم التوصل إليه خلال الفصل الثالث من هده الدراسة،حيث أنه تم التوصل إلى أن، أثر القروض البنكية في الانتاج الفلاحي في الجزائر كان أثرا ضعيفا بالنسبة للقطاع الفلاحي، وهدا من خلال بروز ضعف الاضافة التي قدمتها هده القروض في ما يخص مختلف الشعب الفلاحية، وكدا مختلف المؤشرات المتعلقة بالإنتاج ورأس المال الفلاحي،و هدا واضح في أنها لم تفلح بالشكل الكامل في جعل الانتاج الفلاحي يحقق الاكتفاء الذاتي، وهدا مايثبت عكس الفرضية الثالثة.

ثانيا: نتائج الدراسة

1-يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام وتطور وازدهارالقطاع الفلاحي والركيزة الاساسية في تنميته، وذلك

من خلال تقديم قروض للفلاحين والزيادة في الاستثمار.

2-يعد البنك مصدر التمويل الأساسي للقطاع الفلاحي.

3-من أهم صيغ التمويل البنكي للقطاع الفلاحي الأكثر فعالية نجد القروض الاستثمارية.

4-يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي صيغ تمويلية عديدة ومتنوعة، ويقوم بدور ايجابي في تمويل المشاريع الفلاحية، وهذا ما يؤدي الى تنمية وتطوير القطاع الفلاحي. حيث يقوم بمنح قروض استغلال وقروض استثمار على شكل قرض الرفيق وقرض التحدي، قرض الايجاري، القرض المدعم ANAM-ANSEJ-CNACتحت الوكالات.

5-يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكثر المؤسسات تمويلا للقطاع الفلاحي، الا أنه لم يصل الى المستوى المستهدف من جانب تمويل القطاع الفلاحي.

6-تمثل التنمية الفلاحية احدى أقطاب التنمية الاقتصادية، وذلك بالاستخدام الأمثل لمختلف الموارد الطبيعية، البشرية، المالية والتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الانتاجية والانتاج الفلاحي.

7-اهتمت الدولة بالتنمية الفلاحية غداة الاستقلال مباشرة، حيث أبدت ارادة قوية في تطوير الاستثمار من خلال انتهاجها لسياسة الاصلاح الاقتصادي وتخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره من خلال البرامج التنموية.

8-بالرغم من الامكانيات الطبيعية والبشرية والموارد الرأسمالية التي تمتلكها الجزائر، الا أن اسهامات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني تبقى ضعيفة.

9-عدم تحقيق الأمن الغذائي وهذا بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي.

10-عدم الاستغلال الكامل والأمثل للمساحات الفلاحية الصالحة للفلاحة، والتأخر الشديد من عملية استصلاحه.

11-انخفاض اليد العاملة الفلاحية باستمرار، واتجاهها نحو القطاعات الاخرى التي تتوفر فيها مختلف مقومات الحياة.

12-زيادة الانتاج الفلاحي الذي ساهم في تعزيز الأمن الغذائي، وهذا بفضل الدعم والتسهيلات الموجهة للمستثمرين الفلاحيين، كما تم تحقيق نسبة نمو معتبرة للقطاع الفلاحي لكن دون ما خطط له،بسبب نقص الموارد المائية وعدم انتظام تساقط الأمطار.

13-كون أن الانتاج الفلاحي لازال مرتبطا بالمناخ بسبب نقص في معدات الري الحديث وهدا يمكن ربطه بغلاء أسعارها.

14-وخلصنا الى أنه لا يمكن انكار أن القطاع الفلاحي عرف تحسنا ملحوظا لكنه غير كافي، وفي هذا الاطار وجب الاشارة الى أن هذه الجهود التي بذلتها الجزائر لم ترق الى المستوى المطلوب للنهوض بالقطاع الفلاحي.

15-تحسن بعض مؤشرات السلع الغذائية كالخضر.

16- رغم شساعة الأراضي الفلاحية في الجزائر والتغيرات الداعمة للقطاع الفلاحي إلا أنه بقيت الجزائر تعاني من التبعية في بعض السلع الغذائية وأهمها القمح الدي يحتل أهمية كبرى في النمط الغذائي.

ثالثا: توصيات الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات، ولعل أبرزها ما يلي:

1-ضرورةتوفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع الفلاحي واعطائهم الأولوية في ذلك.

2-ضرورة تسهيل اجراءات منح القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي لتفعيل التنمية الفلاحية.

3-لابد من استخدام الري الحديث ومعداته وعدم الاعتماد الكلي على المناخ، مما سيعمل على الرفع من مردودية الانتاج الفلاحي.

4-ضرورة استصلاح اكبر عدد ممكن من الاراضي الفلاحية لزيادة الانتاجية الفلاحية للوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي للغداء وسد الفجوة الغذائية.

5-العمل على تنمية الموارد الفلاحية والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، وذلك من أجل رفع الانتاجية الفلاحية وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي خاصة السلع الاستراتيجية.

6-جعل التنمية الزراعية من السبل الضرورية والبدائل الاستراتيجية لتنمية الصادرات.

7-لابد من إقامة برامج ومراكز لتوعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

قائمة المراجع

الكتب :

1- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، دار غيدار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
2-بدران أحمد جابر، الاقتصاد الزراعي، مركز الدراسات الفقيه و الجامعية، مصر، 2013.
3-البريكي سالم علي سالم صبران، أثر صيغ التمويل الإسلامي، على الأداء المالي للمصارف التقليدية، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2018.
4-بن سالم فرح، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الواقع والافاق، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 11 مارس 2021.
5-عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
6-عبد السلاممحمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، الكويت، يناير، 1998.
مؤسسة النقد العربي السعودي المعهد المالي، مقدمة في اجراءات القروض، الرياض، يوليو، 2015.
7-ناصر سليمان، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ورقلة، ديوان المطبوعات الجامعية 02، 2015.

الأطروحات والرسائل و المذكرات :

1-أسامة توفيق محمد، التمويل الزراعي في ظل التحرر الاقتصادي في محافظة المنيا، رسالة الماجيستير، كلية الزراعة، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة المنيا، مصر، 2002.
2-اعموري كلثوم، بوشنةنادية، برنامج التجديد الفلاحي و الريفي و أثاره على التنمية الفلاحية – دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأدرار-مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017/2016.
3-بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر، دراسة حالة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة عبان رمضان 462، البويرة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة أكلي أولحاج، البويرة،2018-2016.
4-بن اعمر عائشة، بوعلام نجاة، دور التامين في تنمية القطاع الزراعي- دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للمسيلة، مدكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019/2018.
5-بوسمهين أحمد، الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و الظواهر في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة الجزائر3، 2010/2009.

6-بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي- حالة الجزائر – رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف1 – 2015/2014.

7-بونقاب عادل، سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيد الاجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.

8-جرفي زكريا، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي و تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

9-حساني عبد الكريم، واقع التسويق في المؤسسة المصرفية، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010.

10-الحمزة عبد الحليم، التكامل الاقتصادي الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.

11-حميد مجيد محمد عمر، محاضرات مادة الاقتصاد الزراعي، قسم الاقتصاد، 2021/2020.

حنان سفيان، السياسات المتبعة في مواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية للاقتصاد الجزائري في ظل التبعيةالغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014/2013.

12-دهينة مجدولين، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل انضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016.

13-رجم نور الدين، دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية، دراسة حالة الوكالة، (748) بنك الفلاحة و التنمية الريفية، رسالة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تسويق، 2009/2008.

14-رحماني مريم، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ادارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2020/ 2021.

15-زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد و تسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 2016/2015.

16-زبيري رابح، الاصلاحات في قطاع الزراعة واثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

17-زغيدي سفيان، الآليات القانونية لمواجهة، مخاطر القروض العقارية في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، تخصص قانون الأعمال، 2013/2012.

18-سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2007/2006.

19-سفيان حنان، السياسات المتبعة في مواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية للاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2010-2019.

20-سمير عز الدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -3، 2012/2011.

21-طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، التمويل الدولي و المؤسسات النقدية و المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.

22-الطيب هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000- 2006، نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، مذكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان- 2006/ 2007.

23-عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

24-عمراني سفيان، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة ولاية قالمة ، أطروحة دكتوراه، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2015/2014.

25-عيادة نزال عليمات خالد، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الأردن – أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

26-غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير، تحصص اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

27-غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

28-قطاف فيروز، تقييم جودة الخدمات المصرفية و دراسة أثرها على رضا العميل البنكي، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بسكرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010.

29-كتفي سلطانه، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000- 2005)، في ولاية قسنطينة، تقييم ونتائج، رسالة ماجستير، كلية العلوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة متنوري قسنطينة، 2006/2005.

30-كدودة عادل، اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي-دراسة حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017.

31-لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة ولايتي أم البواقي خنشلة خلال 2000-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية علوم تجارية علوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2019/2018.

32-لعذور صورية، أهمية التسويق المصرفي في تحسين العلاقة مع الزبون، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حالة وكالة المسيلة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، تخصص تسويق، 2008.

33-محمد لمين نور، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات - دراسة حالة -ولاية تيارت، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التسيير المالية العامة، جامعة ابو بكر بلقايد، 2011/ 2012.

34-مكيو ياسين، تعثر مفاوضات التجارة العالمية و انعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي، دراسة حالة بعض البلدان الناشئة، (الهند و البرازيل)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

35-منصور أحمد عامر، سياسة الاصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الاساسية خلال الفترة1990-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2016/2015.

36-نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية، وفق اتفاقيات بانل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014/2013.

37-هـادي صـادق، تـأثير السياسـات الاسـتخدامية للمـوارد الزراعيـة غيـر المتجـددة علـى اداء و تنافسـية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2017، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018/ 2019.

38-هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012.

39-وليد حمدي باشا، دور السياسية الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري، 2000-2010، دراسة حالة بنك الفلاحة التنمية الريفية BADR، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، لجامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.

40-واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في ولاية تلمسان، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.

41-يوسف صدام، دغش جميل، أثار الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن، 1990 – 2015، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،تخصص اقتصاد المال والأعمال، جامعة أل البيت الأردن، 2018-2019.

المقالات :

1-أهناني فاروق، لعروسي رابح، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية و مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد2، جوان 2018.

2-ايدير رانيا، بورقونمريم، غردي محمد، التأمين الفلاحي، كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية، دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMAبوفاريك، مجلة الإبداع، مجلد 07، العدد 07، جامعة البليدة 02، 2017.

3-براق محمد، بن عمر خالد، القروض البنكية المتعثرة: الأسباب والحلول.

4-بلقاسم ميمون، أبو بكر خوالد، دور القروض الفلاحية في تطوير انتاج الحبوب والخضروات، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020.

5-بن جواد مسعود، كرتل فريد، فحص أثر سياسة التمويل الفلاحي على التنمية الفلاحية مع الجزائر، دراسة قياسية لفترة 1990-2017 وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، ARDR، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد11، (مكرر) جوان 2019.

6-بن صويلح آمال، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 23، أبريل 2018. حولية

7-بوراس فطيمة، محفوظ مراد، اسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر، دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، تيارت، مجلة الأبحاث الاقتصادية-1112 ISSN 6612، المجلد 16، العدد 02، 2021.

8-بوزيان فتيحة، شايكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018.

9-بوطورة فضيلة، سمايلينوفل، فراحتيةالعيد، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وامكانية انعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الاسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، 2020.

10-بوعبد الله رابحي، الفلاحة كرهان لتحقيق واحداث التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر في الفترة 2000-2017) ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، 2021.

11-بوعزيز ناصر، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في بولاية قالمه، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 43، مارس 2016.

12-بوعباش سهام، الائتمان المصرفي المقدم الى القطاع الخاص كمؤشر للصناعة المصرفية الحديثة و كدعم أساسي للنمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا باستخدام مراجعة البانل للإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي 02، 2021.

13-بوقبالوردة، بولحواشعلاوة، التوجه الجديد لسياسه التنمية الريفية في الجزائر، سياسة التجديد الريفي بين النظرية والتحديات، مجلة افاق العلوم7228-2507ISSIV، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الرابع عشر،المجلد 04،جانفي 2019.

14-بوهرين فتيحة: دراسات قياسية لمحددات النمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة، المجلد 06، العدد 02.

15-بيرم عبد المجيد صغير، بوخرصعبد العزيز، الائتمان المصرفي مفهوم واحد و صور متعددة حول أهمية مراجعة نص المادة 68 من قانون النقد والقرض، مجلة جزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2021.

16-جعفري جمال، عبدلي ادريس، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)،مجلة نمو وتسيير الاقتصاد، المجلد3، العدد1، 2019.

حالة القمح، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة المسيلة 2014.

17-خوالد أبو بكر الشريف، ثلاجيةنوة، التنمية الزراعية و دورها في مكافحة الفقر في بلدان منظمات المؤتمر الإسلامي: قراءة في تجربة الصندوق الدولي لتنمية الزراعية (IFAD) مجلة دراسات وأبحاث 9751 – 1112 : ISSN، العدد26، مارس 2017 السنة التابعة.

18-رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، التنمية و مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، جامعة تيبازة.

19-رحماني حسيبة، دعم الدولة في السياسة الفلاحية الجزائرية من خلال آلية التمويل، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الواقع والآفاق، جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج، البويرة، 11 مارس، 2021.

20-رحمن حسن علي وبيداء جواد كاظم، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة(2000-2013)، مجلة الكويت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد21، جامعة واسط، العراق، 2012.

21-زاوي بومدين،سليمان براضية، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 02، سبتمبر، 2017.

22-زغيب مليكة، قمري زينة، البيئة الزراعية المستدامة و المنتجات المعدلة وراثيا، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الخامس، 2009.

23-ساعد محمد، السياسات التمويلية الفلاحية و مساهمتها في التنمية المحلية بالجزائر، اقليم ولاية تيارت نموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس العدد 3، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2019.

24-صيفي زهير، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر -حالة ولاية البرج-، قسم علوم الارض، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، Assiutj, Agric,Sci,(45) N°,(4),2014

25-طالبي بدر الدين، صالحي سلمة، واقعة التنمية الزراعية في الجزائر و مؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد31، 2015.

26-طويجيني زين العابدين، استخدامات الموارد المائية دراسة مقارنة للمؤشرات النمطية العالمية والمؤشرات الوسطية في الجزائر،مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.

27-علون محمد لمين، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة القطاع الفلاحي لولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2016.

28-العيفة عبد الحق، مومني اسماعيل، متطلبات تمويل صيغ المشاركات الزراعية في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد35، العدد01، 2021.

30-فضيلة بوطورة، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي و عوامل تطويره في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السابع، جامعة العربي التبسي، تبسة.

31-قاشة علال، عشير جيلال، مخاطر القروض العقارية و آليات مواجهتها، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN2602.73-21، المجلد 04، العدد، 03، 2021.

32-قرابسي كريمة، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 01، 2019.

قرامطيةزهية، القروض الفلاحية إشكالية عدم السداد، دراسة حالة الجزائر، مجلة الايداع، العدد 02، جامعة البليدة02، الجزائر.

33-قمداني صفية حميدة، لغوينيالعربي، دور القروض الفلاحية في تمويل و تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة العلوم الادارية و المالية، مجلد 05، العدد 01، 2021.

34-لوراتي ابراهيم، القروض البنكية و اجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية 31-02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016.

35-الماحي ثورية، أوزالعبد القادر، انعكاس سياسة التمويل الزراعي على اداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2018 – 2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلة 16، العدد 23، 2020.

36-مازة عبلة، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلة 05،العدد01، 2020.

37-محمد غردي، بن منير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحقق منها، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، العدد العاشر.

38-المحنط عائشة، الحاج أحمد فوزي، التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الاسلامية، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JEPE، العدد السابع، سبتمبر 2018.

مرسوم (96-09) المؤرخ في 10 جانفي 1996، الاعتماد الايجاري، الجريدة الرسمية المؤرخة في 14 جانفي 1996، العدد 3.

39-مصطفى فريد، دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر.

40-مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، سبتمبر 2017.

41-مولفرعة فاطمة الزهراء، زهير طاهر، عبد الجبار سهيلة، واقع الأبداع و الابتكار المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، مجلة دفاتر لوادكس، العدد 03، ماي 2015.

42-يحياوي نصيرة، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، مجلد01، العدد01، 2013.

الملتقيات :

1-بالقاسم ميموني، بودربالة محمود السعيد، الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة العقيد اكلي محمد اولحاج لبويرة، 11 مارس 2021.

2-بوراي زينب، بن سالم ساعد، تصدير المنتجات الفلاحية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الفلاحي الدولي، الواقع والافاق، الملتقى العلمي الوطني حول، القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق، جامعة البويرة (الجزائر)، 14 مارس 2021.

3-بونويرة فايزة، ماضي بلقاسم، العلاقة بين الفساد الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، الفساد و تأثيره على التنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطني الاول حول:الفساد و تاثيره على التنمية الاقتصادية، 24-25 أفريل 2018.

4-زغيب مليكة، تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية،ملتقى دولي حول سياسة تمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21، 22.

5-ساعو باية، سيار زوبيدة، رصد امكانيات الانتاج الفلاحي في الجزائر ، الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وافاق، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج، البويرة، 11 مارس 2021.

6-عثماني انيسه، بو حصان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر" الملتقى الدولي: تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001- 2004، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013.

7-لمحنط عائشة، محريقفوزي، ريمي عقبة، مجددات الطلب على التمويل المصرفي الزراعي، دراسة حالة ولاية الوادي، الملتقى الدولي السابع.

المحاضرات :

1-عمر محمد مجيد محمد، الاقتصاد الزراعي.

التقارير :

1-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر، ماي ،2012.

2-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعيةالعربية، المجلد35 بالنسبة للفترة 2010-2014، الجزائر، 2015

3-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعيةالعربية، المجلد36 بالنسبة لسنة 2015، الجزائر، 2016.

4-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعيةالعربية، المجلد37 بالنسبة للسنة 2016، الجزائر، 2017

5-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعيةالعربية، المجلد 38 بالنسبة للسنة 2017، الجزائر، 2018.

6-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعيةالعربية، المجلد39 بالنسبة للسنة 2018، الجزائر، 2019.

7-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعيةالعربية، الجلد40 بالنسبة للسنة 2019، الجزائر، 2020.

الجرائد :

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد16، 1990.

المواقع الالكترونية :

1-http // madrp.gov.dz ,visité le 4/18 / 2022 a 02:00 am

2-https // lafitist .com ;visité18/4/ 2022 a 02:00 am

المصادر باللغة الاجنبية:

Les theses :

1-Bornichaouki, les politique de développement agricole cas de l'Algérie, impact du PNDA/PVDAR, sur le développement économique, thèse de doctorat, siècle de gestion Oron, 2010-2011.